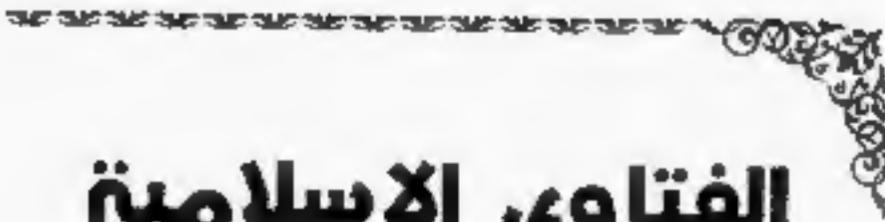


أخي العزيز
من فضلك

إذا أعجبك الكتاب فم بشارته



الفتاوى الإسلامية
الجزء الثاني



الناشر: دار الفاروق للنشر والتوزيع

👉 الحائزة على الجوائز الآتية 👈

- جائزة أفضل ناشر ثقافي عام في مصر لعام ٢٠٠٤
- جائزة أفضل ناشر للأطفال والناشئة في مصر لعام ٢٠٠٢
- جائزة أفضل ناشر مدرسي في مصر لعام ٢٠٠٢
- جائزة أفضل ناشر للترجمة من وإلى اللغة العربية في مصر لعام ٢٠٠٢
- جائزة الإبداع في مصر لعام ٢٠٠٢ (الجائزة الذهبية)
- جائزة أفضل ناشر علمي وجامعي في مصر لعام ٢٠٠١
- جائزة أفضل ناشر علمي وجامعي في مصر لعام ٢٠٠٠
- المركز الرابع كأفضل دار نشر على مستوى العالم
- في مجال الترجمة في معرض فرانكفورت عام ٢٠٠٠

وسط البلد: ٢ شارع منصور - المبتديان - متفرع من شارع مجلس الشعب

محطة مترو سعد زغلول - القاهرة - مصر.

تليفون: ٧٩٥٣٠٣٢ (٠٠٢٠٢) - ٧٩٤٣٢٠٣ (٠٠٢٠٢)

فاكس: ٧٩٤٣٦٤٣ (٠٠٢٠٢)

العنوان الإلكتروني: www.darelfarouk.com.eg

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لدار الفاروق للنشر والتوزيع

الطبعة الأولى ٢٠٠٥

عدد الصفحات ٢٩٦ صفحة



رقم الإيداع ٨١٢٩ لسنة ٢٠٠٥

الترقيم الدولي: X-942-345-977

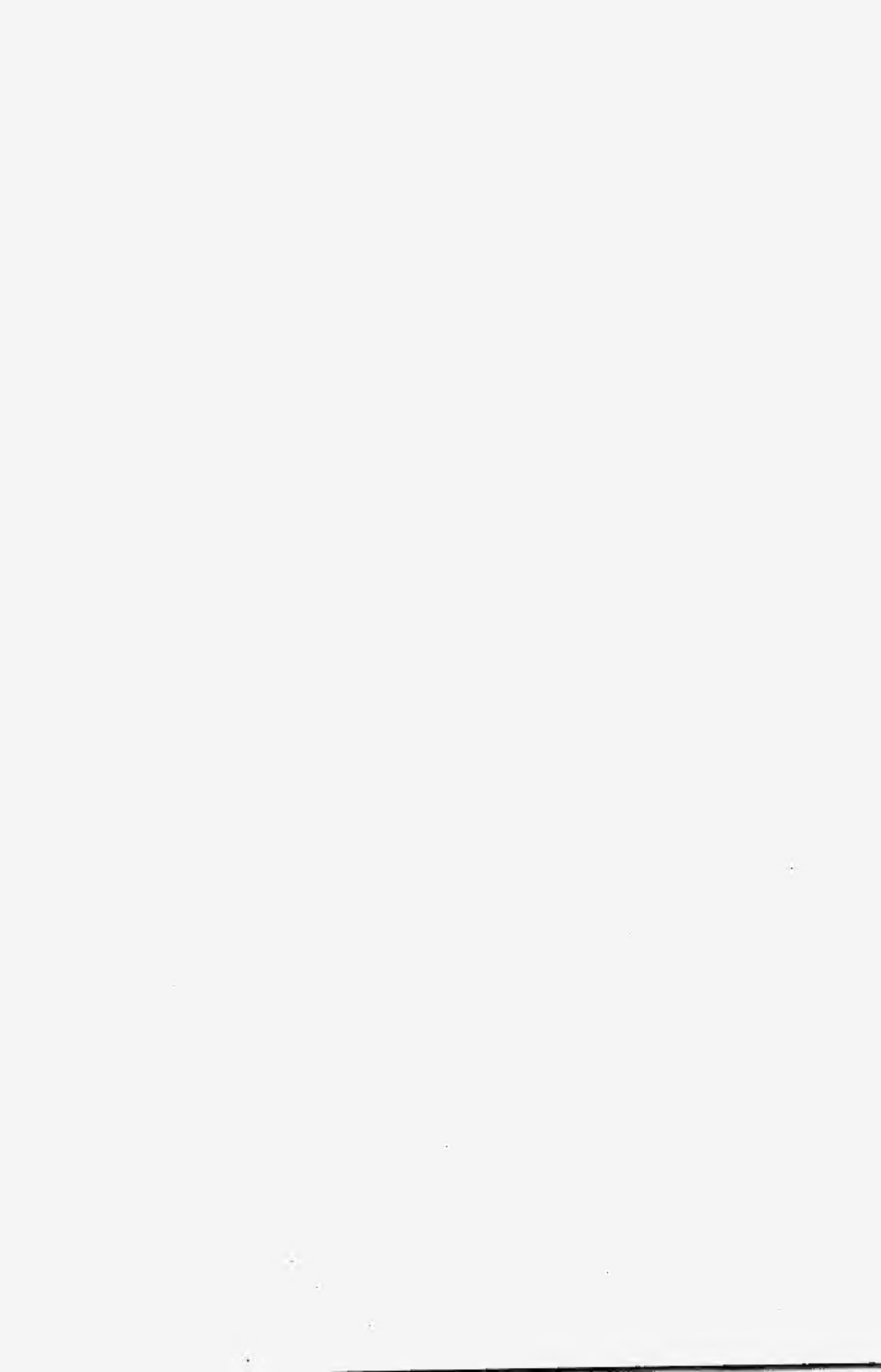


الفتاوى الإسلامية

الجزء الثاني



فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر
جاء الحق علي جاد الحق
رحمه الله



التعريف بالإمام الأكبر

فضيلة الشيخ جاد الحق

مولده ونشأته:

هو فضيلة الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق، حنفي المذهب، ولد بجهة بطرة مركز طلخا محافظة الدقهلية في عام ١٩١٧م، حفظ القرآن الكريم وجوده بعد أن تعلم القراءة والكتابة بكتاب القرية، ثم التحق بالجامع الأحمدى بطنطا في سنة ١٩٣٠م، واستمر فيه حتى حصل على الشهادة الابتدائية في سنة ١٩٣٤م، وواصل فيه بعض دراسته الثانوية، ثم استكملها بمعهد القاهرة الأزهرى حيث حصل على الشهادة الثانوية سنة ١٩٣٩م، بعدها التحق بكلية الشريعة وحصل منها على الشهادة العالية سنة ١٩٤٣، ثم التحق بتخصص القضاء الشرعى في هذه الكلية، وحصل منها على الشهادة العالمية مع الإجازة في القضاء الشرعى سنة ١٩٤٥م.

• مناصبه:

عمل فور تخرجه موظفًا بالمحاكم الشرعية، ثم أمينًا للفتوى بدار الإفتاء المصرية، ثم قاضيًا في المحاكم الشرعية، ثم تدرج في القضاء بعد إلغاء المحاكم الشرعية حتى أصبح مفتشًا أول بالتفتيش القضائي بوزارة العدل.

• منصب الإفتاء:

عين فضيلة الإمام مفتيًا للديار المصرية عام ١٩٧٨، فكرس كل وقته وجهده في تنظيم العمل بدار الإفتاء، وعمل على تدوين كل ما يصدر عن الدار من فتاوى في تنظيم دقيق حتى يسهل الاطلاع عليها عند الحاجة في أقل وقت ممكن، ثم توج

الفتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

عمله بإخراج الفتاوى التي صدرت عن الدار في قرابة ثمانين عاماً من سجلات الدار حتى تكون في يد كل مسلم يريد الاطلاع عليها والاستفادة منها.

• وزارة الأوقاف ومشیخة الأزهر:

في يناير من عام ١٩٨٢ اختير فضيلته وزيراً للأوقاف، وفي نفس العام صدر القرار الجمهوري بتعيين فضيلته شيخاً للأزهر.

• إنتاجه العلمي:

لفضيلته العديد من الأحكام القضائية التي اشتملت على بحوث واجتهادات فقهية أخرجها طوال عمله بالقضاء، وكذلك البحوث الفقهية والتقارير الفنية في التفتيش على أعمال القضاة.

وقد تم نشر هذه البحوث في مجلة المحاماة الشرعية وغيرها من المجلات. أما الفتاوى فتأبته بسجلات دار الإفتاء وبها مجموعة من الفتاوى الخاصة بأمور مستحدثة لم تطرح للبحث من قبل. هذا بخلاف الأبحاث المطولة التي قدمها فضيلته في المؤتمرات التي شارك فيها أو التي ترأسها.

مقدمة الناشر

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وبعد.

فإن أفة كثير من المسلمين في الوقت الراهن التأرجح بين أمرين، أولهما: الجهل التام بتعاليم الإسلام الصحيحة؛ وبالتالي التفريط فيما أمر الله به، والبعد شكلاً ومضموناً عن هدي النبي ﷺ، والأمر من ذلك أن هذا الجهل ينتج شعوراً لدى أصحابه بأن الإسلام دينٌ صعبٌ، يحمل النفس أعباءً كثيرة، التحلل منها والتساهل فيها يعد راحة ومطلباً يسعون إلى تحقيقه بكل الصور المشروعة وغير المشروعة.

أما الأمر الآخر فهو الإفراط والتشدد في التعامل مع أوامر الدين ونواهيه، دون وعي أوفهم لمستجدات الأمور، والنظر إلى كل المستجدات العصرية على أنها بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار.

والغريب أن الفريق المتشدد غالباً ما ينطوي على نفسه رافضاً أي حوار مع المجتمع أو إفادته أو الاستفادة منه، ناسياً قول الله عز وجل:

﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَدِّلْهُمْ بِآلَتِي هِيَ أَحْسَنُ

إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ (١)

(١) الآية ١٢٥ من سورة النحل.

وقد حثنا الإسلام على التحاور بوجد ومحببة، دون تعصب لرأي أو مذهب فوصفنا ربنا في كتابه الكريم قائلاً: (رحماء بينهم)، وحتى مع غير المسلمين من أهل الكتاب أمرنا الله عز وجل أن نتحاور بالتي هي أحسن قال تعالى:

((وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ))^(١)

ومع الناس كافة، قال تعالى:

((وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا))^(٢)

ولا تزال كلمة الإمام الشافعي نبزاً مضيئاً لكل صاحب رأي يحب أن يتحلى بالموضوعية والنأي عن التعصب، فقد قال: رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأيي غيري خطأ يحتمل الصواب.

فما دام الأمر بعيداً عن النصوص القطعية التي حسم الله الأمر فيها في القرآن الكريم أو الرسول ﷺ في السنة المطهرة، فلا بأس من الأخذ والرد والاختلاف لأن هذا كله في مصلحة الإسلام والمسلمين.

لكننا نجد في هذه الأيام بعض الناس يتجرون على الفتيا في الدين دون علم أو سند، من أجل ذلك، وحرصاً من دار الفاروق على نشر العلم الصحيح الخالي من تساهل المتساهلين وأصحاب الهوى وتشدد المتعصبين الغلاة، قمنا بنشر فتاوى الديار المصرية - والتي أخرجها كبار العلماء الثقات في ثمانين عاماً - والتي

(١) من الآية ٤٦ من سورة العنكبوت.

(٢) من الآية ٨٢ من سورة البقرة.

كان قد جمعها ورتبها الإمام الأكبر الشيخ جاد الحق علي جاد الحق - وهو من هو فضلاً وعلماً - رحمه الله إبان رئاسته لدار الإفتاء.

وهذه الفتاوى تشتمل على أجوبة مؤصلة لكل ما يخطر على بال المسلم أو يعترض حياته في أمور: (أحكام الطاعة وسفر الزوجة - منع الحمل - الختان - الطلاق - اليمين - النسب - اعتناق الإسلام - المساجد - الرضاعة - الزنا - العدة - الحجر والقوامة - النذر - التعامل مع البنوك - الإقرار - الشركات - الودائع - الهبة - الإجارة - الشفعة - الديات - الوصية - الميراث).

هذا بخلاف بعض الفتاوى في الأمور التي تثير جدلاً في هذه الأيام. ودار الفاروق إذ تقدم هذا العمل لكل المسلمين؛ إنما تبتغي رضا الله عز وجل، والمساهمة في نشر الوعي بالإسلام الصحيح.

من أحكام الطاعة وسفر الزوجة إلى الخارج مع زوجها

نشوز

السائل تزوج من إحدى السيدات بعقد زواج رسمي، ودخل بها، وعاشرها معاشرة الأزواج، ولا تزال في عصمته. وكانت وقت زواجها به لا تعمل، ثم فوجئ بأنها التحقت بعمل بالتليفيزيون في مجال الإخراج بدون علمه ولا إذنه، وقد أبى عليها هذا العمل حيث لا حاجة بها إليه لأنه موسر، وطلب منها أن تترك عملها وتمثل لمنزل الزوجية. فرفضت ذلك. فأرسل لها إنذارا على يد محضر بعد عملها بخمسة عشر يوما بأن تترك عملها بالتليفيزيون وتمثل لمنزل الزوجية وتحتبس فيه وإلا تعتبر ناشزا ولا تستحق عليه نفقة ولا أي حق من الحقوق الشرعية. ويطلب السائل الافادة عما إذا كانت هذه الزوجة والحالة هذه تعتبر ناشزا وتسقط نفقتها بإصرارها على العمل وعدم امتثالها للاحتباس في منزل الزوجية أم لا؟

الإجابة

إن سبب وجوب نفقة لزوجة على زوجها هو عقد الزواج الصحيح بشروط، منها احتباسها لحقه وتفريغها نفسها له، فقد ذكر الإمام السرخسي^(١) في فتاح باب النفقة ما يلي: اعلم أن نفقة الغير تحب بأسباب منها الزوجية. ثم اضطرد إلى أن قل^(٢) في بعض هذا لأنها محبوسة لحق الزوج ومفرغة نفسها له، فنستوجب الكفاية عليه في ماله، كالعامل على الصدقات لما فرغ نفسه لعمل المساكين سنوجب كفايته في مالهم، والقاصي لما فرغ نفسه للمسلمين استوجب الكفاية في مالهم^(٣)، وقال أيضاً: "إن النفقة إما تجب شيئاً^(٤) وإن

(١) من كتاب المبسوط للإمام السرخسي ج ٥ ص ١٨٠.

(٢) المرجع السابق - ص ١٨١.

(٣) المرجع السابق - ص ١٨٥.

(٤) المرجع السابق - ص ١٨٦.

تغيبت المرأة عن زوجها أو أبت أن تتحول معه إلى منزل أو إلى حيث يريد من البدان وقد أوفاهما مهرها فلا نفقة لها، لأنها ناشزة ولا نفقة للناشزة فإن الله تعالى أمر في حق الناشزة بمنع حظها في الصحبة بقوله تعالى

﴿ أَرْحَبُ قَوْمُكَ عَلَىٰ نَيْسَاءٍ بِمَا فَصَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَا أَفْقَوْا مِنْ أَمْوَالِهِمْ ۚ فَالْصَّحْحُ قَسْتُ خَنِطْتُ لِلْعَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ ۚ وَلَتِي نَحَافُونَ نُسُورَهُنَّ فَعِطُوهُنَّ وَاهْتَرُوهُنَّ فِي تَمَصَّجٍ وَأَصْرِبُوهُنَّ ۚ فَإِنْ أَصْعَكُكُمْ فَلَا تَتَّعُوا عَنْهُنَّ سَبِيلًا ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عِنْدَ كَثِيرٍ ۚ ﴿١﴾

فذلك دليل على أن تمنع كفايتها هي النفقة بطريق الأولى - لأن الحظ في لصحبة لهما وفي نفقة لها خاصة، ولأنها إنما تستوجب النفقة بسلبها نفسها إلى الزوج وتفرغها نفسها لمصالحه، فإذا امتنعت من ذلك، صارت طاملة وهوت ما كان يحب لها باعتباره - فلا نفقة لها^(٢). ذكر المحتبي "وإذا سمت نفسها بالنهار دون الليل أو على عكسه، لا تستحق النفقة لأن التسميم ناقص. وقالوا له أن يمنع امرأته من الغزل، بل له أن يمنعها من الأعمال كلها المقتضية للكسب، لأنها مستغنية عنه لوجوب كفايتها عليه. وفي حاشية منحة الخالق لابن عابدين على البحر الرائق^(٣) نقلاً عن الشريلاي "إن للزوج أن يمنع زوجته من صوم النفل". قال الحصكفي في باب النفقة^(٤) "ولا نفقة للحارحة من بيته بغير حق وهي

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) من كتاب البحر الرائق شرح كبر الدقائق لاس حليم لمصري باب النفقة ج ٤ ص ١٩٥.

(٣) المرجع السابق - ج ٤ ص ١٩٦.

(٤) في كتاب الدر المختار ج ٢ ص ١٩٦.

من أحكام الطاعة وسفر الزوجة إلى الخارج مع زوجها

الناشرة حتى تعود ولو بعد سفره". ولقد تابع علماء الشريعة المحدثون هذه النصوص السابقة. وقد ذكر قدری باش^(١) أن الزوجة المحترفة التي تكون خارج البيت بهاراً وعند الزوج ليلاً، إذا سمعها من الخروج فعصمه فلا نفقة لها ما دامت خارجة" وحول هذا المعنى ألفت العديد من الكتب.^(٢)

وقد ذكر المرحوم الشيخ محمد أبو زهرة^(٣) أنه إذا كانت الزوجة من المحترفات اللاتي لا يقررن في البيت، فلا نفقة لها إذا طلب منها القرار فم تحب طلبه، وذلك لأن الاحتباس في هذه الحالة ناقص، فله طلبه كاملاً فإذا امتنعت فهي ناشزة. ولم يفرق العلماء في هذا بين حرفة وأخرى، وإنما كان الحكم شاملاً لسائر الأعمال التي تخرج بسببها المرأة من منزل الزوجية وتنفوت بهذا الخروج حقوق زوجها وبصبح ناشزة. والنشور في ليكاح هو^(٤) "أن تسمع نفسها من لزوج بغير حق حارجه من منزله بأن خرجت بغير إذنه وغابت أو سافرت". كما ذكر الشيخ السجيري^(٥) ما نصه "تجب المؤر على صعبر لصغيرة بالتمكين لا بالعقد" قوله بالتمكين أي التام، وخرج به ما لو مكنته ليلاً فقط وهي در مخصوصة، فلا نفقة لها". كما جاء^(٦): "من موانع النفقة النشور. ومنع الوطء والاستمتاع نشور والخروج بدون إذنه نشور". وقال الأبهري وعنده على أن الناشز لا نفقة لها. وقد

(١) في كتاب أحكام الشرعية في الأحوال الشخصية.

(٢) شرح لأحكام الشريعة للشيخ محمد زيد إسماعيل، ويطم الفقهاء في شريعة الإسلامية للشيخ أحمد إبراهيم، وأحكام الأحوال الشخصية في الشريعة الإسلامية للشيخ عبد الوهاب خلاف ج١ ص ٢٢٧.

(٣) في كتاب "أحكام الزواج في الشريعة الإسلامية

(٤) بدائع الصنائع - ج٢ ص ١٢٢.

(٥) في حاشيته على شرح المسهاج في فقه الشافعية، ج٤ ص ١١٢ وص ١١٣.

(٦) في كتاب موهب التحليل لشرح مختصر سيدي حبيب في فقه المالكية ص ١٨٨.

الفناوى الإسلاميه - الجزء الثاني

ذكر ابن قدامة الحنبلي^(١) ما نصه "وإذا سافرت زوجته بإذنه، فلا نفقة لها ولا قسم، أي سافرت في حاجتها، لأن القسم للأنس والنفقة للتمكين من الاستمتاع، وقد تعذر ذلك بسبب من جهتها فنسقط. وفي هذا تنبيه على سقوطهما إذا سافرت بغير إذنه، فإنه إذا سقط حقها من ذلك لعدم التمكين بأمر ليس فيه نشوز ولا معصية، فلأن يسقط بالنشوز والمعصية أولى. ولا يقدح هذا في الحق المقرر للمرأة في العسر المشروع وأن لها شخصيتها وذمتها المالية متى كانت بالغة عاقلة، لأن المشروعية لا تنافي المنع - إذ من المقرر شرعاً أن للزوج أن يمنع زوجته من صلاة وصوم النوافل مع أنها عادة مشروعة - وكما قرر فقهاء المذهب الحنفي أن الزوجة المحبوسة أو المفضولة أو المسافرة للحج ولو مع محرم بدون إذن زوجها لا نفقة لها، مع أن الحج عبادة والحبس والعصب كرهاً عنها. فإذا سقطت نفقتها في هذه الأحوال باعتبارها ناشزة وهي مكرهة، فمن باب أولى تسقط نفقتها إذا كان فوات احتباسها بإرادتها بسبب خروجها للعمل أياً كان نوعه.

ومن كل ما تقدم من النصوص، يظهر جلياً أن نفقة الزوجة على زوجها مقابل قرارها في منزل الزوجية وتفرغها لصالح الزوج. وأنها إذا اشتغلت بعمل خارج منزل الزوجية دون إذنه ورضاه - ولو كان ذلك من الأعمال الضرورية للمجتمع كعمل القابلة والصبيبة - كانت معفوة حقه، فيفوت حقها وتسقط نفقتها، لأن الحقوق المترتبة على العقد متقابلة. ومما تقدم يعلم الجواب إذا كان الحال كما ذكر بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) في كتابيه لمعني والشرح الكبير ج ٨ ص ١٥٤.

حق الزوج في تأديب زوجته

السائل متزوج، وقد حدث خلاف بينه وبين زوجته بسبب خروجها من منزل الزوجية، وترددتها على نزول البحر. ومن كثرة الخلافات بينهما، اتهمته بأنه ضربها، وقدم والدها شكوى إلى شرطة رأس البر ضده عن هذا الضرب المزعوم وأحيلت القضية إلى النيابة، ثم إلى المحكمة لمحاكمة السائل على هذا الصنيع.

وقد عرضت الزوجة على الكشف الطبي، فقرر لها علاجاً لا يزيد عن العشرين يوماً. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيما إذا كان يحق له تأديب زوجته بضربها أم لا؟ وإذا جاز له ذلك، فما هي حدود الضرب المباح؟ وهل إذا كان الضرب لهذا السبب المذكور بسؤاله يكون من باب التأديب أم لا؟ مع الإحاطة بأنه لم يضرب زوجته إطلاقاً، وإنما ادعى عليه ذلك من الزوجة ومن أسرته؟

الإجابة

لقد رست الشريعة الإسلامية الحنيفية السمحة على عقد الزواج حقاً لكل من الزوجين على الآخر، وأمرت كلاهما أن يحافظ على حق صاحبه حتى تصل الحياة الزوجية بينهما إلى أوج الكمال وتؤدي ثمارها الطيبة، ويتحقق العرض الأسمى الذي من أجله شرع الله الزواج وهو السكن والمودة والتراحم بين الزوجين. ومن حق الزوج على زوجته أن يمنعها من الخروج من بيتها إلا لحاجة بقضي به العرف النزيه - كزيارة أبويها أو قريب محرم لها - ومن واجبها الامتناع لمسه إياها في غير حالات الضرورة. وجعل الشارع الحكيم للزوج على زوجته ولاية التأديب على المخالفات التي تحدث منها بالصبح والإرشاد وبالزجر والنهر وبالتهديد والوعيد. وهذه أشياء تتبع حالة المخالفة شدة وضعفاً، كم تتبع حالة لزوجة وتربيتها ومبلغ استعدادها لقبول النصيح وعدم العودة إلى ما يعكر صفو الحياة الزوجية. وقد أباح الشارع للزوج إذا تمادت زوجته في المخالفة أو أتت

شيئاً لا ينبغى التهاون فيه أن يصربها ضرباً خفيفاً غير مهين ولا مبرح، وهذا الحق مقرر بقوله سبحانه وبعالى في محكم كتابه العزيز

﴿ لَرَجَالٌ قَوْمُوتٌ عَلَى نِسَاءٍ بِمَا فَصَّنَ اللَّهُ بَعْضُهُمْ عَلَى نَعْصٍ وَمَا أَعْقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَأَلْصَبَحَتْ قَسَتْ حَقِطَتْ بَلْغَبَتْ بِمَا حَقِطَ اللَّهُ وَالَّتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي كَمَضَاجِعٍ وَاصْرُوهُنَّ فَبِئْسَ طَعْنُكُمْ فَلَا تَتَعَوَّاهُنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيماً كَبِيراً ﴾ (١)

وقد قال القرطبي في تفسير هذه الآية "أمر به أن يبدأ النساء بالموعظة أولاً ثم بالهجران فإن لم ينجح، فالصرب فإنه هو الذي يصلحها ويحملها على توفية حقه". والضرب في هذه الآية هو ضرب الأدب غير المبرح، وهو الذي لا بكسر عظماً ولا يشين جارحة. وروى النسائي أن رجلاً سأل رسول الله ﷺ ما حق المرأة على الزوج فقال تطعمها إذا طعمت وتكسوها إذا اكتسيت ولا تضرب الوجه ولا تقبح ولا تهجر إلا في لبث (٢). وعلى ذلك، هذا كانت روعة السائل فدأبت على الخروج من منزل الزوحية لغير زيارة بويها دون إذنه، كما دأبت على نزول البحر دون إذن، بل ومع بهيه إياها كما جاء سؤاله، فإن له شرعاً - وبمقتضى الآية الكريمة - ولاية تأديبها بالعقوبات التي حددتها تلك الآية والمراد بالضرب المباح له شرعاً بهذا النص - كما قل المفسرون - هو الضرب الذي لا

(١) الآية ٣٤ من سورة النساء.

(٢) عن أحمد وأبي دود.

من أحكام الطاعة وسفر الروح إلى الخارج مع روحها

يكسر عظمًا ولا يسيل دمًا ولا يشين عصبًا من الجسم، على أنه لا يلجا لروح إلى لصرب ولا مؤجرًا كم أحره به تعالى في الترتب في هذه الآلة ولا خلاف في هذا الحق على هذا الوحه بين الفقهاء، وإذا كان لضرب المسبوب للسائل بهذه المثابة فلا جناح عليه شرعًا، ومن هذا بعدم لجواب إذا كان لحال كما ورد بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

عمل الزوجة

السائل تزوج من إحدى زميلاته بالعمل، ونظرًا لأنه يتمسك بالمبادئ والقيم والالتزام بما أمر الله والتباعد عما نهى عنه، فقد اتفق مع زوجته حين زواجهما على أن تترك عملها الوظيفي وتتفرغ لمصالحهما المشتركة في منزل الزوجية لا سيما وأن دخله يكفيهما بدون حاجة إلى مرتبها، ولكنها لم تنفذ هذا الاتفاق لأن بالرغم من إلحاحه عليها في ذلك وبيانه مآثر وفوائد تفرغ الزوجة لرعاية مصالح المنزل، وطلب السائل بيان حكم الشرع في هذا الموضوع، وهل من حقه شرعًا منع زوجته من العمل أم لا؟

الإجابة

لمقرر شرعًا أن الزوجة لا يجوز لها الخروج من منزل الزوجية والعمر بأي عمل كان إلا بإذن زوجها حتى لو كان هذا العمل ضروريًا للغير، كعمل القابلة والصيبة، فإن خرجت وعملت بدون إذنه، كانت عاصية. وللزوج إذا رصي بعمل زوجته العدول عن هذا، وعليه التجاوب مع رغبته والقرار في منزل الزوجية لأن الحقوق الزوجية مقالة، إذ عليه الإنفاق وعليها الاحتباس في المنزل. ولم يفرق الفقهاء عند بيان حق الزوج في مع زوجته من الاحتراف بين عمل وعمل، وقد قل الله سبحانه وتعالى في كتابه الكريم

« لَرَجَالٌ قَوْمُوتٌ عَلَى أَنْسَاءٍ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا نَفَقُوا
مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَكَتَبَتْ فَتًى حِفْظُ بِلْعَيْنٍ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَالَّتِي
تَخَافُونَ نُشُورَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَصَاحِعِ وَضَرِبُوهُنَّ فَإِنْ
طَعَنَكُمْ فَلَا تَتَّبِعُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً إِنَّ اللَّهَ كَانَ غَلِيّاً كَثِيراً ۝ (١) »

قال ابن نجيم المصري^(٢) في بيان حق الزوج في منع زوجته من الخروج والعمل
واللروج أن يمنع القابلة ولعسلة من الخروج، لأن في الخروج إضراراً به وهي
محبوسة لحقه، وحقه مقدم على عرض الكفبة، وله أن يمنع زوجته من الغزل، ولا
تتطوع للصلاة والصوم بعبر إذن الزوج - كذا في الظهيرية - وينبغي عدم
تخصيص الغزل، بل له أن يمنعها من الأعمال كلها المقضية للكسب لأنها
مستغنية عنه لو حوب كفايتها عليه. وعلى هذا، فهي الحائثة موضوع السؤال، تكون
لزوجها المسؤول عنها عاصية شرعاً لعدم امتثالها لطلب زوجها منها ترك العمل
خارج المنزل، إذ هو طلب مشروع ليس فيه معصية ولا مخالفة للشريعة الإسلامية
وإذا أصرت على العمل بالرغم من نهي زوجها، تكون خارجة عن طاعته شرعاً
وغير ممثلة لأوامر الله تعالى المشار إليها في تلك الآيات الكريمة والأحاديث
الشريفة في شأن وجوب امتثال الروحة لطلبات زوجها في غير المعاصي تحقيقاً
للمودة والرحمة بينهما وحسن عشره ومن هذا، يعلم الجواب إذا كان الحال كما
ورد بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) من كتاب البحر لرائق شرح كز لدقائق لابن نجيم المصري.

من أحكام الطاعة وسفر الزوجة إلى الخارج مع زوجها

طاعة الزوجة ونشوزها والإضرار بها في القانون رقم ٤٤ لسنة

١٩٧٩

سائل عقد قرانه على إحدى الأنسات بتاريخ ١٩٧٩/٢/٨ لم يدخل ولم يختل بها. وقد رفض أهلها دخوله بها لأسباب لا يعرفها. مع أنه جهز منزلاً للزوجية وأخطر زوجته هذه بالدخول في طاعته فيه؛ وذلك بإنذار على يد محضر طبقاً لقانون الأحوال الشخصية الجديد. وحدد لها عشرة أيام وإلا تعتبر ناشراً وتسقط نفقتها تبعاً لذلك. وتسلمت الزوجة هذا الإنذار في ١٩٧٩/٧/٢٢. ولكنها لم تقم بالدخول في طاعته بمنزل الزوجية أو الاعتراض على هذا الإنذار الرسمي أمام المحكمة الابتدائية كما ينص على ذلك القانون سالف الذكر. ويطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع والإجابة عن الأسئلة الآتية:

١- هل تعتبر زوجة السائل ناشراً بعد مرور العشرة أيام المحددة بالإنذار؟ وهل لو أصبحت ناشراً، يجوز له استرداد الشبكة والمهر؟ وما هو السند القانوني في ذلك؟ وإذا أصرت الزوجة على عدم الدخول وأصبحت ناشراً، فهل إذا تزوج السائل بزوجة غيرها يجوز للزوجة الأولى طلب الطلاق خلال سنة من تاريخ إخطارها بزواجه أم لا؟

الإجابة

تنص الفقرة رقم ٦ مكرر في بند ثانياً من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بتعديل بعض أحكام قوانين الأحوال الشخصية على ما يأتي "إذا امتنعت الزوجة عن طاعة الزوج دون حق، توقف نفقة الزوجية من تاريخ الامتناع وتعبر ممتنعة دون حق إذا لم تعد لمنزل الزوجية بعد دعوة الزوج إليها للعودة على يد محضر وعليه أن يبين في الإعلان المسكن، وللزوجة الاعتراض على هذا أمام المحكمة الابتدائية في خلال عشرة أيام من تاريخ هذا الإعلان وعليها أن نسين في صحيفة

الاعتراض، لأوجه الشرعية التي نستند إليها في امتناعها عن طاعته، ولا حكم بعدم قبول اعتراضها، ويعتد بوقف نفعها من تاريخ انتهاء ميعاد الاعتراض إذا لم تتقدم في الميعاد". وبناءً على هذا النص، فإنه عن الفقرة الأولى من السؤال الأول إذا كان الحال كما ورد بالطلب و ستوفي الإدار شروحه الموضوعية والشكسية قانوناً، تعتبر زوجة السائل باسراً من اليوم التالي لانتهاء مدة الاعتراض سالف البيان. وعن الفقرة الثانية من ذات السؤال، فإن المهر وجب بالعقد، وليس من أسباب سقوطه لنشوز، والشككة كذلك، وإنما قد تسحق الزوجة المهر كاملاً إذا ثبت الدخول الحقيقي أو لحظه الصحيح بين الزوجين في مدة الزوجية أو تنصف المهر إذا لم يثبت ذلك والفانون المرفوم لم يتعرض لهد ، وبقي حكمه لأرجح الأقوال في فقه المذهب الحنفي وعن السؤال الثاني فإن هذا القانون في الفقرة الثانية من المادة ٦ مكرر قد نص على أنه يعتبر صراراً بالزوجة اقتران روحها بأخرى غير رضاها وعلى هذا، فمن حق زوجة السائل أن تكون من الأولى به السعي للصلح مع زوجها إما على الوفاق وإما على الفرق بدلاً من إصاعة لمل والوقف في المحاكم دور صائل، امتثالاً لقول الله تعالى

﴿ وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِّنْ سَعَتِهِ ۚ وَكَانَ اللَّهُ وَاسِعًا حَكِيمًا ۝١١ ﴾

ومن هذا، نعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

من أحكام الطاعة وسفر الروحة إلى الخارج مع زوجها

حلق اللحية وإعفاؤها

سائل يقول إنه في رعاية والديه، وإنهما يأمرانه بحلق لحيته وألا يطيلها. ويطلب بيان حكم الشرع في حلق لحيته، وهل يحرم عليه شرعاً أن يحلقها طاعة لوالديه؟ أو يطيلها كسنة رسول الله ﷺ؟ وهو يحب أن يطيلها ولا يحلقها تمسكاً بالسنة النبوية الشريفة.

الإجابة

إعفاء اللحية وعدم حلقها مأثور عن النبي ﷺ، وقد كان يهذبها ويأخذ من أطرافها وأعلاها بما يحسبها بحيث تكون متناسبة مع تقاسيم لوجه والهيئة العامة.

وقد كان يعنى بتنظيفها بعسلها بالماء وتخليها وتمشيطها. وقد تابع الصحابة رضوان الله عليهم الرسول عليه الصلاة والسلام فيما كان يفعله وما يخناره. وقد وردت أحاديث نبوية شريفة ترغب في الإبقاء على اللحية والعناية بنظافتها، كالأحاديث المرغبة في السواك وقص الأظافر والشارب، وقد حمل بعض الفقهاء هذه الأحاديث على الأمر، وسماها كثير منهم سنة يثب عيها فاعلها ولا يعقب تاركها ولا دليل لمن قال إن حلق اللحية حرام أو مكر إلا الأحاديث الخاصة بالأمر بإعفاء اللحية مخالفة للمحوس والمشركون، والأمر في الأحاديث الواردة عن لرسول ﷺ كما يكون للوحوب يكون لمجرد الإرشاد إلى الأقصر^(١)

والحق الذي نرشد إليه السنة الشريفة وآداب الإسلام هي الحملة أن أمر اللبس والمأكل وهيئة الإنسان الشخصية لا تدخل في العبادات التي ينبغي على

(١) رد المسسم فيم تفو عليه البخاري ومسم وشرحه فتح المنعم ج ١ ص ١٧٨ و ١٧٩
بعيناً على الحديث رقم ٤٢٣ طبعة ثانية مؤسسة لخلي.

المسلم الالتزام فيها بما ورد في شأنها عن رسول الله ﷺ وأصحابه، بل للمسلم أن يتبع فيها ما تستحسبه بيئته ودأفه الناس ويعتادونه ما لم يخالف نصاً أو حكماً غير مختلف عليه وإعفاء اللحية أو حلقها من الأمور المختلف على حكم الأمر الوارد فيها بالإعفاء على ما تقدم، ولما كان السائل بقول إن والديه أمراه بحلق لحيته، وبألا يصيلها، ويسأل هل حرام حلق اللحية؟ إذ إنه يرغب في إطلاق لحيته كسنة رسول الله ﷺ

لما كان ذلك كان السائل بين محافتين أو محظورين، هما عصيان الوالدين وإيذاؤهما بهذا العصيان بإعفاء اللحية وطالتها، وفي حلقها طاعة لهما مخالفة للسنة. وإذا كانت مصاحبة الوالدين بالمعروف ثابتة بنص القرآن في قوله تعالى

﴿ وَإِنْ جَهِدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۚ وَصَاحَتُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفٌ ۚ وَاسْعَ سَبِيلَ مَنْ نَابَ إِلَىٰ تُمْ إِلَىٰ مَرْحُومَتِهِمْ ۚ وَمَنْ كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ ۚ ۝ (١) ﴾

وبغير هذا من الآيات الكريمة في القرآن وبالأحاديث الشريفة، وهذا من الأو مر لواجبة الانتاع قطعاً. ولذلك كان إبداء الوالدين بعصيان أو امرهما من الكبائر، إلا في الشرل أو فيما يوازيه من الكبائر، وليس حلق اللحية من الكبائر، وإذا كان إطلاق اللحية أو حلقها من الأمور التي اختلف العلماء في مدلول الأمر لوارد في لسنة في شأنها، هل هو من باب الوجوب أو السنة أو الندب؟

(١) الآية ١٥ من سورة لقمان.

من أحكام الطاعة وسفر الروجة إلى الخارج مع روحها

إذ كان ذلك كان على السائل الالتزام بالأمر لوارد في القرآن الكريم لثابت قطعاً والذي يؤدي تركه إلى ارتكاب كبيرة من كبائر هي إغصاب الوالدين وإيذاؤهما، بينما حق للحية ليس من المعصية لنابته قطعاً، إذ بعد إعفائها من السيئ، ولسنة تفسر بمعنى الطريقة كما تفسر بما يثاب فاعلها ولا يعقب تاركها ولا شك أن الأولى تنفذ الأمر بحسن الصحبة مع الوالدين، إلى أن يقعهم برعته في إطلاق لحيته اتباعاً للسنة أيًا كان المقصود بها.

ووجه آخر ذلك أنه بافتراض تساوي حسن صحبة الوالدين، وإعفاء لحيته هي الحكم والثبوت، فقد تعارضت مفسدتان هما إغصاب الوالدين وإيذاؤهما بإعفاء للحية وهذا الإيذاء من الكبائر، وحلق اللحية عمل مخالف للسنة - وقد نص الفقهاء على أنه إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما - قال الريلي في باب شروط الصلاة "ثم الأصل في جنس هذه المسائل أن من ابتلي ببليتين وهما متساويتان يأخذ بأيهما شاء، وإن اختلفتا يختار أهوبهما لأن مباشرة الحرام لا تجوز إلا للضرورة"^(١)

ولا شك أن حلق اللحية أهون وأخف ضرراً من إغصاب الوالدين وإيذاؤهما بإطلاقها، لأن إيذاء الوالدين بعصاؤهما لا يكون إلا في الشك بالله ومساوئيه، وحلق اللحية ليس من هذا القبيل في الحكم والثبوت.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) من كتب الأشياء والنظائر لابن نجيم في القاعدة الخامسة - الصبر ير ل، وفروعها

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

تنظيم النسل بقانون غير جائز

١- هل تنظيم النسل أمر جائز في الشريعة الإسلامية؟

الإجابة

يجب أن يستقر في الأذهان أن مرجع الأحكام الشرعية ومصدرها من حيث الحل والحرمة والجواز والمنع هو كتاب الله تعالى (القرآن الكريم) وسنة رسوله صلوات الله وسلامه عليه، وباستقراء آيات القرآن يتضح أنه لم يرد فيه نص يحرم مع الحمل أو الإقلال من النسل، وإنما ورد في سنة الرسول ﷺ ما يفيد ظاهره المانع، ويظهر ذلك جلياً من مطالعة أقوال فقهاء المذاهب وكتب السنة الشريفة في شأن جواز العزل «يقصد به أن يقذف الرجل ماءه خارج مكان التماسل بزوجته» فقد قال الإمام الغزالي^(١) وهو شافعي المذهب في كتابه وهو بصدد بيان آداب معاشرة النساء ما موجهه "إن العلماء اختلفوا في إباحة العزل وكرهه على أربعة مذاهب فمبهم من أباح مطلقاً بكل حال، ومنهم من حرم العزل بكر حال، وقائل منهم أحل ذلك برضا الزوجة ولا يحل بدون رضاها، وقائل آخر يقول إن العزل مباح في الإماماء دون الحرائر". ثم قال العراقي "إن الصحيح عندنا" يعني مذهب الشافعي "أن ذلك مباح" ثم تحدث عن البواعث المشروعة لإباحة العزل، وقال إنها خمسة، وعد منها استبقاء جمال المرأة وحسن سماتها واستبقاء حياتها خوف من خطر لولادة، والخوف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد، والتخفيف من الحاجة إلى التعب والكسب، وهذا غير منهي عنه، لأن قلة الحرج معين على الدين،

(١) من كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي.

ومن هـ يطهر أن الإمام الغزالي بفرق بين منع حدوث الحمل بمنع التلقيح الذي هو لبواه الأولى هي تكوين الجنين وبين لإجهـص، فبأح الأول وحمل من أسبابه لخوف من الضيق بسبب كثرة الأولاد ومن متاعب كسب العيش لهم، بل إن العرلي أباح، لعزل محفظة عى جمال الزوجة. وهي فقه لمذهب الحنفي أن الأصح إباحه العزل باعتباره الوسيله لمنع الحمل. واختلف فقهاء المذهب في أن هـا يستلزم موافقة لزوجة فقط. ومن أنصار هـا الراي فقهاء مذهب الإمام مالـ. ويجبـ كذلك مذهب الزيدية منع الحمل بشرط موافقة الزوجة ويشترط في مذهب الشيعة الجعفرية أن تكون موافقة الزوجة على العزل وقت عقد الزواج. ومذهب الإباضية جبر لعزل كذلك بموافقة لزوجـ، ويقول الإمام الشوكاني^(١) "إن الأمور التي تحمـ على العزل الإشفاق عى الولـ الرضيع خشية الحمل مدة الرضـع، والفرار من كثره العبال، والفرار من حصولهم من الأصل. ومن هـا العرض الموجـر لأقوال الفقهاء، يبدو واضح أن العزل كوسيلة من وسائل منع الحمل جائـز، وأن الصحابة رضوان الله عليهم كانوا يعزلون عن نساءهم وجواريتهم في عهد الرسول ﷺ. وأن ذلك بلغه ولم ينه عنه^(٢) وإذا كان الأمر كذلك، فإن جوار تنظيم النسـ أمر لا تنأه نصوص السنة الشريفة، قياساً على جوار العزل في عهد لرسول صوات الله عليه وسلامه كما روى لإمام مسلم في صحيحه "كما يعزل و لقرآن ينزل". كما رواه البخاري في صحيحه كذلك.

(١) من كتاب نيل الأوصار للإمام الشوكاني.

(٢) كما رواه الإمام مسلم عن جابر ورواه البخاري أيضا

٢ إذا كان الأمر كذلك؛ فما الوسيلة التي تتبع لتنظيم النسل؟

الإجابة

كما قلت إن فقهاء الشريعة الإسلامية قد أجازوا العزل وسيلة لمنع الحمل بموافقة الروجة، فيجب أن تكون الوسيلة مثلاً للعزل دون ضرر، وإذا كن الفقهاء القدامى لم يذكروا وسيلة أخرى فذلك لأن العزل كان هو الطريق المعروف في وقتهم ومن قبلهم في عهد الرسول صلوات الله وسلامه عليه. وليس ثمة ما يمنع قياس مثيله عليه ما دام الباعث على العزل هو منع الحمل، فلا ضير من سريان إباحة منع الحمل بكل وسيلة حديثة تمنعه مؤقتاً دون تأثير على أصل، لصلاحية للإنجاب. فلا فرق إذن بين العزل باعتبار سبب وبين وضع حائل يمنع وصول ماء الرجل إلى داخل رحم الزوجة، سواء كان هذا الحائل يضعه الرجل أو تضعه المرأة، ولا فرق بين هذا كذلك وبين أى دواء يقطع الطبيب بأنه يمنع الحمل مؤقتاً ولا يؤثر في الإنجاب مستقبلاً. ومع هذا فقد تناول بعض الفقهاء طرقاً لمنع الحمل غير لعزل وأباحوها قياساً على العزل، من ذلك ما قاله بعض فقهاء المذهب الحنفي من أنه يجوز للمرأة أن تسد عن رحمها منع لوصول الماء إليه لأجل منع الحمل بشرط موافقة الزوج. وبص فقهاء المذهب الشافعي على إباحة ما يؤخر الحمل مدة، وعلى هذا يباح استعمال الوسائل الحديثة لمنع الحمل مؤقتاً أو تأخير مدة، كاستعمال أقراص منع الحمل، أو استعمال اللولب، أو غير هذا من الوسائل التي يبقى معها الزوجان صالحين للإنجاب، بل إن هذه الوسائل أولى من العزل، لأن معها يكون الاتصال الجنسي بطريق طبيعي، أما العزل فقد كان في اللجوء إليه أضرار كثيرة للزوجين أو لأحدهما على الأقل.

٣ هل بعد هذا ترى سيادتك أن يكون تنظيم النسل بقانون؟

الإجابة

إن هذا الذي قرره الفقهاء من جواز تنظيم النسل بمنع الحمل فترة مؤقتة أخذاً من جواز العزل إنما أباحوه بشرط موافقة الزوجين فلا ينفرد أحدهما مستتبداً بالرأي، وإذا كان هذا هو الأساس فإن القانون لا يصلح أداة في هذا الموضع، لأن الإرادة لا يتحكم فيها القانون، إن لكل فرد ظروفه التي يقدرها وعليه أن يحسن لتقدير. وهذا التقدير الحسن إنما يتأتى بالتوعية والإعلان للناس، وعلى الدولة أن تتخذ الوسائل الكفيلة بحسن التوعية وجديتها لا سيما في الأوساط والطبقات التي تحرص على كثرة النسل طبياً للأيدي العاملة مثلاً. فتوفير الوسائل الحديثة في الميكبة والصناعات وتوصيل وسائل تأخير الحمل إلى هذه الطبقات، كل هذا من دواعي نجاح التوعية وضمان الإقبال، وليست التوعية إعلانات وملصقات وإنما بوسائل تشجيعية.

٤- هل يتنافى تنظيم النسل أو تعارض الدعوة إليه مع التوكل على الله وضمان الرزق للخلق؟

الإجابة

مع الحمل مؤقتاً بالعزل أو بآية وسيلة حديثة لا يعدو أن يكون أخذاً بالأسباب مع التوكل على الله شأن المسلم في كل أعماله، أرأيت إلى الرسول ﷺ حين قال لصاحبه أعقها وتوكل^(١) أي اعق الباقية واتركها متوكلاً على الله في حفظها أكن هذا نصحاً وتوجيهاً سديداً أم ماذا؟ لا مرأى هي أن ما أرشد إليه الرسول ﷺ من الأخذ بالأسباب مع التوكل هو لتفسير الصحيح للتوكل على الله، ومع هذا فإن الإمام الغزالي دعية التوكل رد على هذا السؤال بقوله^(٢) في هذا المقام "إن العزل للحواف من كثرة الحرج بسبب كثرة الأولاد ليس بمبهي عنه، ثم هل قول الله تعالى

(١) رواه ابن حبان والترمذي.

(٢) من كتاب إحياء علوم الدين للإمام الغزالي.

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

﴿ وَمَا مِنْ دَآئَةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهُا وَمُسْتَوْدَعُهَا ۚ ﴾
كُلُّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴿١﴾

يسمح بالكف عن طلب الرزق اعتماداً على أنه مكفول من الله؟ إن التوكل على الله هو ما صورته الفاروق عمر بن الخطاب بقوله "المتوكل على الله من ألقى حبه في التراب وتوكل على رب الأرباب". فالتوكل على الله مصاحب للأخذ بالأسباب، والتوكل غير التواكل، لأن هذا الأخير ضعف وتردد وإهمال لجانب السعي وتمني الأمانى على الله دون عمل.

٥ هل يحرم التعقيم للزوج أو للزوجة كوسيلة لمنع الحمل؟

الإجابة

يحرم التعقيم لأي واحد من الزوجين أو كليهما إذا كان يترتب عليه عدم الصلاحية للإنجاب مستقبلاً، سواء كان التعقيم القاطع للإنجاب بدواء أو جراحة، إلا إذا كان الزوجان أو أحدهما مصاباً بمرض موروث أو ينتقل بالوراثة، مضر بالأمة ينتقل بالعدوى وتصبح ذريتهما مريضة لا يستفاد بها، بل تكون ثقلاً على المجتمع - لا سيما بعد أن تقدم العلم وثبت انتقال بعض الأمراض بالوراثة. فمتى تكّد ذلك جاز تعقيم المريض، بل ووجب دفعاً للضرر، لأن درء المفاسد مقدم على جلب المصالح في قواعد الشريعة الإسلامية.

٦- هل يجوز الإجهاض وسيلة من وسائل تنظيم النسل؟

الإجابة

أجاز فقهاء المذهب الحنفي إسقاط الحمل ما لم يتخلق منه شيء، وهو لا يتخلق إلا بعد مائة وعشرين يوماً. وهذا الإسقاط مكروه بغير عذر، وذكروا أن من
(١) الآية ٦ من سورة هود.

الأعذار انقطاع لبن المرأة الموضع بعد ظهور الحمل مع عجز أب الصغير عن استئجاره مرضعةً ويخاف هلاكه ويرى بعض الشافعية مثل ذلك. وفريق من المالكية ومذهب الظاهرية يرون الحريم، ومن المالكية من يراه مكروهاً، والزيدية يرون إباحة الإجهاض قبل نفخ الروح في الحنين مطلقاً، أي سواء أكان الإسقاط لعذر أو لغير عذر، ولا خلاف بين الفقهاء جميعاً في أن إسقاط الجنين بعد استقراره حملاً أربعة أشهر محرم وغير جائز إلا لضرورة، كما إذا تعسرت الولادة ورأى الطبيب المتخصص أن بقاء الحمل ضار بالأم، فإنه في هذه الحال يباح الإجهاض إعمالاً لقاعدة دفع الضرر الأشد بالضرر الأخف. ولا نزاع في أنه إذا دار الأمر بين موت الجنين وموت الأم، كن لإبقاء على الأم لأنها الأصل. وعلى هذا، فإن الإجهاض (بمعنى إسقاط الحمل) بعد بيوغ سنة أربعة أشهر رحمية حرام وغير جائز شرعاً إلا للضرورة كالمثال السابق، وكما إذا تعسرت الولادة أيضاً وكانت المحافظة على حياة الأم داعية لتفصيع الجنين قبل حروحه فإن ذلك جائز.

٧ يقول بعض الناس في أن تنظيم النسل معاندة لقدر الله وهذا مما لا يليق بالمسلم.

الإجابة

إن قدر الله غيب غير معروف، لكن تحربه الإنسان ترشده إلى أن فعل أمر يترتب عليه حدوث أمر آخر وتحققه فعلاً، فذلك أمره متروك إلى الله وحده الذي يرتب المسببات على أسبابها العارية. ويدل على هذا قول رسول الله صلوات الله عليه في حديث أبي سعيد الخدري في شأن العزل "إن الله لو أراد أن يخلق شيئاً لم يستطع أحد أن يصرفه".^(١)

(١) منفق عليه

حكم الإجهاض

ثبت من الدراسات الطبية أن هناك عيوباً وراثية، بعضها عيوب خطيرة لا تتلاءم مع الحياة العادية، والبعض الآخر من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية. وكذلك توجد عيوب من الممكن علاجها سواء طبياً أو جراحياً، كما توجد عيوب لا يمكن علاجها حالياً. وقد أصبح من الممكن الآن اكتشاف هذه العيوب بطرق علمية صحيحة لا يتطرق إليها الشك قبل الولادة وأثناء فترة الحمل، وهذه العيوب تعالج في الخارج بالإجهاض. كما توجد عيوب تورث من الأب أو الأم للذكور فقط والآنثا فقط، وكذلك تعالج هذه العيوب في الخارج بمعرفة نوع الجنين واختيار السليم وإجهاض الجنين المعيب.

فما حكم الشرع الإسلامي في الإجهاض في هذه الحالات؟

الإجابة

الإجهاض لغة:

جاء في لسان العرب في مادة جهض أجهضت الناقة إحهاضاً، وهي مجهض، ألقى ولدها لغير تمام ويقال للولد مجهض إذا لم يستبرئ خلفه، وفيل الجهيض السقط الذي قد تم خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش. وهي القاموس الجهيض والمجهض الولد السقط، أو ما تم خلقه ونفخ فيه الروح من غير أن يعيش.

وفي المصباح أجهضت الناقة ولدها أسقطته نفص الحلق، فهي جهيض ومجهضة بالهاء وقد تحذف.

وعباره المصباح تشير إلى جواز استعمال كلمة إجهاض في الناقة والمرأة على السواء.

الإجهاض عند الفقهاء:

جرت عبارة فقهاء المذاهب عدا الشافعية والشيعة الجعفرية على استعمال كلمة "إسقاط" في المعنى اللغوي لكلمة "إجهاض"، وبهذا يكون الإسقاط عند الفقهاء الدين درجوا على استعمال هذا اللفظ معناه "إلقاء المرأة جنينها قبل أن يستكمل مدة الحمل ميتاً أو حياً دون أن يعيش - وقد استبان بعض خلقه - بفعل منها كاستعمال دواء أو غيره أو بفعل من غيرها".

حكم الإجهاض ديناً وهل يأثم من يفعله؟

قال فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة^(١)

"يباح إسقاط الحمل ولو بلا إذن الروح قبل مضي أربعة أشهر، والمراد قبل نفخ الروح وهذا لا يكون إلا بعد هذه المدة". وفي باب الكراهة من الحائض ولا أقول بالحل، إذ المحرم لو كسر بيض الصيد ضمنه لأنه أصل الصيد، فلما كن مؤاخذاً بالجزاء فلا أقل من أن يلحق المرأة إثم هنا إذا أسقطت من غير عذر، كأن ينقطع لبنها بعد ظهور الحمل ولبس لأنّي الصبي ما يستأجر به المرصع ويخاف هلاكه"^(٢).

(١) حاشية رد المحتار لابن عابدن ج ٢ ص ٤١١ وفتح القدير للكمال ص ٢ ص ٤٩٥.

(٢) من الأعداد المبيحة للإجهاض شعور الحامس دلهال والصعف عن تحمل عناء الحمل لا سبب إذا كانت ممن يصعب بغير طريقه الطبيعي (لشق الجاسي) المعروف لأن العملية لقيصرية، فهو، وأمثاله يعتبر شرعاً مباحاً لإسقاط لحم قبل نفخ الروح دون إثم أو حزاء حائض شرعي

وهل يباح الإسقاط بعد الحمل؟

يباح ما لم يتخفق منه شيء، وقد قالوا في غير موضع "ولا يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً، وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالخلق نفخ الروح. وفي قول لبعض فقهاء المذهب أنه يكره وإن لم يخلق لأن لما بعد ما وقع في الرحم ماله لحياة، فيكون له حكم الحياة كما في بيضه صيد الحرم ونحوه قال ابن وهب "إباحة الإسقاط محمولة على حاله العذر أو أنها لا تثم إثم القتل".

وفي فقه مذهب الإمام مالك^(١)

لا يحوز إخراج المني المتكون في الرحم ولو قبل لأربعين يوماً. وإذا نفخ فيه الروح حرم جماعاً، هذا هو المعتمد. وقبل يكره إخراجُه قبل الأربعين، وهذا يفيد أن المراد في الفول لأول بعدم الجواز التحريم كما يفيد النقر جميعه أنه ليس عند المالكية قول بإباحة إخراج الجنين قبل نفخ الروح فيه، فبعده بالأولى. وبصبر برشد على أن مالكا استحسن في إسقاط الجنين الكفارة ولم يوجبها لفرده بين العمد والخطأ واستحسن الكفارة برتبط بتحقيق إثم.

وفي مذهب الإمام الشافعي^(٢)

اختلف علماء المذهب في التسبب في إسقاط الحمل الذي لم تنفخ فيه الروح، وهو ما كان عمره «لرحمي مائة وعشرين يوماً، والذي يتجه الحرمة، ولا يشكل عليه العزل لوضوح الفرق بينهما، بأن لم ي حال نروله لم يتهيأ للحياة بوجه بخلافه بعد لاستقرار في الرحم وأخذه في مبادئ التحلق وعندهم أيضاً اختلف في النطفة

(١) حاشية نسوفي على شرح لرسير ح ٢ ص ٢٦٦ وسنة لمجهد ح ٢ ص ٢٤٨

(٢) حاشية الحيرمي على الإقناع ح ٤ ص ٤٠، وحاشية الشيرمي على نهاية المحتاج ح ٦ ص ١٧٩، وكتاب أمهات الأولاد في نهاية المحتاج ح ٨ ص ٤١٦.

العناوين الإسلامية - الجزء الثاني

قبل تمام، لأربعين على قولين قبل لا يثبت لها حكم السقط والوأن، وفن لها حرمة ولا يباح إفسارها ولا لسبب في إخراجها بعد الاستقرار، وفي تعليق لبعض الفقهاء قال الكرابيسي سألت أبا بكر بن أبي سعيد الفراتي عن رجل سقى حاربه شرباً لتسقط ولدها، فهل ما دامت نطفة أو علقة فواسع له ذلك إن شاء الله. وفي تفرقة لإمام العزالي بين الإجهاض والعزل^(١) أن ما قبل نفخ الروح بعد الحكم بعدم تحريمه، أما في حالة نفخ الروح فما بعده إلى الوضع فلا ثبت في التحريم، وما ما قبله فلا يقال أنه خلاف الأولى، بل يحتمل لسريه و، لتحريم ويقوى التحريم فيما قرب من زمن النفخ لأنه جريمة.

وفي فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل^(٢)

إنه يباح لمرأة إلقاء النصفه قبل أربعين يوماً بدواء مباح، ويؤخذ من هذا أن الإجهاض بشرب الدواء المباح في هذه الفرة حكمه الإباحه، ونقل بن قدامة^(٣) أن من ضرب بطن امرأة فألقت حياً فعليه كفارة وعرة، وإن شربت الحامل دواء فألقت به حياً فعليه عرة وكفارة، ومقصي وجوب الكفارة أن المرأة ائمه فيما فعلت. ويؤخذ من النصوص التي ساقها ابن قدامة أن الضمان لا يكون إلا بالنسبة للجنين الذي ظهرت فيه الروح على الصحيح وفي فقه المذهب الظاهري^(٤)

أن من ضرب حاملاً فأسقط جنيناً، فإن كان قبل الأربعة الأشهر - قبل تمامها - فلا كفارة في ذلك لكن العره و حبة فقط لأن رسول الله ﷺ حكم بذلك، لأنه لم

(١) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي.

(٢) الروص لمربع في باب العمدة ص ٤٤٧ والمعني لاس قدامة ح ٨ هي كتاب لسان.

(٣) كتاب المعني لاس قدمة.

(٤) المحلى لاس حرم ج ١١ ص ٢٥ - ٤٠.

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

يقتل أحداً لكره أسقط جيباً فقط، وإذا لم يقتل أحداً فلا كفارة في ذلك. ولا يقتل إلا ذو الروح وهذا لم ينفخ فيه الروح بعد، ومقتضى ذلك حدوث الإثم على مذهبهم في الإجهاض بعد تمام الأربعة الأشهر، إذ أوجبوا الكفارة التي لا تكون إلا مع تحقق الإثم ولم يوجبوها في الإجهاض قبل ذلك. وفي فقه الزيدية^(١)

لا شيء فيما لم يستب فيه التخلق كالمضغة والدم، ولا كفارة هي جنين لأن النبي ﷺ قصى بالعرة ولم يذكر كفارة. ثم إن ما خرج ميتاً لم يوصف بالإيمان، وإذا خرج حياً ثم مات ففيه الكفارة، ومقتضاه وجود الإثم في هذه الجزئمة. وفي فقه الشيعة الإمامية^(٢)

إنه تجب الكفارة بقتل الجنين حين تلجه الروح كالمولود، وقيل مطلقاً، سواء ولجت فيه الروح أم لم تلج فيه الروح. وفي فقه الإباضية^(٣)

إنه ليس للحامل أن نعمس ما يضر بحملها من أكل أو شرب، كبارد وحر ورفع ثقل، فإن تعمدت مع علمها بالحمل لزمها الضمان والإثم وإلا فلا إثم ويخلص من أقوال فقهاء تلك المذاهب في هذا الموضوع إلى أن في مسألة الإجهاض قبل نفخ الروح في الجنين أربعة أقوال

١- الإباحة مطلقاً من غير توقف على وجود عذر وهو قول فقهاء الزيدية، ويعرب منه قول فريق من فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة وإن قيده فريق

(١) البحر الرحار ج ٥ ص ٢٦٠ و ٤٥٧.

(٢) الروضة النيرة ج ٢ ص ٤٤٥.

(٣) شرح النبل ج ٨ ص ١١٩ و ١٢١.

أحر منهم بأن الإباحة مسروطة بوجود عذر، وهو ما نقل أيضاً عن بعض فقهاء الشافعية.

٢ الإباحة لعذر أو الكراهة عند انعدام العذر، وهو ما نفده أقوال فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة، وفريق من فقهاء مذهب الإمام الشافعي.

٣ الكراهية مطلقاً وهو رأي بعض فقهاء مذهب الإمام مالك

٤ الحرمة وهو المعتمد عند المالكية والمتفق مع مذهب الظاهرية في تحريم العزل.

حكم الإجهاض بعد نفخ الروح وعقوبته الجنائية شرعاً:

نقل أقوال فقهاء المذاهب^(١) جمعاً على أن يسقط الجنين دون عذر بعد نفخ الروح فيه - أي بعد الشهر الرابع - لرحمي - محذور، وقد بصوا على أنه يجب فيه عقوبة جنائية. فإذا أسقطت المرأة جنينها وخرج منها ميتاً بعد أن كانت الروح قد سرت فيه، وحب عيها ما أطلق عليها، لفقهاء اصطلاح الغرة^(٢) وكذلك الحكم إذا

(١) في الفقه الحنفي حاشيته رد المحتار على الدر المختار لاس عايدس ج ٥ ص ٤١٠، ٤١٣، وفتح لغير لكمان بن الهمام على الهداية ج ٤ ص ١٥٣، وفي الفقه المالكي حاشية بدسوقي وشرح الدرر ج ٤ ص ٢٦٨، وبداية المحتهد ج ٢ ص ٢٤٧، وفي الفقه الشافعي نهاية الحجاج ج ٧ ص ٢٦٠ و ٢٦٤، وفي الفقه الحنبلي المعني لاس مقدمة في كتاب الديات ج ٨، وفي الفقه لظهوري المحي لاس حرم ج ١١ ص ٣٦، ٤٦، وفي الفقه لرسي - انسحر الرحر ج ٧ ص ٣٥٦، ٣٥٧، وفي فقه الإمامية الروضة بيهية ج ٢ ص ٤٤٤ و ٤٤٥، وفي الفقه الإباضي شرح النيل ج ٨ ص ١١٩ و ١٢١.

(٢) لغيره يسوي نصف عشر لدية، الكمية أي ما يقس ٥ من الدية لني فرب حمهور، بفقهاء ألف دينار أو عشرة آلاف درهم سواء في ذلك ما إذا كان السقط ذكر أو أنثى، و لدينار من لذهب يسوي رب لأن ٤/٢٥٠ حرام، والدرهم من بقصة يساوي ربناً لأن ٢/٩٧٥ جرم، ثم بحسب السعر وقت يحدث موضوع النعريم بالغرة.

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

سقطه غيرها وافصل عنها ميتاً، ولو كان أبوه هو الذي أسقطه وجبت عليه الغرة أيضاً، وبعض الفقهاء أوجب مع ذلك كفارة.

ومقتضى هذا أن هناك إثماً وجريمة في إسقاط الجنين بعد نفخ الروح فيه، وهذا حق، لأنه قتل إنساناً وحدث فيه الروح الإنسانية، فكان هذا الجزاء الديني بالإثم وفيه الكفارة والجزاء الجنائي بالتعريم وهو الغرة.

أما إذا قامت ضرورة تحتم الإجهاض - كما إذا كانت المرأة عسرة الولاية - ورأى الأطباء المختصون أن بقاء الحمل في بطنها ضار بها، فعددت بحوز الإجهاض، بل يجب إن كان بتوقف عليه حياة الأم عملاً بقاعدة رتكاب خوف الضررين وأهون الشرين، ولا مرء في أنه إذا دار الأمر بين موت، لحين وموت أمه كان بقاءها أولى لأنها أصله، وقد استقرت حياتها ولها حظ مستقل في الحياة. كما أن لها وعليها حقوقاً، فلا يضحى بالأم في سبيل جنين لم تستقل حياته ولم تتكد.

وهناك تفصيلات في فقه المذاهب في إسقاط الجنين ونزوله حياً ثم موته، وهي النسب في الإسقاط، وهي موت الأم بسبب الإسقاط، ومتى نحب الدية أو الغرة والكفارة في بعض الصور، ولن أراد الاستزادة في هذه الأحكام أن يطالعها في كتاب الديات في فقه المذاهب.

وإد قد تبين من هذا العرض الوحير أقوال الفقهاء في شأن إباحة الإجهاض أو عدم إباحتها تماماً فيما قبل الأربعة أشهر لرحمية وفيما بعدها، و لحرء لديني والحنائي لديوى لشرعي في كل حال، كم نسينا جواز إجهاض إذا كن هناك عذر سواء قبل نفخ الروح أو بعدها.

فهل يدخل في الأعداء المبحة للإجهاض ما يكشفه العلم بالأجنة من عيوب خلقية أو مرضية وراثية تعالج بالجراحة أو لا تعالج على نحو ما جاء بالصور المطروحة بالسؤال؟

قبل الإجابة على هذا، ينبغي أن نقف على الحكم الشرعي في وراثه الأمراض وغيرها.

حكم الإسلام في وراثه الأمراض والصفات والطباع وغيرها:

إن وراثه الصفات والطباع والأمراض وتناقلها بين السلالات - حيوانية وبتية - وانتقالها مع الولد وإلى الحفيد أمر قطع به الإسلام

((أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ))^(١)

كما كشف العلم عن هذا الأمر أيضاً. يدلنا على هذه الحقيقة نصائح رسول ﷺ وتوجيهاته في اختيار الزوجة، فقد قال "تحيروا لطفكم"^(٢)، وقال "ياكم وخصراء الدم" فقليل وم خضراء الدم؟ قال "المرأة الحسناء في المنبت لسوء"^(٣)، وتفسر معاحم اللغة لفظ (الدم) بأنه ما تجمع وتحمده من روث المشية وفضلاتها، فكل ما نبت في هذا الروث وإن بدت خضرته وبضرتة إلا أنه يكون سريع الفساد، وكذلك المرأة الحسناء في المنبت لسوء تنطبع على ما طبع عليه لحميتها وغديت به. ومن هذا لقليل تحريم أكل لحم السباع وغيرها من الحيوانات سيئة الطباع والمتوحشه، منعاً لانتقال طباعها وصفاتها إلى الإنسان.

(١) الآية ١٤ من سورة الملك.

(٢) فتح لئاري شرح صحيح البخاري ج ٩ ص ١٠٢ في باب أي سوء خير

(٣) روه سارقصي من حديث أبي سعيد الخدري - إحداء علوم مدين لعزلي ج ١ ص ٧٢٤.

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

ولعل نظرة الإسلام إلى علم الوراثة ننضح حياً من هذا الحور لذي دار بين رسول ﷺ وبين رجل من بني فزاره اسمه ضمضم بن فتادة حين قال هذا الرجل إن امرأتي ولدت علاماً أسود. وهو بهذه العبارة تعرض بأن ينفي نسب هذا الولد إليه فقال له النبي ﷺ «هل لك من إبل؟» قال نعم، قال «ما ألوانها؟» قال حمر. قال «فهل فيها من أورك؟» أي لونه لون الرماد، قال نعم قال «أنى ترى ذلك؟» قال أراه نزعه عرق. قال «فلعل هذا نزعه عرق»^(١).

قال لسوكاني في نيل الأوطار^(٢) في شرح هذه العبارة الآخره المراد بالعرو الأصغر من لسب تشبهاً بعروق الشجرة، ومنه قولهم فلان عريق في الاصلة أي أن أصله. متناسب.

وهذا عمر بن الخطاب الحليفة الثاني في لإسلام بفول لني السائب وقد اعتادوا التزوج بقريبتهم «قد أوصيتم^(٣) فاكحوا الغرائب»^(٤)، ومعناه تزوجوا العرث، ويقال أغربوا ولا تصووا وهذا دليل على أن الرواح دين ذوي القربى مؤد إلى الصمور والصعف، ومن أحل هذا كان توجيه عمر بالرواح من غير القريبات حتى لا تتكاثر الصفات أو الأمراض.

(١) هذا الحديث متفق عليه - شرح السنة للنعوي باب الشب في بولد برقم ٢٢٧٧ حد ٩ ص ٢٧٢، وسوع المرم لابن حجر لعسقلاني وشرح سبل لإسلام لصنعبي حد ٣ ص ٢٤٦ في باب العن.

(٢) ج ٦ ص ٢٧٨ باب لني عن أن يقدف روحته لأنها ولدت ما يخالف بوبهم
(٣) في لمصباح المنير صوى لولد من باب نعب إد صعر حسمه وهزل، وأصويبه، ومنه واعربو لا نصوو أي بنروح برحر المرأة العرسة ولا يتزوج العرسة لئلا يحيى الولد ضاوي.

(٤) لمعني عن حمل الأسفار في نحريح م في الإحياء من الأحبار للحافظ العرافي لمصوع على هامش إحياء علوم الدين للغزالي ص ٧٢٤ في كتب آداب الكاح.

ولم يفت علم الوراثة أئمة الفقه الإسلامي، فإن الإمام الشافعي رصوان به عليه لما قل بجوار فسح لرواج سبب الجذام والبرص، كان مما أورده تعليلاً لهذا إن الولد الذي يأتي من مريض سجد هدين الداعين فلما بسم، وإن سلم أدرك نسله.

قال العلامة ابن حجر الهيثمي، في تحفة المحتاج بشرح المنهاج^(١) في نقل تعليق الإمام الشافعي والجذام والبرص يعديان المعاشرة والولد أو نسله كثيراً كم حزم به في الأم وحكاه عن الأطباء والمحربين في موضع آخر.

وإذا كن ذلك هو ما جرى به فقه لإسلام بما صراحة كهذا النقل عن الإمام الشافعي أو ضمناً واقتضاء لنصوص الفقهاء في مواضع متعددة، وكان سنده ما جاء في نصوص القرآن والسنة الشريفة من تحريم أكل بعض الحيوانات، وما صرح به رسول الله ﷺ في العديد من أحاديثه الشريفة عن هذه الوراثة حسماً مضى من القول، كان انتقال بعض الآفات الجسدية والنفسية والعقلية من الأصول إلى الفروع حقيقة واقعة لا مرأى فيها

وقد أثبت العلم بوسائله الحديثة أن أنواعاً من الأمراض تنتقل من المصاب بها إلى سلالته، وأنها إذا تخطت الولد ظهرت في ولد الولد أو في الذرية من بعده، فالوراثة ينتقل بعض الأمراض والطاع و لصفات من الأصول إلى الفروع والأحفاد صارت واقعاً مفصلاً به، أو على الأقل ضئلاً راجحاً بالاستقراء والتجارب. وإذا كان انتقال بعض الأمراض والعيوب الجسدية وراثة من الأصول للفروع على هذا الوجه من الثبوت لشرعي والعمي، فهل يجوز العفم بهائياً - بمعنى منع الصلاحية للإنجاب - لم يثبت إصابته من الروحين أو كليهما بمرض لا

(١) حواشي تحفة المحتاج بشرح المنهاج ج ٧ ص ٣٤٧ في باب الحار في الكاح

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

براء منه وكن من خصائصه وسماته الانتقال بالوراثة؟ وهل يجوز الإجهاض - بمعنى إسقاط الجنين - إذا اكتشفت عيوبه الخطيرة التي لا تتلاءم مع الحياة العادية؟

وهو يجوز الإجهاض إذا كانت هذه العيوب يمكن أن يعش بها لجنين بعد ولادته حياة عادية؟ وهل يجوز الإجهاض إذا كانت العيوب من الممكن علاجها صبيًا أو حراحيًا، أو لا يمكن علاجها حاليًا؟ ثم لعبوب التي تورث من الأب أو الأم للأجنة الذكور فقط أو للإناث فقط، هل يجوز الإبقاء على السليم وإجهاض المعيب؟ لإجابة على هذه التساؤلات نعود إلى القرآن الكريم وإلى السنة لشريعة فلا نجد في أي منهما نصًا خاصًا صريحًا بحرم التعقيم، بمعنى جعل الإنسان ذكر كان أو أنثى - غير صالح للإيجاب نهائيًا وبصفة مستمرة بجراحة أو بدواء أو بئة وسية أخرى، لكن النصوص العامة هيها تناه ونحرمه بهذا المعنى، وإعمالا لهذه النصوص، فالجمهور الفقهاء إن تعقيم الإنسان محرم شرعًا إذا لم تدع الضرورة، وذلك لما فيه من تعصيل الإنسال المؤدى إلى إهدار ضرورة لمحافظة على النسل وهي إحدى الضرورات الخمس التي جعلها الإسلام من مقاصده الأساسية في تشريع أحكامه^(١).

أما إذا وجدت ضرورة دعية لتعقيم إنسان، كما إن كان به مرض عقلي أو جسدي أو نفسي مرمز عصي على العلاج والدواء، وهو في الوقت نفسه ينتقل إلى لذرية عن طريق الوراثة، جاز لمن تكثرت حالاته المرضية بالطرق العلمية و التجريبية أن يلجأ إلى لتعقيم الموقوت لدفع الضرر القائم فعلاً، المتيقن حدوثه إذا لم يتم التعقيم، وذلك باتخاذ دواء أو أي طريق من طرق العلاج لإفساد مادة لقاح أو إذهاب خاصيتها، سواء في هذا الذكر والأنثى ونعني بإباحة التعقيم الموقوت أن يمكن رفع هذا التعقيم واستمرار الصلاحية للإنجاب متى زال المرض.

(١) لوفقات للشاطبي ج ٢ ص ٨ وما بعدها في مقصد الشريعة.

وإلى مثل هذا المعنى أشار الفقهاء في كتبهم. فقد نقل ابن عابدين^(١) أنه يجوز للمرأة أن تسد فم الرحم منعاً من وصول ماء الرجل إليه لأجل منع الحمل، واشترط صاحب البحر لذلك أن يزوجها.

ونقل البحرمي^(٢) من فقهاء الشافعية أنه "يحرم استعمال ما يفصع الحمل من أصله، أما ما يصبىء الحمل مدة ولا يقطعه فلا يحرم، بل إن كان لعدو كترية ولده لم يكرهه وإلا كرهه".

وقد فرق الشيراملسي الشافعي^(٣) بين ما يمنع الحمل نهائياً وبين ما يصدعه مؤقتاً، وقال بتحريم الأول وأجار الثاني باعتباره شيئاً بالعزل في الإباحة.

وصرح، الرملي الشافعي نفلاً عن الزركشي بأن استعمال ما يمنع الحمل قبل إنزال المنى حالة الجماع مثلاً لا مانع منه.

وقال القرطبي المالكي^(٤) "إن لنطفه لا ينعلق بها حكم إذا ألقتها المرأة قبل أن تستقر في الرحم".

هذه النصوص تشير بلا شك إلى تحريم التعقيم النهائي المانع للإجاب حالاً ومستقبلاً، أما التعقيم المؤقت - بمعنى وقف الحمل - فبحرزه تلك النصوص وغيرها.

ذلك لأن التطور العلمي والتحريبي دل على أن هناك أمراضاً قد تندو في وقت ما مستعصية على العلاج، ثم يشفى منها المريض في الغد القريب أو البعيد، إما

(١) هي حاشية رد المحتار على الدر المختار في الفقه لحنفي عن صاحب البحر ج ٢ ص ٤١٢

(٢) حاشية لخطيب على الإقناع ج ٤ ص ٤٠.

(٣) نهاية المحتار وحواشيه ج ٨ ص ٤١٦.

(٤) الجامع لأحكام القرآن ج ١٢ ص ٨.

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

لعوامل دائية وإما بتقديم وسائل العلاج من الأدوية والجراحة وغيرها وعندئذ يمكن رفع التعقيم المؤقت عملاً بقاعده ما جار بعدر بطل بزواله.

هذا بالإضافة إلى أن التعقيم بمعنى وقف الإنجاب مؤقتاً بوضع الموانع أو العوامل المفسدة لمادة اللقاح لدى الزوج أو الزوجة أو كليهما بصفة وفنية ريثما يتم العلاج أو انتظاراً للشفاء من المرض، أمر من الأمور التي تدخل في باب التداوي بالمأمور به شرعاً هي أحاديث الرسول ﷺ ومنها قوله للأعرابي الذي سأل "أتداوي يارسول الله؟" قال "نعم، فإن به لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، عمه من علمه، وجهله من جهله"^(١).

أما عن التساؤلات المطروحة عن الإحصاص في تلك الصور المبينة في السؤال، فقد تم بيان أقوال فقهاء المذاهب في مراحل الحمل، ويؤخذ من تلك الأقوال أن الحمر متى استقر رحمياً لمدة مائة وعشرين يوم أو أربعة أشهر فقد نتت بالقران والسنة الشريفة نفخ الروح فيه بعد كتمال هذه السن الرحمية، وبذلك يصير إنساناً له حقوق الإنسان الضرورية، حتى جازت الوصية له والوقوف عليه. ويستحق الميراث ممن يموت من مورثيه ويكسب لسبب لأبويه ومن يصل بهما بنسوط مبينة في موضعها، ونكاح كلمة فقهاء المذاهب يتفق على أهلية لحمل لهذه الحقوق، الأربعة، فله أهلية وحوب بقصة تجعله قابلاً للإلزام دون الالتزام.

وإذا كان الحمر قد نفخت فيه الروح وصارت له دائية الإنسان وحقوقه الضرورية، صار من النفس التي حرم قتلها في صريح لقرا في ياب كثيرة منها قوله تعالى

(١) رواه أحمد، ومسنقى الأخبار وشرحه من الأوطار لشوكاني ح ٨ ص ٢٠٠ في نواب الطب.

﴿ قُلْ تَعَالَوْا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ ۖ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا ۚ وَتَأْتُوا بِحَسَنَاتٍ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِمَّنْ بِمَقِّ نَحْسٍ نَرْزُقُكُمْ وَآهَاتُمْ ۖ وَلَا تَقْرَبُوا أَنْفُسَكُمْ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا نَطَرَ ۖ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ ۖ إِلَّا بِالْحَقِّ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّيْتُكُمْ بِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ (١)

وبهذا الاعتبار ومتى أخذ الجين حصائص الإنسان وصار نفساً من الأنفس لني حرم الله قتلها، حرم قتله بإحهاض بئىة وسيلة من الوسائل المؤدية إلى نزوله من بطن أمه قبل تمام دورنه الرحمية، إلا إذا دعت ضرورة لهذا الإحهاض، كما إذا كانت المرأة الحامل عسرة الولادة وقرر الأطباء المتخصصون أن بقاء الحمل صار بها، فعندئذ يباح الإحهاض بل إنه يصير واجباً حتماً إذا كان ينوقف عليه حياة الأم، وهذا عملاً بقاعدة "تزال الضرر الأشد بالضرر الأخف" (٢) وبعبارة أخرى "إذا تعارضت مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما" ولهذه القاعدة أمثلة كثيرة أوردها الفقهاء. ولا شك أنه إذا دار الأمر بين موت الأم الحامل بسبب الحمل وبين موت هذا الحمل وإسقاطه كان الأولى بقاء الأم لأنها الأصل، ولا يضحى بها هي سبيل إنقاذ الجنين، لا سيما وحياة الأم مستقره ولها وعليها حقوق وهو بعد لم تستقر حياته، بل هو في الجملة كعضو من أعضائها. وقد أباح الفقهاء قطع العصو المتاكل أو المريض بمرض لا شفاء منه حماية لباقي الجسم. وبهذا المعبر الذي استنبطه الفقهاء من مصادر الشريعة هل تصلح

(١) الآية ١٥١ من سورة الأنعام.

(٢) الأشباه ونظائر لابن نجيم الحنفى المصرى في القاعدة الخامسة وتحاف لأبصار والبصائر بترتيب الأشباه والنظائر في لحظ والإباحة.

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

العيوب التي تكتشف بالحين، أي كانت هذه العيوب، مبرراً لإسقاطه بصرياً الإجهاض بعد أن نفحت فيه الروح باستكمال مائة وعشرين يوماً رحمية؟ لا شك أنه متى استعدنا الأحكام الشرعية التي حملها فما سبق نقلاً عن فقهاء المذاهب الفقهية جميعاً، نرى أنها قد اتفقت في جملتها على تحريم الإجهاض بعد نفخ الروح، حتى إن مذهب الظاهرية قد أوجب القود أي القصص في الإجهاض العمى، وحتى إن قولاً في بعض المذاهب يمنع إسقاطه حتى في حالة إصراره بأمه مساواةً بين حياتيهما.

وإذا كان ذلك، وكان الإجهاض بعد نفخ الروح فتلاً لنفس التي حرم الله قتلها لا بالحق، لم يكن العيوب التي تكتشف بالحين مبرراً شرعياً لإجهاضه أبداً كانت درجة هذه العيوب من حيث إمكانية علاجها طيباً أو حراًجاً أو عدم إمكان ذلك لأي سبب كان، إذ قد تقدم القول بأن النطور العلمي والتحريبي دل على أن بعض الأمراض و لعيوب قد تبدو في وقت مستعصية على العلاج ثم يجد لها العلم العلاج والإصلاح، وسبحان الله الذي علم الإنسان ما لم يعلم، بل يعلمه بقدر حسب تقدم استعداده ووسائله

(١) وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ۝

وإذا كنت العيوب وراثية، أمكن لمنع انتشارها في الدرية اللجوء إلى وقف الحمل مؤقتاً حسب تقدم بيانه أما اكتشاف العيوب - المسئول عنها في الصور المطروحة بالسؤال - دلجيب هل نفخ الروح فيه، فإنه قد تقدم بين أقوال الفقهاء في الإجهاض في هذه المرحلة، وأنه يحوز سون حرج عند فقهاء الريدية وبعض

(١) من لانه ٨٥ من سورة الإسراء

فقهاء المذهب الحنفي وبعض الشافعية الإجهاض لأي سبب، بل وبدون سبب ظاهر، لأن الجنين عند هؤلاء قبل نفخ الروح فيه لم يأخذ صفة الإنسان وخاصية النفس التي حرم الله قتلها.

والذي أختاره وأميل إليه في الإجهاض قبل استكمال الجنين مائة وعشرين يوماً رحمياً أنه يحوز عند الضرورة التي عبر عنها الفقهاء بالعدر

وفي كتب الفقه الحنفي^(١) "إن من الأعذار التي تبيح الإجهاض من قبل نفخ الروح انفصاع لبن الأم بسبب الحمل، وهي ترضع طفلها الآخر وليس لزوجها - والد هذا الطفل - ما يسبب له الضرر به الموضع له ويخاف هلاكه. وفي نطاق هذا المثال الفقهي، وإذا لم يمكن ابتداء وقف الحمل بين روحين طهر بهما أو أحدهما مرض أو عيب وراثي خطير يسري إلى النورية تم طهر الحمل، وثبت ثبوتاً قطعياً دون ريب بالوسائل العلمية والتجريبية أن بالجنين عيوباً وراثية خطيرة لا تتلاءم مع الحياة العادية وأنها تسري بالوراثة هي سلالة أسرته جاز إسقاطه بالإجهاض ما دام لم تبلغ أيامه الرحمية مائة وعشرين يوماً.

أما الأجنة المعيبة بعيوب يمكن علاجها طبياً أو جراحياً أو يمكن علاجها حالياً، والعيوب التي من الممكن أن تتلاءم مع الحياة العادية، هذه لحالات لا نعتبر العيوب فيها عذراً شرعياً مباحاً للإجهاض، لأنه واضح من فرض هذه الصور أنه لا خطورة منها على الجنين وحياته العادية، فضلاً عن احتمال ظهور علاج لها تبعاً لتطور العلمي.

أما الأجنة التي ترث عيوباً من الأب أو من الأم، للذكور فقط أو للإناث فقط، فيجوز إسقاطها إذا ثبت أنها عيوب وراثية خطيرة مؤثرة على الحياة ما دام الجنين لم يكمل في الرحم مدة مائة وعشرين يوماً.

(١) حاشية رد المحتار على الدر المختار ج ٢ ص ٤١١

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

ومن هذا، يتضح أن المعيار في جواز الإجهاض قبل استكمال الحنين مائة وعشرين يوماً رَحِمًا هو أن يثبت علمياً وواقعياً خطورة ما به من عيوب وراثية، وأن هذه العيوب تدخل في النطاق المرصّي الذي لا شفاء منه وأنها تنقر منه إلى الذرية. أما العيوب الحسدية كالعمى أو بقص إحدى اليدين أو غير هذا، فإنها لا تعتبر ذريعة مقبولة للإجهاض، لا سيما مع التقدم العلمي في الوسائل المعويضية للمعوقين، وأن المعيار في جواز الإجهاض للحمل، الذي تجاوزت أيامه الرحمية مائة وعشرين يوماً وصار بذل نفساً حرم به قتلها، هو خطورة بقائه حملاً في بطن أمه على حياتها سواء في الحال أو في المآل عند الولادة، كما إذا ظهر هزالها وضعفها عن احتمال نجات الحمل حتى اكتمال وضعه، وكما إذا كانت عسرة الولادة أو تكررت ولادتها بما يسمى لان بالعممية القيصرية وقرر لأطباء المختصون أن حياتها معرضة للخطر إذا ولدت هذا الحمل بهذه الطريقة واستمر الحمل في بطنها إلى حين اكتماله.

ويحرم بالنصوص العامة في القرآن والسنة الإجهاض بعد نفخ لروح في الجنين بسبب عيوب خلقية أو وراثية اكتشفها الأطباء فيه بوسائلهم العلمية، لأنه صار إنساناً محصناً من القتل كأبي إنسان يدب على الأرض لا يباح قتله بسبب مرضه أو عيوبه الخلقية. وسبحان الله الذي كرم الإنسان وجعله خليفة وصانه عن الامتهان. ورسول الإسلام ﷺ وإن ابتغى في المسلم القوة بقوله "المؤمن القوي خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف وفي كل خير"^(١)، إلا أنه لم يأمر بقتل الضعيف، بل أمر بالرحمة به، وهذا الجنين المعيب داخل فيمن طلب الرسول ﷺ شمولهم بالرحمة في كثير من أحاديثه الشريفة.

(١) سير ابن ماجة ١/ ص ١٤ في باب القدر عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه

العناوين الإسلامية - الجزء الثاني

ما موقف الطبيب من الإجهاض شرعاً؟

لقد قال سبحانه تعليماً وتوجيهاً لحلقه

﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحَلًا نُوْحِي إِلَيْهِمْ فَسْئَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ (١)

والطبيب في عمله ونحوصه من هـن الذكر، والعلم أمده، ومن ثم، كان على الصبيب شرعاً أن يصح لله ولرسوله وللمؤمنين. وإذا كسب الأعداد المباحة للإجهاض في مراحل الحمل المختلفة ميوطة برأي الطبيب حسماً بقدم بيانه كان العبء عليه كبيراً، ووجب عليه ألا يعص بالرأي قبل أن يستوثق بكل الطرق العلمية لممكنة وأن يستوثق بمشورة غيره في الحالات التي تحتاج للتأني وتحتمله.

وقد بين الفقهاء جراء التسبب في إسقاط حمل جنائياً دنوياً بالعره أو لربة في بعض الأحوال وبالإثم ديناً على الوحه السابق إجماله.

هذا وقد حرم القابور الجنئي المصري الإجهاض وعاقب عليه في جميع مراحل الحمل^(٢). فالقانون يعاقب المرأة لحامل وكن من تدخل في إحهاضها إذا رضيت به. كم يعاقب من يدلها عليه أو يجريه أو يعاونها فيه، حتى لو كان ذلك برضاها، سواء كان صبيباً أم غير طبيب، وذلك ما لم يكن الإجهاض قد أجراه لطبيب لغرض العلاج إنقداً للأم من خطر محقق أو وقايةً للأم من حالة تهدد حياتها إذا استمر الحمل. وهذه الحالات يقرها الفقه الإسلامي كم يفبده النصوص سائلة الإشارة. والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) الآية ٧ من سورة الأنبياء.

(٢) المواد من ٢٦٠ إلى ٢٦٤ عقودت.

من أحكام منع الحمل وما ينعلو به

تنظيم النسل

ما حكم الشرع في الأمور الآتية:

١ مسألة تحديد النسل. وهل هناك نص في كتاب الله يبيحها من حيث إنه المصدر الرئيسي للتشريع؟ لأن كل من يتصدى للكلام في هذا الموضوع يأتي مستندا إلى حديث شريف فقط، وأيضا موقف الآية الكريمة، وهي قول الله تعالى:

« وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا نِكَاحًا حَتَّىٰ يُرْزُقُوهُمْ وَالْيَاقُونَ لَهُمْ قَدْ كَانَ حَقًّا

كَبِيرٌ » (١)

من مسألة تحديد النسل.

٢ مكان تواجد الوادي المقدس طوى حيث اختلفت الآراء فيه أهو بسيناء أم بفلسطين؟
الإجابة

عن السؤال الأول

إن مصدر الأحكام في الإسلام أصلان أساسيان، هم القرآن لكرم والسنة النبوية الشريفة يدل على هذا قول الرسول ﷺ نزلت فيكم شيئين لن تصلوا بعدهم كتاب الله وسنتي، ولن يتفرقا حتى يردا على الخوص^(٢). وبمستقراء آيات القرآن لكرم، يرى أنه لم يرد فيها نص صريح يحرم الإقلال من النسل أو منعه وإما جاء فيه ما جعل المحافظة على النسل من المقاصد الضرورية للأحكام الشرعية^(٣). لكن ورد في كتاب السنة الشريفة أحاديث في الصحيح وغيره تحيز

(١) الآية ٢١ من سورة الإسراء.

(٢) أخرجه الحاكم عن أبي هريرة رضي الله عنه، كتب البان والعريف في أسباب ورود الحديث الشريف ج٢ ص ٢٤٨ و ٢٤٩.

(٣) الموافقات لشاطبي ج٢ ص ٨ وما بعدها في مقاصد الشريعة.

العزل عن النساء، بمعنى أن يقذف الرجل مائه خارج مكان التماسل من زوجته، بعد كمال اتصالهم جنسياً وقبل تمامه من هذه الأحاديث ما رواه جابر قال "كما نعزل عى عهد رسول الله ﷺ والفران بزل" (١) - وروى مسلم "كف بعزل على عهد رسول الله ﷺ فبلغه ذلك فلم ينهها" (٢).

وقد اختلف الفقهاء في إباحة العزل - بذلك المعنى - كوسيلة لمنع الحمل والإقلال من النسل أو كراهيته. وفي هذا يقول الإمام الغزالي م موجزه "إن العلماء اختلفوا في إباحة العزل وكراهيته على أربعة أقول فمنهم من أباح العزل بكل حال، ومنهم من حرمه بكل حال، وقبئل منهم أحل ذلك برصء الروجة، ولا يحل بدون رضائها، واعر يقول: إن العزل مباح في الإماماء (المملوكاء) دون الحرائر (الزوجاء) - ثم قال الغزالي إن الصحيح عندنا - يعنى مذهب الشافعى - أن ذلك مباح" (٣).

ويكاد فقهاء المذاهب يتفقون على أن العزل - أي محاولة منع التقاء منى الزوج ببويضة الروجة - مباح في حالة اتفاق الزوجين على ذلك، ولا يجوز لأحدهما دون موافقة الآخر. والدليل على هذه الإباحة ما جاء في كتب السنة من أن الصحابة رصوان الله عليهم كانوا يعزلون عن نسائهم وجواريتهم في عهد الرسول ﷺ، وأن ذلك بلغه ولم ينه عنه، كما جاء في رواية مسلم عن جابر.

وإذ كان ذلك، كانت إباحة تنظيم النسل أمراً لا تأباه نصوص السنة الشريفة قياساً على العزل الذي كان معمولاً به وجائزاً في عهد الرسول ﷺ كما جاء في

(١) متفق عليه.

(٢) مستقى الأخير وشرحه بين الأوصار لشوكسي ج٦ ص ١٩٥ و١٩٦.

(٣) كتاب إحياء علوم الدين.

من أحكام منع الحمل وما يتعلق به

رواية الإمام مسلم في صحيحه عن جابر قال: "كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل"^(١)، والمقصود بتنظيم السبل بهذا المفهوم هو المباشرة بين فترات الحمل، محافظة على صحة الأم وحفظاً لها من أضرار كثرة الحمل والولادة المتتالية، أو لتفرغها لتربية من لديها من أولاد، بل حياء أيضاً "أن من الأمور التي تحمل على العزل الإشفاق على الولد الرضيع خشية الحمل مدة الرضاع، أو الفرار من كثرة العيال والفرار من حصولهم من الأصل"^(٢).

أما إذا قصد من منع الحمل وقف الصلاحية للإنجاب بهائياً، فإن ذلك أمر يتنافى مع دعوة الإسلام ومقاصده في المحافظة على إنسال الإنسر إلى ما شاء الله. وقول الله سبحانه وتعالى

﴿ وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ خَشْيَةً إِمَّا يَكُنْ نَرِزْقُهُمْ وَإِيَّاكُمْ إِن قَتَلْتَهُمْ كَانَ جِطَاءً كَبِيرًا ﴾^(٣)

لا يتدفى مع ما قل به جمهور فقهاء المسلمين من إباحة العزل عن الزوجة قصداً لتأخير الحمل أو وقفه مؤقتاً لعذر من الأعذار المفصلة شرعاً، ذلك أن هذه الآية جاءت في النهي عن قتل الأولاد. ومع حدوث حمل بمنع التلقيح الذي هو النواة الأولى في تكوين الجنين لا يعد قتلًا، لأن الجنين لم يتكون بعد إذا ما تم العزل، ولم يلتق مبي الزوج ببويضة الزوجة إذ لم يتخلقا ولم يمرا بمراحل التخصب التي جاءت - والله أعلم - في قوله تعالى

(١) كما جاء في رواية لإمام البخاري في صحيحه.
(٢) من كتاب إحياء علوم الدين للعزالي وبيل الأوطار لشوكاني
(٣) الآية ٣١ من سورة الإسراء.

﴿ وَلَقَدْ حَقَّقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُوءِ طِينٍ ۚ ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ۚ ﴾^(١)

وبينها حديث رسول ﷺ الذي رواه عنه ابن مسعود رضي الله عنه قال: حدثنا رسول الله ﷺ وهو الصادق المصدوق: إن خوض أحدكم يجمع في بطن أمه أربعين يومًا وأربعين ليلة (أو أربعين ليلة) ثم يكون علفه مثله، ثم يكون مضغه مثله، ثم يبعث الله إليه الميت، فيودن بأربع كلمات فيكتب رزقه، وأجبه، وعممه وشقي أو سعيد، ثم ينفخ فيه الروح، فإن أحدكم ليعمر بعمل أهل الجنة حتى لا يكون بينها وبينه إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخل النار، وإن أحدكم ليعمل بعمل أهل النار حتى ما يكون بينها وبينه إلا ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها^(٢).

ومن ثم، فلا يعد العزل أو سعمل أي مبع حديث فنلاً للولد، وإلا لسهى عنه رسول الله ﷺ.

وعن السؤال الثاني

قوله سبحانه وتعالى

﴿ إِنِّي أَنَا رَبُّكَ فَاحْلَعْ عَنْكَ إِنَّا بَلَدُ الْمُقَدَّسِ طُوًى ۚ ﴾^(٣)

جاء في تفسير ابن جرير الطبري في رواية ابن وهب "ذلك الوادي هو طوى حبت كن موسى، وحيث كان إليه من الله ما كان، قال وهو نحو لصور وفي

(١) لاينان ١٢ و ١٣ من سورة المؤمنون

(٢) أخرجه البحري في مواضع من صحيحه - كتاب الأحاديث القدسية ١ و ٢ ص ١٠٧

طبع المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة.

(٣) آية ١٢ من سورة صه

من أحكام منع الدمل وما يتعلق به

تفسير ابن كثير رواية عن ابن عباس رضي الله عنهما أن هذا اسم لهذا الوادي، ومثله في تفسير الألوسي.

وهي تفسير فتح القدير لشوكاني "وصوى، سم موضع بالشام، وفي لسان العرب هي مادة (ودي)، قال ابن سيده الوادي كل مفرج بين الحبال والتلال والأكام، سمي بذلك لسيلانه، فهو مسلك للسبل ومنفذ".

وفيه في مادة «طوى» أن طوى جبل بالشام، وقيل هو واد في أصل الطور. ويكون هذا اللفظ اسماً لهذه البقعة، كما قال تعالى

﴿ فَلَمَّا أَتَاهَا نُودِيَ مِنْ شَظِيٍّ أَلْوَدٍ الْأَيْمَنِ فِي الْغُقَّةِ تَمَرَكُهُ مِنْ الشَّجَرَةِ أَنْ يَمُوسَى رَبِّي أَلَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١)

ومن قرأ طوى بالكسر، فعلى معنى المقدسة مره بعد مرة وقد بعضهم إن صوى بالصم مثل طوى بالكسر وهو لشيء لمنشئ وقوله تعالى

﴿ يَا أَيُّهَا رُبُّكَ فَاحْتَجِّعْ بَعْبَكَ رَبُّكَ بِالْوَادِ الْمُقَدَّسِ طُوى ﴾ (٢)

أي صوى مرتين أي قدس. وهذا الوادي غير ذي صوى بالقصر، لأن هذا واد بمكة. وادو صوء، ممدود، موضع بطريق الطائف، وقيل واد. وهي مختصر كتاب السدان وطول مصر من الشحرتين اللنير بين رفح و لعربش إلى أسوان، وعرضها من

(١) الآية ٣٠ من سورة لقصص.

(٢) الآية ١٢ من سورة طه.

برقة إلى أيلة^(١) وفي موضع آخر "والطور الذي كلم الله عز وجل فيه موسى وهو في صحراء التيه فيما بين القلزم وأيلة"^(٢).

والظاهر من هذا ومما أورده ابن منظور في كتاب لسان العرب في مادتي ودى وهوى - أن المعنى بهذه الآية - والله أعلم - الوادي الذي في أصل جبل الطور الذي كلم الله عز وجل فيه موسى عليه السلام، فهو في أرض مصر بسينا، وكما عبر مختصر كتاب البلدان وهو في صحراء التيه بين القلزم وأيلة. وهذا ما قال به ابن جرير الطبري في تفسيره - حسبما تقدم - وليس صحيحاً أنه بالشام أو فلسطين، لأن الوحي لموسى كان في أرض سيناء بمصر.

(١) مختصر كتاب البلدان لأبي بكر أحمد بن محمد الهمري المعروف بابن الفقيه، طبع لندن سنة ١٣٠٢هـ - ص ٥٧ و ٩٩.

(٢) جاء في كتاب تاريخ سيناء القديم والحديث . لنعوم شقير - طبع در معرفت سنة ١٩١٦م. ص ١٨ و ٢٠ أن القلزم هي السويس الحالية، وأن أيلة هي التي عرفت باسم العقبة على رأس خليج لعقنة، الحد الفاصل بين مصر والحجاز .

من أحكام الختان

ختان البنات

١- اتفق الفقهاء على أن الختان في حق الرجال والخضاض في حق الإناث مشروع، ثم اختلفوا في كونه سنة أو واجباً.

٢- الختان للرجال والنساء من صفات الفطرة التي دعا إليها الإسلام وحث على الالتزام بها.

يسأل سائل له بنتان صغيرتان أحدهما ست سنوات والأخرى سنتان وأنه قد سأل بعض الأطباء المسلمين عن ختان البنات، فأجمعوا على أنه ضار بهن نفسياً وبدنياً. فهل أمر الإسلام بختانهن أم أن هذه عادة متوارثة عن الأقدمين فقط؟

الإجابة

قال الله تعالى

﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾^(١)

وفي الحديث الشريف "اُخْتَنَ إِبْرَاهِيمُ وَهُوَ ابْنُ ثَمَانِينَ سَنَةً"^(٢) وروى أبو هريرة رضي عنه قال قال رسول الله ﷺ "الفطرة خمس (أو خمس من الفطرة) الختان والاستحذاء ونف الإبط وقص الشارب ونقلم الأظفار"^(٣).

(١) الآية ١٢٣ من سورة النحل

(٢) متفق عليه، البخاري في كتاب بدء الخلق وفي باب الحذر في كتاب الاستئذان، ومسلم في باب فضائل إبراهيم في كتاب الفضائل.

(٣) متفق عليه - شرح السنة لبغوي ج ١٢ ص ١٠٩ باب الحتن.

وقد تحدث الإمام النووي الشافعي في لمجموع في تفسير الفطرة بأن أصلها الخلقة^(١). قال الله تعالى

* فَأَقَمَ وَحْهٖ لِلدِّينِ حَنِيفًا ففطر الله آلى فطر أسس عنيها لا تبدل بحق الله
ذلك الدين القيم ولكن أكثر أسس لا يعلمون^(٢)

واختلف في تفسيرها في الحديث، قال لشيرازي والماوربي وغيرهما "هي الدين". وقال لإمام أبو سليمان لحطابي فسرهما أكثر العلماء في الحديث بالسنة. وعقب النووي بعد سرد هذه الأقوال وغيرها بقوله "قل تفسير الفطرة هنا بالسنة هو الصواب". ففي صحيح البخاري عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال من السنة قصر لشارب ويتف الإبط وتقيم الأظافر"، وأصح ما فسر به عريب الحديث، تفسيره بما جاء في رواية أخرى، لا سيما في صحيح البخاري.

وقد اختلف أئمة المذاهب وفقهاؤها في حكم الحتان

قال ابن القيم "اختلف الفقهاء في ذلك فقل الشعبي وربعة والأوزاعي ويحيى بن سعيد الأنصاري ومالك والشافعي وأحمد هو واجب وشدد فيه مالك حتى قال من لم يخنن لم تجر إمامته ولم تقبل شهادته. ونقل كثير من الفقهاء عن مالك أنه سنة، حتى قال القاضي عياض الاحتتان عند مالك وعامة العلماء سنة. ولكن السنة عندهم يثم تاركها، فهم يطلقونها على مرتبة من الفرض والندب وقال الحسن البصري وأبو حنيفة لا يجب بل هو سنة^(٣). وفيه الإمام أبي حنيفة إن

(١) المجموع للإمام النووي الشافعي، ج ١ ص ٢٨٤.

(٢) الآية ٣٠ من سورة الروم

(٣) حفة بنود لابن القيم - هـ مش شرح لسنة للنفوي ج ٢ ص ١١٠ هي د ب حتان.

الحنان للرجال سبعة، وهو من لعصرة، ولنساء مكرمة. فلو اجتمع أهل مصر «بلد» على نزل الختن، قابلهم الإمام، لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه^(١) والمشهور في فقه الإمام مالك في حكم اخذن للرجال و لىء كحكمه في فقه الإمام أبي حنيفة وفي فقه الإمام الشافعي إن الحنان وحب على لرجال ولسء^(٢) وفي فقه الإمام بن حنبل إن الحنان وحب على لرجال ومكرمة في حق لىء ولسء وليس بواجب عليهن^(٣)، وفي رواية أخرى عنه أنه وحب على الرجال ولسء كمذهب الإمام الشافعي.

وخلصه هذه الأقوال إن الفقهاء اتفقوا على أن الحنان في حق الرجال والخفاض في حق الإناث مشروع^(٤)

نم اختلفوا في وجوبه، فقل الإمام أبو حنيفة ومالك "هو مسنون في حقهما وليس بواجب وحب فرض، ولكن يثم تركه تركه"، وقل الإمام الشافعي "هو فرض على الذكور و لىء"، وقال إمام أحمد "هو واجب في حق لرجال، وفي لىء عنه روايتان أظهرهما لوجب.

ولختان في شأن الرجال هو قطع الحدة التي نعطي الحشفة، بحيث تكشف الحشفة كلها وفي شأن لىء قطع الحدة التي فوق مخرج البول دون مبالغة في قطعها ودون استئصالها، وسمي هذا بالنسبة لهن «خفاضاً».

وقد استدلل الفقهاء على خفاض لىء بحدیث أم عطية رضى الله عنها، قالت إن امرأة كانت تخزن بالمدينة، فقال لها النبي ﷺ "لا تنهكي، فإنك دى أحظى للزوح، وأسرى للوجه".

(١) لاختير شرح المختار للموصي ج٢ ص ١٢١ في كتاب الكراهية

(٢) ج١ ص ٢٩٧ من المذهب لنشيرازي وشرحه المجموع لسوي

(٣) معي لابن قدامة ج١ ص ٧٠ مع الشرح الكبير

(٤) الإفصاح عن معاني الصحاح ليحيى بن هبيرة بحسي ج١ ص ٢٠٦.

وجاء ذلك مفصلاً في رواية أخرى تقول إنه عندما هاجر لنساء كن فيهن أم حبيبة، وقد عرف بختان الجوارى، فلما رآها رسول الله ﷺ قال لها يا أم حبيبة هل الذي كان في يدك، هو في يدك اليوم؟ فقالت نعم يا رسول الله، إلا أن يكون حراماً فتنهاني عنه فقال رسول الله ﷺ بل هو حلال فادر مني حتى أعلمك، فدنت منه، فقال يا أم حبيبة إذا أنت فعلت فلا تنهكي، فإنه أشرق للوجه وأحظى للروح ومعنى «لا تنهكي» لا تبالي في لقطع والخفض، ويؤكد هذا الحديث الذي رواه أبو هريرة رضي الله عنه أن لرسول ﷺ قال يا نساء لأنصار اخفضن أي احسن، ولا تنهكن أي لا تبالعن في الخفافص، وهذا الحديث جاء مرفوعاً^(١) برواية أخرى عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

وهذه الروايات وغيرها تحمل دعوة لرسول ﷺ إلى ختان النساء وبهية عن الاستئصال. وقد علم هذا في إيجاز وإعجاز، حيث أوتي جوامع الكلم فقال «فإنه أشرق للوجه وأحظى للزوج».

وهذا التوجيه النبوي إنما هو لضبط ميزان الحس الجنسي عند الفتاة، فأمر بخفض الجرج الذي يعلو مخرج البول، لصبط الاشتها، والإبقاء على لدات النساء، وسمعت عن مع زواجهن، ونهى عن إبادة مصدر هذا الحس واستئصاله، وبدلت يكون الاعتدال، فلم يعدم المرأة مصدر الاستمتاع والاستجابة، ولم يبقها دون حفظ في دفعها إلى الاستهتار، وعدم القدرة على التحكم في نفسها عند الإثارة.

لما كان ذلك كان المسبب من لصوص الشرعية، ومن أقوال الفقهاء على النحو المبين والثابت في كتب السنة ولفقه أن الختان للرجال والنساء من صفات الفطرة التي دعا إليها الإسلام، وحث على الالتزام بها على ما يشير إليه تعليم

(١) نيل الأوصار لشوكاني ج ١ ص ١١٣.

رسول الله كيفية الختان، وتعبيره في بعض الروايات بالخفض مما يدل على الفدر المطلوب في ختانهن.

قال الإمام البيضاوي (إن حديث خمس من الفطرة) .. عام في ختان الذكر والأنثى. وقال الشوكاني "إن تفسير الفطرة بالسنة لا يراد به السنة الاصطلاحية المقابلة للفرض والواجب والمندوب، وإنما يراد بها الطريقة، أي طريقة الإسلام، لأن لفظ السنة في لسان الشارع أعم من السنة هي اصطلاح الأصوليين^(١).

ومن هنا، اتفقت كلمة فقهاء المذاهب على أن الختان للرجال والنساء من فطرة الإسلام وشعائره، وأنه أمر محمود. ولم ينقل عن أحد من فقهاء المسلمين - فيما طالعنا من كتبهم التي بين أيدينا - القول بمنع الختان للرجال أو النساء، أو عدم جوازه، أو إضراره بالأنثى، إذا هو تم على الوجه الذي علمه الرسول ﷺ لأم حبيبة في الرواية المنقولة آنفاً.

أما الاختلاف في وصف حكمه، بين واجب وسنة ومكرمة، فيكاد يكون اختلافًا في الاصطلاح الذي يندرج تحته الحكم.

يشير إلى هذا ما نقل في فقه الإمام أبي حنيفة من أنه لو اجمع أهل مصر على ترك الختان، قاتلهم الإمام «ولي الأمر» لأنه من شعائر الإسلام وخصائصه^(٢). كما يشير إليه أيضًا أن مصدر تشريع الحنان هو «تباع ملة إبراهيم»، وقد اختتر، وكان الحد من شريعته، ثم عدّه الرسول ﷺ من خصال الفطرة. وأمير إلى تفسيرها بما فسر بها الشوكاني - حسبما سبق - بأنها السنة التي هي طريقة الإسلام ومن شعائره وخصائصه، كما جاء في فقه الحنفيين.

(١) المرجع السابق - ج ١ ص ١١٣

(٢) الاحتيار شرح المحتر ص ١٢١ ج ٢.

وإذ قد استبان مما تقدم أن حبان البتات المسؤول عنه من فطرة الإسلام وطريقته على الوجه الذي بينه رسول الله ﷺ، فإنه لا يصح أن يترك توجيهه وتعليمه إلى قول غيره ولو كان صائباً، لأن لطب علم والعلم متطور، نتحرك نظرتة وطريقته دائماً. ولذلك، نجد أن قول الأطباء في هذا الأمر مختلف فمنهم من يرى نرك حبان النساء، وآخرون يرون حتاهن، لأن هذا يهذب كثيراً من إثارة الجنس لا سيما في سن المراهقة التي هي أحصر مراحل حياة الفتاة ولعل تعبير بعض روايات الحديث الشريف في حبان النساء بأنه مكرمة يهدينا إلى أن فيه لصور، وأنه طريق للعفة، فوق أنه يقطع تلك الإفراطات الدهنية التي تؤدي إلى التهابات محرى البول وموضع التناسل، والنعرض بذلك للأمر ض الحبيثة.

هذ، ما قاله الأصبا، المؤيدون لخبان النساء. وأصافوا أن الفناة التي تعرض عن الختان تنشأ منذ صغرها وهي مراهقتها حادة المزج، سيئة الطبع وهذا أمر قد يصوره لنا ما صرنا إليه في عصرنا من تدخل وتزاحم، بل وتلاحم بين الرجال والنساء في محالات الملاصقة و لرحم التي لا تخفى على أحد. فلو لم تقم الفتاة بالاحتتن، لتعرضت لمثيرات عديدة تؤدي بها - مع موجبات أخرى، تزجر بها حياة العصر، وانكماش الضوابط فيه - إلى الانحراف والفساد.

إذ كان ذلك، فما وقت الختان شرعاً؟

اختلف الفقهاء في وقت لختان فقيل حتى يبلغ الطفل، وقيل إذا بلغ تسع سنين. وقيل عشرا، وقيل متى كان يطيق ألم الختان وإلا فلا^(١).

والظاهر من هذا أنه لم يرد نص صريح صحيح من السنة بتحديد وقت للختان، وأنه متروك لولي أمر الطفل بعد الولادة - صبياً أو صبية - فقد ورد أن

(١) المراجع الساقفة.

النبي ﷺ حزن الحس والحسين رضي الله عنهما يوم السابع من ولادتهما، فيفوض أمر تحديد الوقت للولي، بمراعاة طاقة المختون ومصلحته.

لما كان ذلك، وفي واقعة السؤال قد بان أن ختان البنات من سنن الإسلام وطريقته التي لا ينبغي إهمالها بقول أحد، بن يحب الحرص على ختانهن بالطريقة و لوصف الذي علمه رسول الله ﷺ لأم حبيبة. ولعلنا في هذا نسبرشد بما قالت حين حوارها مع الرسول هل هو حرام فتنهني عنه؟ فكان جوابه عليه الصلاة والسلام وهو الصادق الأمين: بل هو حلال.

كل ما هالك أنه ينبغي البعد عن الختانات اللاتي لا بحسن هذا العمل. ويجب أن يحرق الختان على هذا الوجه لمشروع ولا يترك ما دعا إليه الإسلام بقول فرد أو أفراد من الأطباء، لم يصل قولهم إلى مرتبة الحقيقة العلمية أو الواقع التجريبي، بل خلفهم نعر كبير من الأطباء أيضاً وقصعوا بأن ما أمر به الإسلام له رواعيه الصحيحة وفوائده الحمة نفسياً وجسدياً.

هذا، وقد وكل الله سبحانه أمر الصغار إلى آبائهم وأولياء أمورهم، وشرع لهم الدين وبينه على لسان رسول الله. فمن أعرص عنه كان مضيقاً للأمانة التي وكلت إليه على نحو ما جاء في الحديث الشريف فيم روى البخاري ومسلم عن ابن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله ﷺ قال "كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته، فالإمام راع وهو مسؤول عن رعيته والرجل راع في أهله وهو مسؤول عن رعيته، والمرأة راعية في بيت زوجها وهي مسؤولة عن رعيته، والخادم راع في مال سيده وهو مسؤول عن رعيته، والرجل راع في مال أبيه وهو مسؤول عن رعيته، فكلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته" (١). والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) زاد المسلم فيما اتفق عليه البخاري ومسلم ج ١ ص ٢٠٢.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

موقف الإسلام من اتفاقية الطلاق والانفصال الجسدي

إبداء الحكم الشرعي بشأن الاتفاقية الخاصة بالاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدي التي اقرتها الدورة الحادية عشرة لمؤتمر القانون الدولي الخاص بتاريخ ١٩٧٠/٦/١.

رغبة من الدول الموقعة على هذه لاتفاقية لتسهيل الاعتراف بالطلاق و الانفصال الجسدي الذي يقع على أرض كل منها، قررت إبرام اتفاقية لهذا الغرض واتفقت على النصوص التالية

مادة ١: تطبق هذه الاتفاقية على اعتراف الدولة المتعاهدة بالطلاق وبانفصال الجسدي الواقع في دولة أخرى متعاقدة، على أن إجراءات قضائية أو أخرى معترف رسمياً بها في هذه لدولة، ولها فيها أثرها لقانوني.

لا تشير الاتفاقية إلى النصوص المتعلقة بالأخطاء، أو بإجراءات أو أحكام الإدانة لهرعية النشئة عن حكم بالطلاق أو الانفصال الجسدي وبصفة خاصة إلى أحكام الالتزام المالية أو الأحكام المتعلقة بحضانة لأطفال.

مادة ٢: مع عدم الإخلال بسصوص الأخرى لهذه الاتفاقية، يُعترف بالطلاق وبانفصال الجسدي في أية دولة متعاقدة أخرى إذا كان عند تاريخ تقديم الطلب في الدولة التي تم فيها الصفاق أو الانفصال الجسدي (والتي يطلق عليها فيما يلي دولة الأصل)

١- للمدعى عليه محل إقامة في هذه الدولة.

٢ - أو كان لمدعي محل إقامة معنار، بالاصافة إلى أحد شروط التالة
- أن يكون محل إقامة المعنار المشار إليه بعائله قائماً لمدة سنة على الأقل
قبل تاريخ تقديم الطلب

ب- أن يكون هو آخر محل إقامة للزوجين معاً.

٣ - أو أن يكون الزوجان من رعايا هذه الدولة.

٤- أو أن يكون المدعي من رعايا هذه الدولة، فصلاً عن استنفاء أحد لشروط
التالية

أ- أن يكون للمدعي محل إقامة معتاد هي هذه الدولة.

ب - أو أن يكون قد أقام فيها لمدة متصلة دامت عاماً كاملاً على الأقل قبل
مضي عامين سابقين على تاريخ تقديم الطلب.

ج - أو أن يكون طالب الصلاق من رعايا هذه الدولة، فصلاً عن استنفاء
الشرطين السابقين

أ - أن يكون طالب لطلاق موجوداً في هذه الدولة، عند تقديم الطلب

ب- أن يكون الزوجان قد اعنار الإقامة في آخر الأمر في دولة لا يعترف
قانونها بالطلاق عند تاريخ تقديم الطلب.

مادة ٣: عندم يكون الاحتصاص فيما يتعلق بالطلاق أو بالانفصال الحسدي
مستنداً في دولة الأصل إلى الموطن، فيعتمد بمحل الإقامة للبلد
المنصوص عليه في المادة الثمانية الموطن بالمعنى المسلم به في هذه
لدولة.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

بعد أن لفقرة السابقة لا تستهدف موطن الروجة متى كان مرتبطاً قانوناً بموطن زوجها.

مادة ٤: إذا كانت هناك دعوى فرعیه فإن دعوى الصلاق أو الانفصال الجسدي لذي يحدث بناءً على الدعوى الأصلية أو دعوى الفرعية يكون معترف بهما إذا توفرت في إحدى الدعوتين الشروط المقررة في المادتين الثانية والثالثة.

مادة ٥: عندما يكون طلب الانفصال الجسدي، لذي تتوفر فيه لشروط الواردة في بصوص هذه الاتفاقية، قد تحول إلى طلاق هي دولة الأصل، لا يجوز رفض الاعتراف بالصلاق بحجة أن الشروط المنصوص عليها في المادتين ٢ و ٣ لم تكن مستوفاة عند تقديم طلب الطلاق.

مادة ٦: عندما يكون المدعى عليه حاضراً إجراءات الداعي، فإن سلطات الدولة التي يطلب منها الاعتراف بالطلاق أو الانفصال الجسدي تكون مفيدة بتقديم الوقائع الذي بني الاختصاص على أساسها.

لا يجوز رفض الاعتراض بالطلاق أو الانفصال الجسدي استناداً إلى أحد الأسباب الآتية

أ إما أن القانون الداخلي للدولة التي يطلب فيها الاعتراف لا يسمح بالطلاق أو الانفصال الجسدي، لنفس الأسباب.

ب أو إما أن يطبق قانون آخر خلاف القانون الواجب التطبيق بموجب قواعد القانون الدولي الخاص لهذه الدولة

مع مراعاة ما هو لارم لتطبيق بصوص أخرى من هذه الاتفاقية. فإنه لا يجوز لسلطات دولة التي يطلب فيها الاعتراف بالطلاق أو الانفصال الجسدي فحص القرار من حيث الموضوع.

العتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

مادة ٧: يجوز لأية دولة منعقدة أن ترفض الاعتراف بطلاق تم بين زوجين، إذا كان الزوجان عند وقوع الطلاق من رعايا دول لا يعترف قانونها بالطلاق.

مادة ٨: يجوز رفض الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدي، إذا كانت مجموعة الظروف قد حالت دون اتخاذ الإجراءات اللازمة لإخطار المدعى عليه بدعوى الطلاق أو الانفصال الجسدي، أو إذا لم يتمكن المدعى عليه من التمسك بحقوقه.

مادة ٩: يجوز لأية دولة منعقدة أن ترفض الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدي إذا تعارض مع فرار سابق يتفق أساساً بالحالة الزوجية لزوجين، سواء كان هذا الفرار صادراً من الدولة التي يطلب فيها الاعتراف، أم إذا كان معترفاً به أو توافرت فيه شروط الاعتراف في هذه الدولة.

مادة ١٠: يجوز لأية دولة منعقدة أن ترفض الاعتراف بالطلاق أو بالانفصال الجسدي، إذا تعارض تعارضاً واضحاً مع نصابها العام.

مادة ١١: لا يجوز لأية دولة ملزمة بأن تعترف بطلاق وقع تطبيقاً لهذه الاتفاقية أن تمنع أحد الزوجين من الزواج للمرة الثانية بحجة أن قانون الدولة الأخرى لا يعترف بهذا الطلاق.

مادة ١٢: يجوز إرجاء الفصل في دعوى طلاق أو في دعوى انفصال جسدي في أية دولة منعقدة، إذا كانت لحالة الزوجية لأحد الزوجين هي موضوع دعوى مرفوعة في دولة أخرى منعقدة.

مادة ١٣: بالنسبة لطلاق أو الانفصال لحسدي الذي وقع في دول منعقدة والتي يطلب فيها الاعتراف به والتي تطبق نظم قانونيين أو أكثر على وحدات إقليمية مختلفة

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

١ فإن الإشارة إلى قانون دولة الأصل، يستهدف قانون الإقليم الذي وقع فيه الطلاق أو الانفصال الجسدي.

٢ وإن الإشارة إلى قانون الدولة التي وقع فيها الاعتراف يستهدف قانون القاضي.

٣ وإن الإشارة إلى الموطن أو إلى محل الإقامة في دولة الأصل يستهدف الوطن أو محل الإقامة في إقليم الذي وقع فيه الطلاق أو الانفصال الجسدي.

مادة ١٤: لتطبيق المادتين الثانية والثالثة، عندما يكون لدولة الأصل نظامين قانونيين فيما يتعلق بالطلاق أو بالانفصال الجسدي. مصقير هي وحدات إقليمية مختلفة.

١- تصق الفقرة الثالثة من المادة الثانية إذا كانت الدولة التي يعد الزوجان من رعاياها إذا وقع الطلاق أو الانفصال لجسدي على أحد أقاليمها، هي بمثابة وطن لهما، بعض النظر عن محل الإقامة المعتاد للزوجين.

٢- تطبق الفقرتين ٤ و ٥ من المادة الثانية إذا كان المدعي من رعايا دولة وقع لطلاق أو الانفصال الجسدي على أحد أقاليمها، وتعد بمثابة وطن له.

مادة ١٥: بالنسبة لدولة متعاقدة طبق نظامين قانونيين أو أكثر على فئات مختلفة من الأشخاص، فيما يتعلق بالطلاق أو بالانفصال الجسدي، فإن الإشارة إلى قانون هذه الدولة يستهدف النظام القانوني الذي يعينه قانونها.

مادة ١٦: إذا كان يلزم لتطبيق هذه الاتفاقية أن يؤخذ في الاعتبار قانون دولة متعاقده أو غير متعاقدة غير دولة الأصل أو الدولة التي يطلب منها

الاعتراف، والتي تطبق فيما يتعلق بالطلاق والانفصال الجسدي نظامين قانونيين أو أكثر على الأقاليم أو على الأشخاص، فإنه يجوز الرجوع إلى النظام الذي يعينه قانون هذه الدولة.

مادة ١٧: هذه الاتفاقية لا تصع العقوبات في دولة أمام تطبيق قواعد قانونية تتناسب أكثر مع الاعتراف بالطلاق والانفصال الجسدي الذي وقع بالخارج.

مادة ١٨: لا تخل هذه الاتفاقية بتطبيقصوص اتفاقيات أخرى تكون دولة متعاقده أو أكثر طرفاً فيها وتشتمل هذه الاتفاقيات علىصوص متعلقة بالمواد التي تناولتها هذه الاتفاقية.

غير أن الدول المتعاقدة لا ترغب في إبرام اتفاقيات أخرى تناول نفس الموضوع الذي نحن بصدد، وتتعارض مع هذه الاتفاقية، إلا إذا كانت هناك ظروف خاصة مرتبة على الروابط الإقليمية، وأباً كانتصوص هذه الاتفاقيات، فإن الدول المتعاقدة تعهدت - بمقتضى هذه الاتفاقية - بالاعتراف بالصلاق والانفصال الجسدي الواقع في الدول المتعاقدة التي لا تكون طرفاً في مثل هذه الاتفاقيات.

مادة ١٩: يجوز لكل دولة متعاقدة عند التصديق على الاتفاقية أو عند الانضمام إليها أن تحتفظ بحقها في

١- لا تعترف بطلاق أو بانفصال جسدي بين زوجين يكونان من رعاياها بصفة مطبقة، وقت وقوع الطلاق أو الانفصال الجسدي، وذلك إذا طبق قانون آخر غير لقانون الذي عيه قانونها الدولي الخاص، إلا إذا أدى تطبيق هذا لقانون إلى نفس النتيجة لمرتبه على تطبيق القانون المنسار إليه

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

٢ ألا تعترف بطلاق وقع بين زوجين، إذا كان للزوجين محل إقامة معتاد في دولة لا تأخذ بنظام الطلاق، ولا يجوز أن تستفيد من التحفظ المصنوع عليه في هذه الفقرة أن ترفض الاعتراف بتطبيق المادة ٧.

مادة ٢٠: عند التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، يجوز لأية دولة متعاقدة لا يأخذ قانونها بنظام الطلاق أن تحتفظ بحقها في عدم الاعتراف بطلاق وقع إذا كان أحد الزوجين من رعايا دولة لا تأخذ بالطلاق وقت وقوعه.

لن يكون لهذا التحفظ أي أثر إلا إذا كان قانون الدولة التي تستفيد من هذا التحفظ لا تأخذ بنظام الطلاق.

مادة ٢١: يجوز لأية دولة متعاقدة لا يأخذ قانونها بنظام الانفصال الجسدي عند تصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها أن تحتفظ لها بحقها في عدم الاعتراف بالانفصال الجسدي الذي يحدث، إذا كان أحد الزوجين من رعاياها في تطبيق هذه الاتفاقية.

مادة ٢٢: يجوز لكل دولة متعاقدة، تطبيق نظامين قانونيين أو أكثر فيما يتعلق بالطلاق أو الانفصال الجسماني، أن تصرح عند التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها، بأن هذه الاتفاقية سوف يمتد أثرها على كافة النظم القابضة بها أو على أحد منها، كما يجوز لأية دولة متعاقدة أن تعدل هذا التصريح بتصريح آخر جديد.

وتبلغ هذه التصريحات إلى وزارة خارجية هولندا، وتذكر بوصف النظم القانونية التي سوف تنطبق عليها الاتفاقية.

يجوز لكل دولة متعاقدة أن ترفض الاعتراف بطلاق وقع أو بانفصال جسدي، ما لم تكن الاتفاقية واجبة التطبيق على النظام القانوني لدى تم بموجبه الطلاق أو الانفصال الجسدي عند تاريخ الاعتراف بهما.

الغناوى الإسلامية - الجزء الثاني

مادة ٢٤: هذه الاتفاقية واجبة لتطبيق أياً كان تاريخ وقوع الطلاق أو الانفصال الجسدي.

غير أنه يحوز لكل دولة متعاقدة عند التصديق على الاتفاقية أو عند الانضمام إليها، أن تحتفظ بحقها في عدم تطبيق هذه الاتفاقية على طلاق أو انفصال جسدي وقع قبل تاريخ سريان هذه الاتفاقية بالنسبة لهذه الدولة.

مادة ٢٥: يجوز لأية دولة متعاقدة عند التصديق على الاتفاقية أو عند الانضمام إليها، أن تنسحب بحفظ أو أكثر كما هو مبصوح عليه في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ والمادة ٢٤ من هذه الاتفاقية ولن يقبل أى تحفظ آخر.

كما يجوز أيضاً لأية دولة متعاقدة عند التبليغ بامتناد هذه الاتفاقية طبقاً للمادة ٢٩ أن تنسحب بحفظاً أو أكثر يحددها على الأقاليم أو بعض منها التي يشملها الامتناد.

يحوز لكل دولة متعاقدة أن تسحب بحفظاً أبديته، على أن يبلغ هذا، لعدول إلى وزارة خارجية هولندا،

يظل أثر الحفظ في ليوم الستين اعتباراً من تاريخ إبلاغ المذكور المشار إليه في الفترة السابقة

مادة ٢٦: نفتح هذه الاتفاقية للوقيع عليها من الدول الممثلة في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

يصدق على الاتفاقية وودع وثائق التصديق لدى وزارة خارجية هولندا

مادة ٢٧: يعمل بهذه الاتفاقية في اليوم السادس اعتباراً من تاريخ إيداع وثيقة التصديق الثالثة المنصوص عليها في المادة ٢٦ فقرة ٢.

يسري هذه الاتفاقية، بالنسبة لكل دولة صدقت عليها، اعتباراً من اليوم
لستين من تاريخ إيداع وثيقه التصديق.

مادة ٢٨: وفقاً للمادة ٢٧، فقرة ١، يجوز أن تنضم لهذه الاتفاقية كل دولة ممثلة
في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر لاهاي لقانون الدولي الحاضر، على أن
يكون عضواً في هذا المؤتمر أو في منظمة الأمم المتحدة أو طرفاً في
لائحة محكمة العدل الدولية.

تودع وثيقة الانضمام لدى وزارة خارجية هولندا.

يعمل بهذه الاتفاقية هي لدولة المصممة في اليوم لستين من تاريخ
إيداع وثيقة الانضمام

هذا الانضمام لن يكون له أثره إلا بالنسبة للعلاقات بين الدول المنضمة
والدول المتعاقدة التي تصرح بالموافقة على هذا الانضمام. هذا
الصرح يودع لدى وزارة خارجية هولندا، التي تقوم بإرسال نسخة
طبق الأصل منه، بالطريق الدبلوماسي إلى كل دولة متعاقده.

يعمل بهذه الاتفاقية بين الدول المصممة والدولة التي صرحت بالموافقة
على هذا الانضمام في اليوم الستين من تاريخ إيداع الصريح
بالموافقة على هذا الانضمام.

مادة ٢٩: يجوز لكل دولة متعاقده، عند التوقيع أو التصديق أو الانضمام إلى
الاتفاقية، أن تصرح أن أثر هذه الاتفاقية سوف يشمل مجموعة
الأقاليم التي تمثلها على الصعيد الدولي أو على إقليم أو أكثر منها.
سوف يكون لهذا الصريح أثره عند العمل بالاتفاقية بالنسبة لهذه
الدولة.

وبناءً على هذا، كل متدد من هذا النوع يبيع إلى وزره خارجية هولندا.

لن يكون للامتداد أثره إلا بالنسبة لعلاقات الدول المتعقده التي تصرح بالموافقة على هذا الامتداد، بوع هذا التصريح لدى وزاره خارجية هولندا، على أن يرسل صورة صق الأصل منه، بالطريق الدبلوماسي، إلى كل دولة متعقدة.

لن يكون للامتداد أثره من اليوم لستين من تاريخ إبداع التصريح بالموافقة.

مادة ٣٠: مدة هذه الاتفاقية خمس سنوات اعتباراً من سريان مفعولها وفق لفقرة الأولى من المادة ٢٧، وذلك حتى بالنسبة لدول التي صدقت عليها أو انضمت إليها فيما بعد وتحدد الاتفاقية تلقائياً كل خمس سنوات إلا إذا كان هناك إخطار بغير ذلك. يطلع هذا الإخطار إلى وزره خارجية هولندا خلال ستة أشهر قبل نقصاء مدة لحمس سنوات. يجوز أن يبحصر هذا الإخطار بالنسبة لبعض الأقاليم التي تطبق عليها هذه الاتفاقية.

مادة ٣١: تخطر وزارة خارجية هولندا الدول المشار إليها في المادة ٢٦، وكذلك الدول التي تنضم للاتفاقية وفقاً لنصوص المادة ٢٨

أ- بالتوقيعات والتصديقات المشار إليها في المادة ٢٦.

ب- بتاريخ سريان مفعول هذه الاتفاقية وفقاً لنصوص المادة ٢٧ الفقرة الأولى.

ج- بالانضمام المنصوص عليه في المادة ٢٨ وبتاريخ أثر هذا الانضمام.

د- الامتداد المنصوص عليه في المادة ٢٩ وتاريخ الأخذ بها.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

هـ- الإخطارات المنصوص عليها في المادة ٣٠.

و التحفظات والعدول عنها المشار إليهما في المواد ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٥.

ز- التصريحات المشار إليها في المواد ٢٢ و ٢٣ و ٢٨ و ٢٩.

وبناء على ما تقدم، قامت الدول الموقعة أدناه والمصرح لها قانوناً بذلك بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حررت الاتفاقية في لاهاي، في أول يونية ١٩٧٠، في نسخة واحدة تشمل نصين طبق الأصل أحدهما باللغة الفرنسية والآخر باللغة الإنجليزية، وقد أودعت هذه النسخة محفوظات حكومة هولندا، على أن ترسل صورة طبق الأصل منها، بالطريق الدبلوماسي، إلى كل دولة ممثلة في الدورة الحادية عشرة لمؤتمر لاهاي للقانون الدولي الخاص.

الإجابة،

نفيد أن الأصل أن جميع المقيمين في البلاد يخضعون لأحكام لشريعة الإسلام بما يعرف الآن اصطلاحاً بإقليمية القوانين، غير أن أحكام الإسلام لها صفة خاصة تطبق على المسلم أينما كان بوجه عام، وفي نطاق مسائل الأحوال الشخصية، فإن أحكام الشريعة الغراء تعتبر القانون العام لهذه المسائل يخضع لها جميع المصريين المقيمين في لجمهورية المصرية فيما عدا الاستثناءات التي قصت بها القوانين المصرية في شأن طوائف غير المسلمين من المصريين والأجانب ففي شأن المصريين غير المسلمين نظم القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ التقاضي الموضوعي بينهم إذ، اتحدت ملة وطائفة الحصوص، فإذا اختلف الخصمان ملةً و طائفةً كان الحكم للقانون العام وهو الشريعة الإسلامية بالقواعد لإسنادية التي جرى بها منطوق المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ وهي تصدر الأحكام طبقاً للمدور في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة، ما عدا الأحوال التي ينص فيها قانون المحاكم

الشرعية على قواعد خاصة، فوجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد، كما
معت المادة ٩٩ من ذات اللائحة سماع دعوى صلاق غير المسمين إذا كان لا
بديان بوقوع الطلاق. وهي شأن الأجاب فقد نظم لقانون رقم ١٢٦ لسنة ١٩٥١،
إجراءات التقاضي فيما بينهم في مسائل الأحوال الشخصية بالإضافة إلى قواعد
نزع القوانين في الإسناد إلى لقانون الواجب التطبيق في مسائل التطبيق
والانفصال الجسدي، حيث جعلت مبادئها لجسدية لا الدين. وإذا كانت أحكام
التشريعة الإسلامية هي القانون العام في مسائل الأحوال الشخصية التي تسري
على كل القاطنين في جمهورية مصر، وكان من هذه الأحكام ما ح، في القرن
الكريم صراحة من تحريم الإصرار بالزوجة وتعليقها بقول الله سبحانه

﴿ وَإِذَا صَلَّيْتُمُ النِّسَاءَ فَبَعَثْ أَصْحَابَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا
تُكْسِرُوهُنَّ صِرَارًا يَنْعَتِدُوا وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ
هُزُوًا وَذَكِّرُوا بِعَمَتِ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَمَا تُرَى غَيْبُكُمْ مِنْ تَكْسِبِ وَأَلْحَكُمَا يَعْظُمُ بِهِ
وَاتَّقُوا اللَّهَ وَعَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۝ (١)

وقوله

﴿ وَلِي تَسْتَطِيعُوا أَنْ نَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ
فَتَكُونُوا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْذِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُورًا رَحِيمًا ۝ (٢)

(١) الآية ٢٣١ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٢٩ من سورة النساء.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

وكان مشروع هذه اللائحة يدور على أمرين الطلاق والانفصال لحسدي بين الزوجين فإن ينظر فيها على هدي أحكام شريعة في شأن المواطنين غير المسلمين، و سي يستخلص من كتب فقه شريعة إسلامية سيما فقه المذهب الحنفي أن مدد تطبيق لأحكام شرعية على غير المسلمين ليس على إطلاقه بل يدرج منه - طيف لأرجح الأقوال في الفقه الحنفي - المسائل المتعلقة بعقائد غير المسلمين وعاداتهم وما ينصرت من المعاملات كمسائل برواح والطلاق، حيث تنفي الحكم في هذه المسائل تبعاً لشرائعهم الخاصة التي يدينون بها مما مؤاخذة بقاد أحكام دينهم عملاً بالداعدة الشرعية بقرره في هذا الشأن (أمر بتركهم وما يدينون) وعلى ذلك فإنه كتب في القرآن، بكرام تقصي بتحريم الإصرار بالروحة بحملها كالمعلقة وكان هذا الحكم يعتبر بضم عدم لثبوته بصريح القرآن فهو تحول مخالفته بالمؤلفه على مدد الانفصال لحسدي بين الزوجين غير المسلمين حسماً هو مقرر في بعض المذهب المسيحية، و لوفقه كذلك على لطلاق حسماً هو و رد في المشروع المعروف أم عن الصلح فلا بدع فيه لأن الشريعة الإسلامية تحبر الصلح و لتطبيق أما عن الانفصال الحسدي بين الزوجين فإنه وإن كان خلاف حرمه لله تعالى من لإصرار بالروحة بتركها كالمعلقة لا أنه وفقاً لما جرى به ربح الأحوال في فقه المذهب الحنفي من أن غير المسلمين ليسعين لدين سماوي يتركون، فلا يتعرض لهم في العقيدة و لعبادة وألحق بهم لرواح والصلح، فلا تصق أحكام الشريعة الإسلامية عليهم في هذه المسائل، ولا يحرون على لاحتكام إليهم، بل شأنهم في هذه الأمور وما يدينون، و لفقهاء الآخرون عد الإمام أبي حنيفة يقوون إن إحصاه بطبو دينة غير المسلمين فم بمس لعقيدة والعبادة ومنها لرواح و بطلان دفعه لتعرض لهم في هذه المسائل، بمعنى أنه يكتفي بعدم التعرض لما يلهي لهم، لكن الإمام أبو حنيفة يرى أنه م دام لشرعية إسلامية قد فررت حرية غير المسلمين القبط في

دير الإسلام في اتباع أحكام ديانتهم في مسائل الزواج والطلاق كالشأن في العقيدة والعبادة، فإن معناه نفاذ أحكام دينهم فيما أقروا عليه ونخلص مما تقدم أن أحكام الشريعة الإسلامية تحيز الطلاق والتطليق عند الضرورة، وبالأَسباب المشروحة في محلها من كتب الفقه ولا تعرف التفريق الجسدي بين الزوجين، بل إنها حرمتها واعتبرته هجراً وإضراراً بالزوجة يجبر لها طلب التطليق. ولكن لانفصال جسدياً إذا وقع بحكم ووفقاً لديانة من الديانات السماوية الأخرى، فإن حكم هي دولة أجنبية بالانفصال الجسدي بين زوجين يدينان به، وكانت هذه لدولة غير محاربة لنا، فإن الشريعة تقر تنفيذ هذا الحكم وفقاً لديانة الخصمين، كما تقره لو صدر بين زوجين مصريين يدينان بهذا المبدأ، ومن ثم، فإنه من وجهة النظر في الشريعة الإسلامية أقترح الموافقة على هذه الاتفاقية.

الطلاق أمام القنصلية من تاريخ النطق به أمام الموثق ولا يسند إلى تاريخ سابق

مواطن أصدرتوكيلاً لوالده في تطليق زوجته بالقنصلية المصرية العامة بشيكاغو. وتسلم التوكيل، ثم إنه تزوج بأمرىكية. وعند تقدمه للحصول على الجنسية الأمريكية، اتهمته السلطات بتهمة تعدد الزوجات استناداً لما هو ثابت بأوراق دخوله الولايات المتحدة من أنه متزوج، وأنه إزاء هذه التهمة التي عقوبتها الحبس والطرده من البلاد. أرسل خطاباً إلى القنصلية غير مؤرخ متضمناً أنه طلق زوجته المصرية من خلال التليفون دون وجود شهود وأنه يبلغ القنصلية بهذه الواقعة للإحاطة والعلم، وأن زوجته المصرية قد أعلنته بدعوى طلاق أمام محكمة القاهرة الابتدائية للأحوال الشخصية. وقد أخطرتة القنصلية بأنه يجب عليه إبلاغ زوجته بالطريقة القانونية بواقعة الطلاق. ولكنه حضر إلى القنصلية ومعه وثيقة زواجه بالزوجة المصرية طالباً إثبات طلاقه إياها، وأنه مستعد لإثبات الطلاق اليوم، وإثبات أن الطلاق حدث، وانتهت القنصلية في كتابها إلى الإدارة القنصلية بوزارة الخارجية إلى طلب معرفة الآتي:

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

أولاً: مدى صحة ما يذكره من أنه طلقها طلاقاً بائناً بالتلفيق وهل يعتبر جائزاً شرعاً، ويحرر له أشهاد طلاق بذلك التاريخ أو لا يقيد بذلك وتقوم القنصلية بطلاقه الآن؟

ثانياً: إبلاغ كل من المحكمة والزوجة بالموضوع.

الإجابة

لقد أوجبت المادة الخامسة مكرر بالفنون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ على الزوج إيداع طلاق زوجته أن يبادر إلى توثيق الطلاق أي إثباته رسمياً لدى الجهة المختصة، ونصت على أن آثار الطلاق بالنسبة للزوجة تترتب من تاريخ علمها به كم نصت على أن الروحة تعتبر عالمة بالطلاق إذا حصرت أمام الموثق وقت الطلاق، أما إذا لم تحصر، كان على الزوج بعد إثبات الطلاق رسمياً أمام الموثق أن يعلنها على بد محصر بهذا الصلاق لعلم به، ولتسلم نسخة لإشهاد من الموثق وفقاً لإجراءات التي حصر بها قرار وزير العدل. لما كان ذلك وكان قد أخبر بأنه طلق زوجته، المصرية بالتلفيق دون شهود، وكان مقتضى هذا أنه لم يوثق الطلاق ولم بعثها به بعيداً لئلا هذا القابول، كان طلقه هي القنصلية إن شاء طلاقه لها من باب التاريخ غير مقبول.

وبما لقنصلية أن تفعل منه إشهاد الصلاق وتوثقه من تاريخ حدوثه أمام الفصل القائم بالتوثيق، ولا بأس إذا أثبت أقواله التي يدعي فيها سبق طلاقه لها ليكون موضوع جدل قضائي أمام المحكمة المختصة، إذ إنه يحوز له هذا الادعاء أمام القصب، وعليه إثباته، فإن عجز عن إثباته، كان له تخليف زوجته اليمين في شأن إيفاءه الطلاق في التاريخ السابق، دون اعتداد به إذا لم يثبت.

هذا ويجب على هذا الموطن إعلان زواجه متى أثبت طلاقها موثق لدى القنصلية، وذلك بإعلانه على يد محضر مع شخصها أو في محل إقامتها، وعلى القنصلية تسليم نسخة إقرار الطلاق إلى مصلحة بالطرق الرسمية ولا تعرض كل من المطلق والموثق للعقوبات المقررة في المادة ٢٣ مكرر من القانون ٤٤ لسنة ١٩٧٩ في شأن الأحوال الشخصية، وخلاصة ما سبق

(١) إن نوثيق الطلاق في القنصلية لا يسند إلى تاريخ سبق على لتوثيق إلا على سبيل الحكاية وترديد أقوال المطلق ولكن لتاريخ المعتمده شرعاً وقانوناً هو تاريخ لسطق بالطلاق أمام موثق، إلى أن يثبت المطلق أمام المحكمة أنه سبق له الطلاق في تاريخ سابق.

(٢) إن الطلاق الذي يوقعه هذا الموطن ويوثقه يكون طلاقاً دائماً إن كان لم يدخل بزواجه المصرية إلى تاريخ توثيق الطلاق.

(٣) إن على هذا المطلق إعلان مطلقته بالطلاق بعد توثيقه في القنصلية، وذلك على يد محضر، وعلى القنصلية تسليم نسخة إقرار الطلاق إلى المصلحة وذلك على الوجه المبين في المادة الخامسة مكرر من القانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ بأحكام الأحوال الشخصية. وإلا تعرض المطلق والموثق لعقوبات المقررة في المادة ٢٣ مكرر من هذا القانون.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

طلاق المكره

سائل طلق زوجته طلاقاً بائناً بينونة كبرى أمام المأذون تحت تهديد والدها وأخواتها. وكاد هذا التهديد أن يؤدي به إلى الموت، حيث كان أحدهم يريد إيذاؤه بإلة حادة علماً بأن هذا الطلاق تم في مكتب المأذون. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الطلاق.

الإجابة

إن طلاق المكره لا يقع طبقاً لحكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ التي تنص على أنه "لا يقع صلاق السكران والمكره". وإكراهه هي حقيقة الشرعية لا بد أن يكون بأمر يلجئ المكره ويحمله حملاً على قعره ما أكره عليه وإتيانه لخوفه من إيقاع ما هدد به وعدم احتمال إياه، سواء كان ذلك في النفس أو في المال، أو في غير ذلك مما يوقع به صرراً مادياً أو أدبياً لا يحتمله على خلاف بين الفقهاء في بعض الصور. ولا بد أن يكون المكره قادراً على إيقاع ما هدد به وتنفيذه. وبما أن السائل يقرر بئنه قد هدد بألة حادة وأكرهه على الطلاق، فإذا كان كذاب، كان إكراهاً بشيء متلف. ومن ثم، لا يقع طلاقه وفقاً لهذا القانون، وإذا كان هذا الطلاق قد ثبت بإشهاد رسمي فإنه يتعين لزوال أثره ثبوت الإكراه بحكم من المحكمة المختصة ومما ذكر يعلم لحواب إذا كان الحال كما ذكر.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

الإبراء إنما يكون من المنصوص عليه

سيدة تقول إن زوجها فوضها في تطبيق نفسها منه على الإبراء من كافة الحقوق الزوجية متى شاءت، ويعتبر ذلك ملحقاً بعقد الزواج الصادر بينهما. وقد قضت المحكمة بإثبات طلاقها منه طلاقاً بائناً في نظير الإبراء من الحقوق الزوجية جميعها، وذلك بناء على تفويض زوجها إياها فيه على هذا الوصف. وأودعت السائلة صورة ضوئية من هذا الحكم. وطلبت السائلة الإفادة عما إذا كان هذا الإبراء يتضمن الحقوق اللاحقة لهذا الطلاق وهي مؤخر الصداق ونفقة العدة والحقوق السابقة عليه حيث إنه امتنع عن الإنفاق عليها منذ أكثر من سنتين وبيان الحكم الشرعي في ذلك.

تقضي المادة الأولى من لفنون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٠ بعض أحكام الأحوال الشخصية المتخذة من فقه بعض المذهب الإسلامية من غير فقه مذهب أي حنفية بالآتي "تعتبر نفقة الزوجة التي سلمت نفسها لزوجها ولو حكماً ريباً في دمه من وقت متناع الزوج عن الإنفاق مع وجوبه بلا توقف على قصد أو نراضٍ منهما، ولا يسقط ربتها إلا بالأداء أو الإبراء، وبهذا صارت نفقة الزوجة ريباً صحيحاً تائباً في دمه روحها من وقت الامتناع فبرد عليها الإبراء صحیح وتبين من الاطلاع على صورة لحكم المرقوم أن الطالبة قد طلقت نفسها من روحها بطير الإبراء من كافة حقوق الروحانية بمقتضى تفويضه إياها في الطلاق نصير هذا الإبراء، وأنه حضر أمام المحكمة وأقر بصحة كل ذلك. وقضت المحكمة بإسقاط الطلاق طلاقاً براءة نظير الإبراء من كافة حقوق الزوجية، وينصب فقه المذهب الحنفي الذي يجري عليه، لقضاء في هذه الواقعة بالإعمال للمادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية على أن إبراء لروحة، من كافة حقوق الروحانية وصلاقتها في نظير هذا، يسقط لحفها في المهر والنفقة لزوجية المستحقة قبل وفوع هذا الطلاق أم نفقة العدة التي تبدأ بالطلاق فلا تسقط إلا إذا شملها الإبراء صراحةً ولما كان الظاهر من السؤال وصورة لحكم لمشر إليه أن الإبراء لم يشمل نفقة لعدة وإنما كان من كافة حقوق الزوجية التي تنحصر فيما كان قائماً من حقوق بسبب عقد الزواج وقت هذا الطلاق نظير الإبراء، فإنه في هذه الواقعة يسقط حق السائلة في نفقة الزوجية المستحقة وفي مؤهل الصداق إن كان. وتستحق فقط نفقة العدة بجميع أنواعها من تاريخ هذا الصلاق حتى انقضاءها شرعاً أو إلى غايتها قانوناً. ومن هذا بعلم جواب السؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

طلاق للعتة

رجل تزوج امرأة ورفعت عليه دعوى تطلب التطليق منه للعتة. في حين أنه قد أجريت له عملية جراحية عند طبيب كبير. وقد أعطاه شهادة طبية تثبت أنه يستطيع القيام بالعملية الجنسية بشكل طبيعي. وليس هناك ضرر على الزوج أو الزوجة. ومن الممكن حدوث متعة جنسية للزوج والزوجة لأن الزوج يمكنه إيلاج القضيب بشكل طبيعي. ومفعول العملية يستمر طول الحياة وأن إحساس الزوج إحساس نفسي. وأصبح بعد العملية بخير. وأن الزوج قد أخذ على زوجته حكماً بالطاعة ولم ينقضه. وطلب الإفادة عما إذا كان يحق للزوجة طلب التطليق منه للعتة، وبيان الحكم الشرعي في ذلك.

الإجابة

تقضي المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية لصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٢١ بالقضاء بترح الأقوال في فقه مذهب أبي حنيفة هي مسائل الأحوال لشخصية فيما عدا ما صدر بشأنه قانون خاص. ولم كانت بصوص فقه هذا المذهب قد جرت بأن للزوجة إذا لم يصل إليها زوجها بعد الدخول بها بأن كان عتيماً أن ترفع أمرها إلى القاضي للتفريق بينهما، وعدن إذا أقر الزوج بعدم الوصول إليها بالرغم من تمكينها إياه، أمهل القاضي مدة ستة قمرية تبدأ برفع لدعوى إلى القضاء، ذلك لأن السنة ذات حصول أربعة مختلفة الأحوال، وعساه أن تزول علته باختلاف الفصول. فإن ذهبت وجمعها فعلاً خلال السنة ولو مرة، رفض القاضي طلب الفرقة بسبب العتة. وإن لم يصل إليها، فرق القاضي بينهما بطلقة بائنة بناءً على طلبها دفعاً للضرر عنها. لأن من الإمساك بالمعروف إمتاعها بقضاء شهوتها، فإن ظلم وأحتبسها مع هذه العتة، طلق عليه القاضي بحكم ولايته العمة. هذا وفي واقعة السؤال، إذا رفعت لزوجته طلب التفريق للعتة إلى القضاء، فإن المحكمة وفقاً للقانون تطبق إجراء الإمهال سالف الذكر، وبشرط تمكن الزوجة زوجها من نفسها طوال أيام السنة، فإن لم

تمكنه، لم يكن لها حق الادعاء باللعنة. فإذ انفسب السبب مناع من جهتها غير الحيض أو المرض المناع من الوفا ع بأن سافرت لروجة إلى جهة أخرى، استكملت. وسهنا علم الجواب عن السؤال و به سبحانه وتعالى أعظم.

طلاق الغضبان

قال سائل أنه عقب مشاجرات كثرت بينه وبين زوجته قرر طلاقها بقوله لها " طالق. طالق. طالق. وانها تحرم وتحل لمن يريد لها " اما الزوجة فقررت أنه حدثت مشادة بينها وبين زوجها عقب عودتهما من العمل عند الغداء مما جعلها تطالبه بالطلاق وبالجاح شديد منها. ونظرا لحالتها النفسية طلقها، وطلب كل منهما بيان الحكم الشرعي في ذلك.

الإجابة

العصب الذي لا يقع به الطلاق - على ما أخبره ابن عابدين^(١) من فقهاء المذهب الحنفي - يمثّل في حالتين أولاً إذا بلغ الغضب الزوج نهائيه وقت الطلاق، فلا يعلم ما بقول ولا ما يريد. ثانياً ألا يبلغ هذه الغاية، ولكن يغلب عنه لخلل والاضطراب في أقواله وأفعاله، وذلك عملاً بحديث الرسول ﷺ " لا طلاق في إعلاق"^(٢) والمرد بالإعلاق أن يغلق على لرحل وقت الطلاق باب الإردة ويفقد الوعي. فإذا لم يبلغ الغضب الزوج وقت الصلاق واحدة من هاتين الحالتين، بأن كان غضبه دونهما، فإن الطلاق يكون وقعاً والمعيار هنا شخصي بمعنى أن الشخص المتلفظ بصيغة الطلاق هو بالدرجة الأولى الذي يحدد درجة العصب التي كان عليها وقت الواقعة، وهل تدرج فيه إحدى هاتين الحالتين فلا يقع الطلاق أو لا تدرج فيقع الصلاق، فليتنق الله فيما فوص إليه، لأن الأمر بتعلق بحل معاشرته زوجته أو حرمتها عليه.

(١) حاشية رد المحتار لاس عابدين وتحقيق ابن القيم في إعانة المهملين.

(٢) رواه أبو داود.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

وعلى ذلك، فإذا كانت حالة العضب التي كان بها الزوج السائل واحدة من هاتين الحالتين، فلا يقع الصلاق إذا كان بهذه الدرجة من الغضب.

أما إذا لم تبلغ درجة غضبه واحدة من هاتين الحالتين بل كان متمكناً من إرادته ووعيه وضبط نفسه وألفاظه، وقد نطق بألفاظ الطلاق الصريحة بقوله لها "طالق، طالق وتحرم علي وتحل لمن يريد". وكانت هذه الألفاظ في مجلس واحد في نفس واحد فإنه يقع بها جميعاً طلاقاً واحدة رجعية، باعتبار أن هذا التكرار في نفس واحد يعتبر اقتران عدد إشارة عملاً بالمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ المعمول به في بعض أحكام الأحوال الشخصية، والمأخوذة أحكامه من بعض المذاهب الفقهية الإسلامية والتي تنص على أن الصلاق لمقرن بعد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحداً، وله مراجعتها ما دامت في عدتها، وعدة المطلقة ثلاث حيضات إن كانت من ذوات الحيض، وثلاثة أشهر إن لم تكن من ذوات الحيض، ووضع الحمل إن كانت حاملاً، وله أن يعيدها إلى عصمته إن كانت قد خرجت من عدته لأحد هذه الأسباب الشرعية بعقد ومهر جديدين بإذنها ورضاها ومما ذكر يعلم الجواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال.

و الله سبحانه وتعالى أعلم.

ما يترتب على الطلاق قبل الدخول والخلوة

سائل يقول إن ابنته عقد قرانها منذ سنة ونصف ودفع لها مهر مقدمه (٣٠٠) جنيه ومؤخره (١٠٠) جنيه كما دفعت لها شبكة تقدر بمبلغ (٨٠) جنيهاً وكذلك دفع لها الزوج مبلغ (١٠٠) جنيه جمعية وهدايا. وبعد هذا أراد الزوج طلاقها تعسفاً دون ذنب، ولم يدفع لها نفقة عن هذه المدة، ولم يدخل الزوج ببنت السائل ولم يختل بها خلوة صحيحة، وقد طلقها غيابياً. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في استحقاق هذه الزوجة للمهر مقدمه ومؤخره، والشبكة والنفقة عن مدة السنة والنصف، والجمعية التي وصلت الزوجة وكذلك الهدايا التي وصلت إليها من هذا الزوج.

المنصوص عليه فقهاً أن لصلاق قبل الدخول والخلوة الصحيحة بقع بائناً لا إلى عدة. وتستحق المطلقة في هذه الحالة نصف جميع المهر المسمى معجلاً ومؤجلاً، كما تستحق النفقة على زوجها اعتباراً من تاريخ عقد الزواج إلى تاريخ الطلاق في نطاق سنة نهائنها تاريخ رجع المدعى عملاً بالقانون رقم ٢٤ سنة ١٩٧٩. أم الشبكة فإن كانت حرة من المهر باتفاقهما أو جرى العرف بعبورها كذلك فإنها تأخذ حكم المهر، وبذلك يكون من حق الروجة نصفها كالمهر في هذه الحالة. أما إن لم تكن حرة من مهر اتفاقاً أو عرفاً وكانت قد قدمت لها قس عقد القران فإنها تأخذ حكم الهبة والهدية في فقه المذهب الحنفي الذي ينص على أن الهبة والهدية ترد إن كانت قائمة بداتها فإن هلك أو استهلك امتنع الرجوع فيها ولا يضمها الموهوب له. وإن كانت لشبكة قد قدمت على أنها هبة أو هدية بعد عقد الزوجية امتنع كذلك على الزوج الرجوع فيها، لأن الروحية من موانع الرجوع هي الهبة في الفقه الحنفي ولشأن ذلك فيما أهدته هي إليه، فإن كان بعد عقد الزوجية لم يحق لها الرجوع فيه، وإن كان قس العقد لها الرجوع في هبة إن كانت قائمه بذاتها ولا ضمن قيمتها بالهلاك أو الاستهلاك. أما المبلغ المؤدى بوصفه حمعة فيعتبر قرصاً له استرداده، إذ العرف يقضي بذلك لأن الجمعيات التي تتعاون فيها لناس لتوفير النقود تدخل في باب القروض، والقروض دين يتحتم أدؤه على المقرض شرعاً وقانوناً ومن ههنا نعلم لحواب إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الطلاق في حالة الم غضب والإكراه الأدبي

سائل متزوج من نحو ستة عشر عاماً وله ابن سنة أربعة عشر عاماً، وقد حدثت خلافات بينه وبين زوجته كان من نتيجتها أن اثبت طلاقها رسمياً لدى الماذون في إسهاد

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

قرر فيه أنه طلقها مرتين، مع أن إحدى هاتين المرتين كان الطلاق فيها في حالة غضب شديد، والأخرى التي كانت بتاريخ الإشهاد كانت في حالة عادية. ثم حدث بعد هذا أن قامت أزمة خلاف شديد احتدم بينهما، وتأملت منه الزوجة ألماً نفسياً شديداً دفعها إلى تهديده بالانتحار إن لم يطلقها، ولعله لظروفها النفسية وظرفه الاجتماعي ورغبة في تهدئة خاطرها ومنعاً من إتمام تنفيذ تهديدها حيث كان نصفها خارج البلطنة من الدور الثامن نطق بالطلاق بقوله: أنت طالق. في مواجهتها.

فهل الطلاق الذي نطق به المسائل وقت غضبه والطلاق الذي نطق به في حالة محاولتها الانتحار بإلقاء جسدها من البلطنة في الدور الثامن، هل هذان الطلاقان واقعان شرعاً مع هذه الظروف أم لا؟

الإجابة

نص الفقهاء على أن طلاق الغصبان لا يقع في حالتين

الحالة الأولى: أن يبيع به من لعصب بهائنه فلا يدري ما بقوله ولا ما يفصده.

الحالة الثانية: ألا يبلغ به من لغضب هذه الحالة ولكنه يصل به إلى حالة الهيس فيعطب الحل والاضطراب في أقواله وأفعاله، أما إذا كان الغضب أخف من ذلك وكان لا يحول دون إدراك ما يصدر منه ولم يستتبع خللاً في أقواله وأفعاله وكان يعي ما يقول. هين الطلاق في هذه الحالة يقع من غير شبهة.

وختلف فقهاء الشريعة في وقوع طلاق المكره أو عدم وقوعه فذهب الفقهاء لحفي إلى وقوع طلاق مع الإكراه، وذهب فقهاء المالكية والشافعية والحنفية إلى أن طلاق المكره غير واقع لحديث «رفع عن أمي الخص والنسي ومن استكرهوا عليه»^(١)، وبهذا النظر جاء حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩.

(١) رواه البخاري.

حيث قررت أن طلاق السكران والمكره لا يقع، واختلف أصحاب هذا الرأي في مدى الإكراه وشروطه، ففي الفقه المالكي أن الإكراه على إبقاء الطلاق بالقول لا يلزم به شيء لا قضاء ولا ديانة بشرط ألا يبوي حل عقدة الزواج باطناً. ثم إن الإكراه الذي لا يقع به الصلاق هو أن يعطب على ظن المكروه أنه إن لم يفعل الطلاق يلحقه أذى مؤلم من قتل أو ضرب كثيراً أو قبيلاً أو سجن وإن لم يكن طويلاً، أو يعطب على ظنه أنه إن لم يصلح يفعل ولده أو يلحقه أذى، ومثل الولد الوالد. ففي هذه الأحوال إن طلق لا يقع الصلاق ومثل التهديد بما سيف، لتهديد بإتلاف المال أو أخذه ولو كان يسيراً على المعتمد في المذهب.^(١)

وفي الفقه الشافعي أن لإكراه يحصل بالخوف في بطن المكره كالتهديد بالضرب الشديد أو الحس أو إتلاف المال. وبخلاف الشدة باختلاف طبقات الدس وأحوالهم، فالوجيه لذي يهدد بالنشهر به أو الاستهزاء به أمام الملاء يعتبر ذلك في حقه إكراهاً. والشتيم في حق رجل ذي مروءة إكراه ومثل ذلك التهديد بقتل الولد أو الفجور به أو الزنا بامرأته، إذ لا شد في أنه إيذاء يلحقه شدة من الضرب والشتيم. ومثل ذلك التهديد بقتل أبيه أو أحد عصبته وإن علا أو سفلاً، أو إيذاء بخرق. وكذلك التهديد بقتل قريبه من ذوي رحمته أو جرحه أو فحوره به كل ذلك يعتبر إكراهاً.

وقال الفقهاء الشافعيون إن صلاق المكره لا يقع بشروط أن يقع التهديد بالإيذاء من شخص قادر على تنفيذ ما هدد به عاجلاً، وأن يعجز المكره عن دفع التهديد وأن بطن المكره أنه إن امتنع عن إطلاق يفع الإيذاء الذي هدد به، وألا يكون الإكراه بحق وألا يظهر من المكره نوع حنير وألا يبوي الطلاق.^(٢)

(١) حاشية لدسوقي على إشرح الكبير ج ٢ ص ٤١٥ وما بعده

(٢) بحفة لمحتاج وحواسنها بشرح مسهاح ج ٢٦، ٣٧ في كتاب الصلاق.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

ويشترط الفقه الحنبلي لعدم وقوع طلاق المكره أن يكون، لإكراهه بغير حق، وأن يكون بما يؤلم كالقنن أو قطع اليد أو الضرب لشديد، أو صرب بسير لذي مروءة، أو أخذ مال كثير أو إخراج من الديار، أو تعذيب لولده بخلاف باقي الأقارب، وأن يكون المهدد فاسداً على تنفيذ ما هدد به، وأن يغلب على طر المكره أنه إن لم يطلق يقع به لإبذاء المهدد به وأن يعجز عن دفع ما هدد به.^(١)

ومن هذا العرص الموحز لأقوال فقهاء المالكة والشافعية والحنابلة في الإكراه الذي لا يقع معه الطلاق وشروطه يظهر أن الفقه الشافعي هو الذي اتسعت فيه دائرة الإكراه، حيث يتضح من الأمثلة المصرومة فيما سبق أنهم لا يفصرون الإبداء الواقع بالإكراه على ذات المكره فقط، بل إذا كان الإكراه بايذاء بقتل أو فحور أو قطع أو ضرب أحد عصبته أو ذوي رحمه كما مثّلوا بالزنا بامرأة، لمكره وأن تنكح الأمثلة بوجه عام تعني أن فقهاء هذا المذهب قد راعوا ما نسميه الآن بالإكراه الأدبي.

لما كان ذلك وكان لسائل قد قرر في طلبه أنه وقع الصلاق الأخير بلفظ صريح برولاً على طيب زوجته التي أقدمت على الانحار بإلقاء نفسها من شرفة المسكن بالدور الثامن، وكان نصف جسدها في لهواء خارج السرفة دحر هذا لفع مننها في باب الإكراه لأدبي لزوجها السائل، تخربج على الأمثلة التي ذكرها فقهاء الشافعية، لكن يلزم توفر الشروط لني اشترصها هؤلاء الفقهاء لعدم وقوع الطلاق. وموجرها أن تكون هذه لزوجته وقت التهديد فاسدة على فعل ما هددت به وأقدمت عليه فعلاً وأن يكون لسائل في حالة عجز بنفسه أو باستغثة عن منعها من الانتحار بهذا الطريق وأن يغلب على طنه إصررها على الانتحار

(١) المعني لابن قدامة الحنبلي ج ٧ ص ٢١٥ في كتاب الطلاق.

إن لم يوقع الطلاق في الحال، بمعنى ألا يظهر منه نوع اختيار كما إذا أكره إن لم يوقع الطلاق في الحال، وألا يصهر منه نوع اختيار كما إذا أكره على الصلح بلفظ محدد فنطو بلفظ آخر، وأخيراً ألا يبوي الطلاق وقت التلفظ به حال الإكراه، بمعنى ألا يوافق لفظه نية مستقرة في قلبه بالصلح.

فإذا توفرت هذه الشروط في حال السائل فإنه يكون مكرهاً إكراهاً أدبياً، فلا يقع باللفظ الذي صدر منه في حال إقدام زوجته على الانتحار بالكيفية الموصحة بالسؤال طلاق، وأمر التحقق من توفر هذه الشروط متروك له شخصياً وعليه الإثم إن لم تكن الشروط متحققة.

أما عن الطلاق الذي قال إنه وقع في حال غضب شديد، فإنه إذا كان الغضب قد بلغ به واحداً من الحالتين الموصوفتين في طلاقه الذي نطق به حال الغضب غير واقع، وإذا أقر به في ورقة رسمية هي إشهاد الطلاق فلا يرفع أثره نظاماً وتوثيقاً إلا حكم من المحكمة المختصة. أما إذا كانت حالة الغضب ليست في نطاق واحدة من تلك الحالتين، بل كانت في نطاق الحالة الثالثة من حالات الغضب فإن الطلاق فيها واقع، وعليه أيضاً عبء تقدير درجة غضبه بنفسه، أو بمن شاهده حال الغضب ممن يوثق بديهم هيتق الله السائل في تقدير ظروف الإكراه والغضب، وانطباقها فعلاً على ما تقدم من بيان لأن الأمر متعلق بحل وحرمة عشرته لزوجته، والله سبحانه وتعالى أعلم.

٤ يقع الطلاق بالحديث النفسي

سائل متزوج منذ عامين وأنه مريض يحتاج إلى الراحة، وأنه بعد أن يعاشر زوجته جنسيا يشعر بتعب شديد بسبب مرضه، وفي أحد الأيام بعد مواقعة زوجته شعر بالتعب فحجر حجرة نومها وعزم على أن ينام في حجرة ثانية أي أن ينفصل في نومه عنها، إلا أن

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

عقله يخاطبه باطنا ان ينفصل، وأنه لا يذكر هل قال ذلك لزوجته ام لا؟ ونام منفصلا عنها لمدة عشرة أيام، وبعدها عاد لنام في فراش زوجته وخالطها، وجرت الحاة بينهما طبيعية، ولكن الالم عاوده شأنه في ذلك عقب المباشرة الجنسية لزوجته، فانفرد عنها في النوم مرة أخرى، ونوى الانفصال عنها، وقال لها سننفصل وكل منا حر في حياته، ثم استمر على الانفصال في نومهما طوال أسبوعين، ثم واصلها جنسيا وعادت حياتهما لجراها الطبيعي وعاوده الالم والتعب مرة أخرى، ثم نوى الانفصال أيضا وقال لزوجته «سننفصل» وكل منا حر في حياته، ثم نام في حجرته وانفصل عنها، وبعد أسبوع تقريبا قالت له زوجته هل كنت تنوي فعلا في كل مرة أن تنفصل.

فاجابها، نعم. فقالت له: إنه لا يمكننا ان نعود لبعض مرة أخرى. وسأل الطالب هل هذه المرات تعتبر طلاقا؟ مع انه لم ينطق في اية مرة لفظ الطلاق.

ولكن في الوقت نفسه كان ينوي باطنا الانفصال بمعنى الطلاق، وقد قالها في مرتين سننفصل بمعنى أن كلا منا حر في حياته. ولا يذكر هل قال لها كذلك في المرة الأولى ام لا؟

الإجابة

لفظ لطلاق قد يكون صريحا منحرا كقول الزوج لزوجته أنت طالق، وقد يكون كناية منحرة مقترنة بنية الطلاق غير مضاف ولا معلق ولا مفترن بما يفيد التسويف والتأخير مثل السين وسوف كقوله له: أنت حرة أو الحقي بأهلك أو انفصلي عني مع بية الصلاق بهذه الألفاظ وأنه في الحالتين - الصريح المنجز والكناية المنحرة مع النية - يقع بهما الطلاق. ولا يقع بغير لفظ إلا إذا كتب الزوج لصلاق باسم الروجة وبواه مفتريا بالكتابة، أو إذا طلق الأخرس زوجته بالإشارة، لأن الإشارة والكتابة تقوم من مقام اللفظ مع بية الصلاق سواء في الصريح أم كناية. وقد أخذ بهذا القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في المادة الرابعة منه المعمول به في القضاء المصري

أما لحديث النفسى بالطلاق، أى بمجرد نية الطلاق فقط بدون تلفظ به، فيرى سائر فقهاء المذهب - عدا رأي مرجوح لبعض فقهاء المذهب المالكي - أن الصلح بمجرد لسة فقط لا يقع. هذا، وقد استدلل فقهاء المذهب على أن الطلاق بمجرد الية فقط، أي بالحديث النفسى بدون لفظ لا يقع بما رواه النسائي والترمذي من حديث أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن الله تعالى تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها ما لم تكلم أو تعمل به»، وهي رواية أخرى له أنصت عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «إن الله عز وجل تجاوز لأمتي ما وسوست به وحدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تتكلم به»^(١)، ولما كان الصاهر من السؤال أن لسائر لم يصح فقط الطلاق الصريح لمحرز (أنت صالِق) كما لم ينطق بلفظ الكفاية المنجزة (نفصل)، بل قال لزوجته مرتين كل مرة على حدة (سنفصل) فإن هذا اللفظ وإن اعتبر من كفايات لطلاق فإنها كتابة غير محررة لانفراها بحرف السين فلا يقع بها الطلاق ولو اقترنت بيته باصا وبهذا يعلم الحواب إذ كان الحال كما ورد بالسؤال، والله سبحانه وتعالى أعلم

طلاق بالكتابة

رجل طلق زوجته وأرسل لها خطابا كتب فيه ما يلي: (بموجب هذا أطلقك طبقا للشريعة الإسلامية. الطلاق بالثلاثة أطلاقك. أطلاقك. أطلاقك) وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك.

(١) ير جمع في هذا كتاب المعنى لأن مقدمة حـ ص ٢٧٢ - ٢٨٣ وكتب مؤلف بحير شرح مختصر حسن حـ ص ٥٨ وصحيح الترمذي للإمام بن العربي المالكي حـ ص ١٥٦ وكتاب سنن النسائي لحلال لسين السنوطي جـ ص ١٥٦، ١٥٧.

الإجابة

يسنرط، الفقه، لوقوع الصلاق بالكتابة أن تكون مُعنوية ثانية تُقرأ وتُفهم وتقوم الكتابة مقدم اللفظ، ولا تحتاج إلى بية الصلاق إذا كانت بلفظه الصريح، فإن لم تكن ثابتة أو كدت لا تُقرأ ولا تُفهم، فلا يقع بها شيء، أم إن كدت في كتاب غير مُعنور فلا يقع بها الصلاق إلا بالنية.

ويشترط أن يكذب الزوج صبعة لطلاق نفسه أو بإملائه عني من يكتبه والطلاق لمقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة وفقاً لرأي فقهاء الزيدية وبعض فقهاء الشيعة الإمامية، وهو ما اختاره بن تميمية وابن القيم من فقهاء مذهب الإمام أحمد بن حنبل، وأخذت به جمهورية مصر العريضة في المادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩. ومن قبيل اقترن لفظ الطلاق، لصريح بالعدد تكرار لفظ الطلاق في المجلس الواحد دون هواصل.

لما كن ذلك، وكان ما حدث من السائس حسبما جاء في الترحمه إلى الله العريضة لسؤله أنه وجه إلى روجنه خطباً كتب فيه (بموجب هذا أطق طيفاً لشريعة الإسلام، الطلاق بالثلاثة أصلفت، أطق، طلق)

يفع بهذه العبرات جميعها طلاق واحد رحعي فقط. يجوز لهذا الروح بعده مراجعة روحته بقوله راحب زوحي (باسمها لشخصي واسم أبيها وحدها) إلى عصمي.

هذا إذا كانت ما تزال في عده بمعنى أنها لم تكن قد نزل منها دم الحيض (العاده الشهرية للمرأة) ثلاث دورات شهرية كوامل، أو لم يكن قد مضى عليها ثلاثة أسهر منه إليها، أو لم يكن قد وصعت حمها إذا كانت حاملاً وقت كتابة ذلك الخطاب.

أما إذا كانت قد خرجت من لعدة بأحد هذه الأمور فيكون له العقد عليها من جديد بإيجاب وقبول بإذنها ورضاها، وبمهر حديد، وبمراعاة باقي الشروط في عقد الزواج الإسلامي، وبشرط ألا يكون قد سبق له تطليقها قبل هذا مرتين واقعيتين.

أما إذا كان قد سبق له تطليقها طلاقين قبل هذا، الطلاق المستول عنه فإن هذا الأخير يكون هو الثالث، فلا حل له إلا بعد أن نتزوج برجل مسلم غيره. ويدخ بها هذا الأخير دخولاً حقيقياً (يعاشرها عشرة زوجية فعليه) ثم يطلقها وتنقضي عدتها بأحد الأسباب الشرعية لانقضاء العدة حسبما تقدم، وعندئذٍ يحل للسائل، لعقد عليها من جديد.

هذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال وبترجمته إلى اللغة العربية الواردة إلينا من الإدارة العامة للتشريع بوزارة العدل المصرية. والله سبحانه وتعالى أعلم.

طلاق المكره

سائل يقول إنه قد وقع منه على زوجته ثلاث طلاقات وأنه قد رزق منها بأربعة أطفال. وكان مجبراً عليها لأن زوجته مريضة بالأعصاب، وكثيراً ما تهدده وتطالبه بالطلاق. وخوفاً منه على حياتها وحيادة أطفاله وحياته هو شخصياً واصرارها على طلب الطلاق، فقد تم ذلك رغم عدم رغبته في الطلاق. وقال إنه إن لم ينتد لها رغبته في الطلاق لاعتدت عليه وأدته. وطلب بيان الحكم الشرعي في هذه الطلاقات.

الاجابة

اختلف فقهاء الشريعة في وقوع طلاق المكره أو عدم وقوعه. فذهب الفقهاء الحنفية إلى وقوع الطلاق مع إكراه. وذهب فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة إلى أن طلاق المكره غير واقع، لحديث «رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه». وبهذا النظر، جاء حكم المادة الأولى من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

المعمول به في مصر حيث قررت أن طلاق السكران والمكره لا يقع. واحتلف أصحاب هذا الرأي في مدى الإكراه وشروطه. ففي فقه المالكية «إن الإكراه على إيقاع الطلاق بالقول لا يلزم به شيء لا قضاء ولا ديانة بشرط ألا ينوي حل عقد الزواج باطناً. ثم إن الإكراه الذي لا يقع به الطلاق هو أن يغلب على طن المكره أنه إن لم يفعل الطلاق يلحقه أذى مؤلم من قتل أو ضرب كثيراً أو قليلاً، أو سجن وبن لم يكن طويلاً، أو يغلب على ظنه أنه إن لم يطلق، يقتل ولده أو يلحقه أذى ومثل الولد الوالد. ففي هذه الأحوال إذا طلق لا يقع الطلاق، ومثل التهديد بما سلف التهديد بإتلاف المال أو أخذه ولو كان سيراً على المعتمد من المذهب»^(١).

وفي الفقه الشافعي «إن إكراه يحصل بالتحويف في نظر المكره كالتهديد بالضرب الشديد أو الحبس أو إتلاف المال» وتختلف الشدة باختلاف صقات الناس وأحوالهم. فالوجيه «أي صاحب المنزل بين أهله» الذي يهدد بالتشهير به أو الاستهزاء به أمام الملاء يعتبر ذلك في حقه إكراهاً، والشتم هي حق رجل ذي مروءة إكراه. ومثل ذلك لتهديد بقتل الولد أو الفحور به أو الزنا بامرأته، إذ لا شك في أنه إيذاء يحق أشد من الضرب أو الشتم ومثل ذلك التهديد بقتل أبيه أو أحد عصبته وإن علا أو سفلاً، أو إيذاء بجرح، وكذلك التهديد بقتل فريسه من ذوي أرحامه أو حرحه أو الفحور به، كل ذلك يعتبر إكراهاً. وقال الفقهاء الشافعيون «إن طلاق المكره لا يقع بشروط أن يقع التهديد بالإيذاء من شخص قادر على تنفيذ ما هدد به عاجلاً، وأن يعجز المكره عن دفع التهديد، وأن يطن المكره أنه إن امتنع عن لطلاق يقع الإيذاء الذي هدد به، ولا يكون الإكراه بحق، وألا يظهر من المكره نوع اختيار، وألا ينوي الطلاق»^(٢).

(١) حاشية لدسوقي على الشرح الكبير ج ٢ ص ٤١٥ وما بعده

(٢) تحفة المحتاج وحوشيتها بشرح المنهاج ج ٨ ص ٢٦، ٢٧ في كتاب الصلوات

ويشترط لفقهاء الحنبلي لعدم وفوق طلاق المكره «أن يكون لإكراهه بغير حق وأن يكون بما يؤلم كالقتل أو قصع اليد أو الضرب الشديد أو ضرب يسير لذي مروءة، أو أخذ مال كثير، أو إخراج من لدير، أو تعذيب لولده بخلاف باقي الأقارب وأن يكون المهدد قادراً على تنفيذ ما هدد به وأن يغلب على ظن المكره أنه إن لم يطبق يقع به لإيذاء، لمهدد به، وأن يعجز عن دفع ما هدد به»^(١).

ومن هذا العرص الموحز لأقوال فقهاء المالكية والشافعية و لحنابلة في الإكراه الذي لا يقع معه الطلاق وشروطه يظهر أن الفقه الشافعي هو الذي اتسعت فيه دائرة الإكراه، حيث بتضح من الأمثلة المصروبة فم سبق أنهم لا يفصرون الإيذاء الواقع بالإكراه على ذات المكره فقط، بل إذا كان الإكراه بإيذاء بقتل أو فجور أو قطع أو صرب لأحد عصيه أو دوي الأرحام، كما مثلوا بالزب بامرأة المكره وتلك الأمثلة بوجه عام تعني أن فقهاء هذا المذهب قد راعوا ما نسميه الآن بالإكراه الأدبي لما كان ذلك وكان السائل قد قرر في طلبه أنه أوقع الطبقات الثلاث مكره من زوجته المريضة بمرض عصبي خوفاً على نفسه وعلى أولاده وعلى ذات زوجته المريضة بمرض عصبي لأنه إذا لم ينطق بلفظ الطلاق حل نوبتها العسية كطلبها اعتدت عليه واذته بما لا قبل له باحتماله، كانت هذه الحال من باب إكراه الأدبي للسائل، تخريفاً على الأمثلة التي ذكرها فقهاء الشافعية. ولكن يلزم توفر الشروط التي اشترطها هؤلاء الفقهاء لعدم وفوق الطلاق وموجزها، أن تكون هذه الروحة وقت التهديد قادرة على فعل ما هدد به، وأن يكون السائل في حالة عجز عن منعها من إبدائه، أو إبقاع الأذى بنفسها أو في نفسها بما يضر ولا يحمل إن لم يوقع الطلاق في الحال وألا يظهر منه نوع اختبار، كما إذا أكره على الطلاق بلفظ محدد، فنطق بلفظ آخر.

(١) المعنى لابن قدامة لحنبلي ج ٧ ص ٣١٥ من كتاب الطلاق.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

وَحُرٌّ لَا يَنْوِي الطَّلَاقَ وَفِي اللَّفْظِ بِهِ حَالُ الْإِكْرَاهِ، بِمَعْنَى أَلَا يُوَافِقُ لَفْظِهِ بِنِيَّةٍ مُسْتَفْرَغةٍ فِي قَبْلِهِ بِالطَّلَاقِ فَإِذَا تَوَفَّرَتْ هَذِهِ الشُّرُوطُ فِي حَالِ لِسَابِلٍ، فَإِنَّهُ يَكُونُ مَكْرَهًا إِكْرَاهًا اِدِّبًا، فَلَا يَقَعُ بِهِ صَدْرُ مَنْهُ طَلَاقٌ فِي حَالِ نَحْقِاقِ إِيدَاءِ زَوْجَتِهِ لَهُ أَوْ لِأَحَدٍ وَلَدِهِ أَوْ فِي ذَاتِ نَفْسِهِ وَأَمْرُ التَّحْقِيقِ مِنْ تَوَفُّرِ هَذِهِ الشُّرُوطِ مَسْرُوعٌ لَهُ شَخْصِيًّا، وَعَلَيْهِ الْإِثْمُ إِنْ لَمْ تَكُنِ الشُّرُوطُ مُنْحَقَّةً، فَيَبْتَقِ اللَّهَ هُمَا قَوْصَ إِيَّاهُ لِأَنَّ هَذَا أَمْرٌ يَتَعَلَّقُ بِحُلٍّ أَوْ حَرَمَةٍ هَذِهِ الزَّوْجَةِ بِالطَّلَاقِ الثَّلَاثِ.

وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ.

كناية طلاق، وحلف بالله

السؤال:

سافر رجل هو وزوجته إلى الاسكندرية لزيارة والد زوجته، وعقب انتهاء الإجازة، عزمَا على السفر لأسوان مقر عمله، ولكن أسرة زوجته قررت عدم سفرها معه دون مبرر لذلك. وتدخل بعض الوسطاء ولكن أهلها أصروا على عدم سفرها معه، فحلف قائلًا «بالله العظيم» إن لم تسافري معي لا تلزميني «قاصدا تهديد أسرة زوجته». وقال أنها لم تسافر معه وسافر وحده فلما علم والده ذهب إليها وأحضرها إليه. وبعد مدة، حدث سوء تفاهم بينه وبين زوجته، وانتهى الأمر بأن اعتزلها مدة قاصدا بذلك الطلاق. ولكن لم يحدث منه يمين أو طلاق. وتدخل أخوه في الموضوع وعاد إلى فراش الزوجية. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك.

الإجابة:

الأصل أن لصلاق لمعلق على فعل شيء أو تركه إنما يقع إر فصد لحالف وقت لحلف وقوعه عند حصول المحصوف عليه أو عدم حصوله، أما إذا لم يقصده وإنما أراد التهديد فقط، فلا يقع به شيء، وكذلك كنيات الطلاق وهي ما تحتل الطلاق وغيره لا يقع به الطلاق إلا بالنسبة. وذلك عملاً بأحكام لقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩، المتخوذة من أقوال الفقهاء، في بعض المذهب الإسلامية في مسائل

العساوى الإسلاميه - الجزء الثامن

لأحوال اشخصية. ولما كن السائل قد بدأ حلفه بقوله «بالله العصيم» لم يسافري معي لا ترميني» قاصداً لتهديد فقط، وهو بهذا قد جمع بين الكاية و لحلف بالله ولم يرد الطلاق فلا يقع بقوله هذا صلاق سواء سافرت معه زوجته أم لا. ولكن اليمين بالله تعالى معقد وعليه النحل منه مادامت زوجته لم تسافر معه بأن يكفر عن يمينه. وكفرة الحث في اليمين هي إطعام عشرة مساكين، ويجزىء في إطعام كل مسكين ما يجزىء في صدقة الفطر، وذلك بإعطاء كل مسكين نصف صاع من قمح، والصاع بالكس المصري هو قدحان وثلاث. ويجوز عند الحنفية إعطاء الفبمة نقداً وفق سعر الفمح الجارى في لتعامل أو له أن يكسو عشره مساكين لكساء المعارف، وأقله ما يجوز فيه الصلاة. فإن لم يستطع الطعام أو لكسوة، يتعين عليه صوم ثلاثة أيام متتاليات، لقوله تعالى

« لَا يُؤْخَذُكُمْ نَهْءُ كَلْعَوْى فِى يَمِينِكُمْ وَلَكِنْ يُؤْخَذُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ لَآيْمِنَ فَكْفَرْتُمْ، إِصْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كَسَوْنَهُمْ أَوْ حَرِيرٌ رَقِيَّةٌ فَمَنْ لَمْ يَحْذَ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ ذَلِكَ كَفَرُهُ بِمَنْكُمْ إِذَا حَفَّتُمْ وَحَفُّوا أُبْمَسَكُمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَاتِيَهُمْ نَعَلَكُمْ نَشْكُرُونَ ۝ (١) »

أما اعتزال الزوج فراش زوجته دون حلف أو تصليق فلا أثر له لأن ركن الإيلاء الصق بالسمير أو بما يدل على الامتناع عن الوقاع مع الزوجة، والتطبيق يكون بالتفط بما يدل على الطلاق وبهذا علم الجواب عن السؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) آية ٨٩ من سورة مائدة

استعمال كنايات الظهار في الطلاق

سائل يقول إن ابنه سافرت معه إلى السعودية وهناك سكنت هي وزوجها مع أحد زملاء زوجها وزوجته في شقة واحدة، عبارة عن حجرتين، هو وزوجته في حجرة، وزميله وزوجته في الحجرة الثانية. وفي يوم طلب منها زوجها في الصباح دخول الحمام معه، فقالت له: عيب. لأن الحمام بجوار حجرة زميله، فما كان منه إلا أن ضربها وقال لها: أنت مثل أمي وأختي. وفي مرة ثانية قال لها: ارشي الحجرة بالمبيد ولن أحضر إلا في الساعة السابعة. ففعلت ذلك. وحضر الساعة الخامسة وكانت قد فتحت الحجرة للتهوية فقال لها: لماذا فعلت ذلك؟ وانها ل عليها بالضرب. فلما قالت له أنت الذي قلت قال لها: أنت طالق بالثلاث عدة مرات. وبعد ذلك حضرت هي وزوجها إلى القاهرة. وفي ثاني أيام عيد الفطر قالت له سأذهب إلى جبانة الامام الشافعي مع أمي وأخي الصغير لقراءة الفاتحة على روح أخي محمد الذي توفي. وخرجوا من المنزل الساعة العاشرة ورجعوا الساعة الثانية. فقال لها: لماذا تأخرت؟ فقالت له: المواصلات صعبة. فضربها وشتمها وقال لها: أنت طالق بالثلاثة ومحرمة على مثل أمي وأختي. وبعد ما سافر زوجها وحده إلى السعودية وارسل لنا يطلب سفرها إليه. فهل والحال ما ذكر يمكن أن تسافر إليه أم أنها حرمت عليه. وبيان الحكم الشرعي في ذلك؟

الاجابة

إن قول هذا الروح لزوجته في المرة الأولى «أنت مثل أمي وأختي» من كتابات الظهار وحرى العرف على استعماله في الطلاق لا سيما عند من لا يعرفون معنى الظهار الشرعي ولا يفسدونه ومن ثم لا يقع بها الطلاق إلا بالنية، فإذا كان الروح قد قصد وقت النطق بهذه العبارة الطلاق كان صافاً ولرحعياً وإن لم يقصد بتت العبارة الطلاق كان لعواء، ولا يقع به شيء من اطلاق وقول لروح لروحته في المرة الثانية «أنت طالق بالثلاثة عدة مرات» وقوله لها في المرة الثالثة «أنت طالق بالثلاثة ومحرمة على مثل أمي وأختي» من ألقاط الطلاق الصريحة اسخره لني يقع بها الصلاق بمجرد لتلفظ به دون توقف على نية وفصد الحاف.

ويُفع بكل من هاتين الصيغتين طلقة واحدة، لأن الطلاق المفترن بعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة طبقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض مسائل الأحوال الشخصية المأخوذ من فقه بعض المذاهب الإسلامية.

وهذا إذا كان تكراره لفظ أنت صالق بالثلاثة هي نفس واحد دون فواصل ولا احتسبت طلقت منكررة. لما كان ذلك فإذا كان لحالف قد قصد بالعبارة الأولى الصلاق كن صالفاً أول رحعياً وفع على زوجته في المرة الثانية طقة ثانية رحعة إن كان لتكرار لتل الصبغة هي نفس واحد، وبين منه زوجته للمرة الثالثة بيونه كبرى لا حر له من بعد حتى نكح زوجاً غيره نكحاً صحيحاً شرعاً ويدخل بها الزوج الذي دخولاً حقيقياً تم يطفه أو يموت عنها وتنقضي عدتها منه سرعاً. أما إذا كان الروح لحالف لم يقصد بالعبارة الأولى الطلاق فيكون لواقع منه على زوجته طلاق فقط باليمينين الثاني والثالث متى كان التكرار فيهم هي نفس واحد. ويكون من حق الحالف مراجعة زوجته إن كانت لا تزال في عدته من اليمين الثالث، أو إعادتها إليه بعقد ومهر حديدتين بإدنها ورضاها إن كنت قد خرجت من العدة. أما إذا كان تكرار الصيغة بعد فواصل زمبية، كان الطلاق أكثر من ثلاث مرات، فتبين منه بينونة كبرى كما تقدم وبهذا يعلم الجواب عن السؤال

و به سبحانه وتعالى أعلم.

طلاق وظهار

السؤال

رجل قال لزوجته أولاً « أنت طالق » بسبب خلاف بينهما، ثم بعد نقاش بينه وبين والده في شأن إعادتها للمنزل في يوم محدد خرج عن شعوره إثر غضبه ورد على والده بقول « طالق، طالق، طالق » يريد زوجته بهذا القول. وفي مرة ثالثة قال لزوجته إثر خلاف بينهما أيضاً « أنت حرمانه علي زي أمي وأختي » ثم توجه إلى المأذون فثبت لديه

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

طلقة أولى رجعية مع جهل المأذون بالموضوع. وأضاف السائل أن هذا الشخص عصبي المزاج يثور لأتفه الأسباب، ويتناول أحياناً مهادناً للأعصاب.

وطلب بيان الحكم الشرعي في ذلك.

الإجابة

إن الطلاق من حيث لفظه إما صريح مثل أنت طالق، وإما كناية مثل أنت خلصة، أنت محرمة، وبالأول يقع الطلاق بمجرد النطق به ممن هو أهل لإيقاعه شرعاً سواء كان جاداً قاصداً أو هازلاً لاعباً، ولا يقع الصلح بمجرد لفظ به ممن هو أهله لإيقاعه شرعاً سواء كان جاداً قاصداً أو هازلاً لاعباً، ولا يقع بالكناية إلا بالنية، وطلاق الغصيان غير وقع في حالتين

لأولى أن تبلغ حالة العصب نهيتها، بحيث لا بدري الغصيان ما يقوله ولا ما يقصده.

الثانية ألا يبلغ العصب تلك لدرجة من فقدان الوعي ولكه يصل إلى حد الهذيان، فيغلب عليه الحل والاضطراب في أقوله وأفعاله. والمنط في الحالين أن يخرج العصب عن وزن ما يقول وإدراكه إدراكاً صحيحاً، وعليه لهذين بمعنى أن تكون غلبة خروجه عن عادته، ولا يشترط روال العقل وإلا أخذ حكم المجنون لا الغصيان.

ثم إذا لم تبلغ حالة العصب بالرحل واحدة من هاتين الحالتين، كانت مجرد أفعال، وعندئذ يقع بقوله الصريح الطلاق قصده أو لم يقصده، لما كان ذلك

كان قول الرجل المسؤول عنه لزوجته هي المرة الأولى «أنت طالق» من صريح ألفاظ لصلح لدي يقع به طلقة أولى رجعية إذا لم يكن قد سبق بينهما طلاق وقع شرعاً،

وكان قوله لوالده في أثناء مفاشتهما «طالق- طالق طالق» في حال حروجه عن شعوره إثر غضبه، ويريد بهذه الألفاظ زوجته غير معنٍ به، لا يقع به لطلاق إذا طبقت درجة غضبه على واحدة من تلك الحالتين.

أما إن كان غضبه مجرد انفعال، فيه يقع بهذه الألفاظ الثلاثة طقة رجعية إذا كن قد بطق بها في نفس واحد، تطبيقاً للمادة الثالثة من القانون رقم ٢٥ سنة ١٩٢٩، التي تنص على أن لصلاق المقترن بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة. وهذا الحكم مأخوذ من فقه بعض المذاهب الإسلامية، وتعتبر طلقة ثانية رجعية من المسؤول عنه. لم يكن قد أوقع غير الطلاق السابق.

وكان قول هذا الزوج في لمره الثالثة لزوجته حين اختلف معها «أنت حرمانه عليّ ري أمي وأختي» من كنايات الظهار، وهي أيضاً من كنايات الطلاق، وعليه تحديد ما بوى هذا القول ويصدق فيما يحدده. وقد قل لم أبو شيب، لم يصدق لتصريحه بلفظ الحرمة الذي يفتضي إما حرمة الظهار وإما هرقة لصلاق، وإن ادعى عدم النية، حمل لفضه على الطهر لأنه يحتمله، وحرمنه دون حرمة الطلاق. فثبت به الأدنى، لأن حرمة الظهار لا تزيل عقد الزواج بخلاف حرمة لطلاق، لا سيما إذا عتسر طلاقه واقعاً في المرة الثانية بئن لم تبلغ به درجه العصب واحدة من تلك الحالات. وهذا هو ما يقضي به فقه مذهب الإمام أبي حنيفة في ألفاظ كذبت الظهار و لصلاق وحكمها الذي يجري عليه القضاء بمصر المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية.

وبما كان ذلك كن الروح المسؤول عن وقعاته مطبقاً لزوجته طقة رجعية في المرة الأولى وتعتبر أولى الطلقات إذا لم يكن قد سبق بينهما صلاق واقع شرعاً. وكان صلاقه غير واقع في المرة الثانية إذا دخلت درجة غضبه في نطاق واحدة من

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

الحالتين سألتي الذكر فإذا لم تدخل في نطاق أَيْتَهُمَا، كان طلاقه واقفًا واحتسبت عندئذٍ طلاقاً ثانياً.

وتقدير حالة الغضب ومدى انطباقه أمر شخصي يناط بالمشاهدين له وقت الغضب لا إلى ذات الحالف.

وكانت أَلْفَاطُهُ هي المرة الأخيرة طهاراً نواه أو لم يوه لتصريحه بلفظ حرمة، وصرف هذا اللفظ إلى الطهار أولى وأحف من صرفه إلى الصلاق. وعندئذٍ تحرم عليه زوجته ولا يحل له مسها إلا بعد تَدْبِة كَفَّارَةِ الظَّهَارِ التي بينها الله سبحانه

وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِمَّنْ قَبْلُ أَنْ يَتِمَّ ذِكْرُ تَوْعُظُوكَ بِهِ، وَاللَّهُ يَمَّا تَعْمَلُونَ خَيْرٌ ۖ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَمُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتِمَّ سَأً فَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فإِطْعَامُ سِتِينَ مَسْكِيناً ذَلِكَ تَوْعُظُوكَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَلْيُكْفِرِ عِدَّتُكُمْ ۖ (١)

وهي على لترتيب تحرير رقبة، فمن لم يجد فصوم شهرين متتابعين، فمن لم يستطع، فإطعام ستين مسكيناً، بإعطاء كل واحد نصف صاع من القمح أو قيمته «الصاع بالكيل المصري بتقدير فقه الإمام أبي حنيفة قدحان وثلاث القدح».

أما ما أثبتته المأذون من أن ما وقع هو طلاق أولى رجعية، فلا يرعع الوقع، لأن الحل والحرمة مسؤوليه لزوح المسلم أمم به سبحانه، لا تستعار مما كنبه المأذون، وقد يكون عن غير علم كما جاء في السؤال.

(١) لايتان ٣ و ٤ من سورة المجادلة.

فلتكن تقوى الله ومراقبته والوقوف عند حدوده غاية المسم، ولا يحتال، ولا يحاول الإفلات مما وقع فيه بما هو شر وأخرى

﴿ يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ مِنْ بَيْنِ يَدَيْكُمْ وَأَحْصُوا الْعِدَّةَ وَتَقُوا اللَّهَ رَبَّكُمْ لَا تَخْرُجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا تَخْرُجْنَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِعِصْمَةٍ مُبَيَّنَةٍ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَنَمَ لِنَفْسِهِ لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُخْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ مَرًّا ۝ ﴾ (١)

و الله سبحانه وتعالى أعلم.

تفويض الطلاق إلى الزوجة

تزوج رجل بسيدة، واشترطت الزوجة أن تكون العصمة بيدها تطلق نفسها متى شاءت كما جاء في الصورة الضوئية لوثيقة الزواج المرفقة.

ثم طلقت الزوجة نفسها منه طليقة ثانية. ويقول السائل: إن زوجته وأهلها حضروا إلى منزله وأبلغوه شفها أنها طلقت نفسها منه. فقال لها أمام الحاضرين، وأنا راجع بك إلى عصمتي. وتكرر هذا عدة مرات. وأنه لم يتسلم إشهاد الطلاق المنوه عنه إلا بعد ستة أشهر من تاريخ تلك الواقعة بطريقة غير رسمية. وأرفق صورة ضوئية من هذا الإشهاد، وأنه حرر محضرا بذلك بقسم الشرطة.

وطالب السائل الإفادة عن الحكم في هذه المراجعة، حتى يتمكن من مباشرة حقوقه الشرعية، وبيان موقفه من العصمة في هذه الرجعة.

(١) الآية ١ من سورة الصلاق

الاجابة

لقد اختص لإسلام الزوج بالطلاق وحر عقده لكاح فقد أسست الآيات
لكريمة العديدة لصلاق إلى الرجال، ووجهت الخطاب إليهم هي قوله تعالى

﴿ وَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّىٰ يَكُونَ رُوحًا غَيْرَهُ ۖ فَإِنْ صَفَّهَا فَلَا حُدُوحَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَرْجِعَا بِهَا إِلَّا أَنْ يُقِيمَا حُدُودَ اللَّهِ ۚ وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ يُسَبِّحُ بِحَمْدِهَا يَوْمَ يَكُونُ لِلنَّاسِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۚ ﴾ (١)

وقوله تعالى

﴿ وَإِذَا طَلَّقْتُمُ نِسَاءً فَتَحَرَّيْنَ عَنْهُنَّ فَمَا تَسْكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سِرِّهِنَّ بِمَعْرُوفٍ وَلَا تُسْكُوهُنَّ ضَرَارًا لِّتَعْتَدُوا ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ ۚ وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا ۚ وَذُكِّرُوا بِمَا عَلَّمَكُمُ وَمَا أَنْزَلَ عَلَيْكُم مِّنَ الْكِتَابِ وَلِحِكْمِهِ ۚ وَأَتَّقُوا اللَّهَ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ ۚ ﴾ (٢)

وقوله أيضا

﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فاصْفُوا مِمَّا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوا الَّذِي بَيْنَهُمَا عَقْدَةُ الزَّكَاحِ ۚ وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَلَا تَنْسُوا نَفْسَ بَيْنِكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَمَّا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۚ ﴾ (٣)

(١) الآية ٢٣٠ من سورة البقرة

(٢) الآية ٢٣١ من سورة البقرة

(٣) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

كما أن لاقتداء (أي الطلاق على مال) إنما جعل للمرأة هي مفاد ما سد الرجل من طلاق.

وإذا كان الزوج قد اختص شرعاً بإيقاع الطلاق بنفسه، فإنه يملك أن يسب غيره عنه في إيقاعه، فله أن ينسب زوجته فيه، ولا تكون هذه الإنابة إلا تفويضاً. وإذا فوضها، فقد جعل طلاقها تبعاً لمشيئتها، فإن شاءت طلق نفسها، وإن شاءت لم تفعل. ويكون التفويض بالطلاق هي نفاق ما فوضه لها الزوج من بقيد برمن أو تعميم في كل الأرمين. كأن يقول لها طلقي نفسك في مدة شهر أو طلقي نفسك متى شئت. ففي هذه الحالة لا يملك تطليق نفسها منه إلا مرة واحدة ولا تصب الزيادة عليها.

وفي موضوع السؤال، فوص الزوج روحه هي أن نطلق نفسها منه متى شاءت، وهذه العبارة لا تفيد تكرار الفعل، فإذا طلق نفسها منه مرة فقد ستنفذ حقها الممنوح لها منه، ولا يملك تطليق نفسها منه مرة أخرى.

ويقرر السائل أن زوجته طلق نفسها منه بمقتضى هذا التفويض طلاقاً ثانية، وأنها وأهلها ذهبوا إليه في منزله وأخبروه، وأنه قد أرحمها إلى عصمته عند حضورها شفاهاً في اليوم نفسه. وتكرر ذلك عدة مرات. ثم إنه لم يتسلم إشهاد الطلاق الرسمي إلا بعد ذلك بطريقة عبر رسمية، وقد حرر بذلك محضراً هي قسم الشرطة.

وإذا كان ذلك، فإذا كانت هذه المراجعة قد وقعت وهي في عدته من هذا الطلاق الثاني الرجعي، كانت رجعت صحيحة تعود بها روجة له، وكان الأمر متوقفاً على ثبوتها عند النزاع في حصولها.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

لما كان ذلك وكان ثبوت الرجعة إما بالمصادقة بين المطلق والمطلقة على حصولها في العدة أو بالبيعة الشرعية «الشهود» دون توقف على إثبات الرجعة في وثيقة رسمية لدى المدّون، كان للسائل إثبات مراجعته حسب قوله في حصولها بكافة طرق الإثبات أمام القضاء إذا لم نوفقه مطلقته على حصول الرجعة في هذا التاريخ، ويخصص الإثبات في هذا لأرجح الأقوال في فقه المذهب الحنفي عملاً بالمادة ٢٨٠ من اللائحة الشرعية هذه وتنطبق على الروجة المفوضة في الطلاق الإجراءات المفردة في المادة «٥ مكرراً» بالقانون رقم ٤٤ لسنة ١٩٧٩ وم بترتب على الإخلال بها

والله سبحانه وتعالى أعلم.

المادتان الثانية والثالثة من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وسندهما الفقهي

أحد الأشخاص يسأل: إن إخوته يقيمون معه في معيشة واحدة. وحدثت بينه وبينهم خلافات، وبهذا السبب قال لزوجته مرة: «علي الطلاق لا تقابلي أحداً منهم» وأحياناً يحلف نفس اليمين «بألا تغسل لهم أو لأحد منهم هدومه» وقد تكررت منه هذه الأيمان، دون أن يقصد بها إيقاع الطلاق. وأنه في مرة أخيرة اختلف مع زوجته فقال لها: «أنت طالق أنت طالق أنت طالق» في نفس واحد ودون أية فترة بين كل كلمة من هذه الكلمات.

فما حكم هذا شرعاً؟

الإجابة

جاء نص المادة الثانية من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بأنه لا يقع الطلاق غير المنجز إذا قصد به الحمل على فعل شيء أو تركه لا عبر. وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهذا القانون عن نص هذه المادة ما يلي

ينقسم الطلاق إلى منجز وهو ما قصد به إبقاء الطلاق فوراً ، وإلى مضاف كائن طالق غداً ، وإلى يمين نحو عني لطلاق لا أفر كذا ، وإلى معلق كإن فعلت كذا فأنت طالق.

و لمعلو إن كن غرض المتكلم به التخويف أو الحمل على فعل الشيء أو تركه ، وهو بكره حصول الطلاق ولا وطر له فيه كان في معنى ليمين بالطلاق ، وإن كان يقصد به حصول الطلاق عند حصول الشرط ، لأنه لا يريد المقام مع زوجته عند حصوله ، لم يكن في معنى اليمين ، واليمين في الطلاق وما في معناه لا غ^(١) ، أما باقي الأقسام فيقع فيها الطلاق.

وقد أخذ في إلقاء اليمين بالطلاق برأي متقدمي لحنفيه ، وبعض متأخريهم^(٢) ، وهو موافق لرأي الإمام علي وشريح وداود وأصحابه وطائفة من الشافعية والمالكية . وهذا الذي أُلحِت إليه المذكورة من أقوال الفقهاء سنداً لحكم ذلك النص . يؤكد ما قلناه وما نقله ابن القيم في كتابه - إغاثة اللهفان من مصايد الشيطان^(٣) - في الحف بالطلاق وحكمه ، من أقوال صوائف من الفقهاء ، وكان من هذه النقول حرف مايلي

الطريق الرابع طريق من يفرق بين أن يحلف على فعل امرأته أو على فعل نفسه أو على فعل غير الزوجة ، فيقول إن قال لامرأته «إن خرجت من الدار أو كلمت رجلاً أو فعلت كذا فأنت طالق» فلا يقع عليه لطلاق بفعلها ذلك ، وإن حلف على فعل نفسه أو غير امرأته وحنث ، لزمه الطلاق.

(١) المحلى لابن حزم في المسألة رقم ١٩٣٨ ص ١٢٤ وما بعدها ج ١٠ .

(٢) لدر المحار بالحصكفي وحاشية رد المحتار لابن عسدين ج ٢ في باب صريح الطلاق ص ٦٦٨ ، ٦٧٠ ، والفتاوى الحيرية ج ١ ص ٤٣ ، ٤٩ ط ، سنة ١٢١١ هـ .

(٣) ج ٢ ص ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ تحقيق حمد الفقي طبع مصطفى البابي الحلبي سنة ١٣٥٧ هـ .

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

وهذا قول أفقه أصحاب مالك على الإطلاق، وهو أشهب من عبد العرير ومحلّه من الفقه والعلم غير خاف. ومأخذ هذا أن المرأة إن فعلت ذلك لتصلق نفسها، لم يقع به الطلاق، معافية لها بقيصر قصدها، وهذا جار على أصول مالك وأحمد ومن وافقهما في معاقبة الفار من التوريث والزكاة وقاتل مورثه والموصى له ومن دبره بنقيض قصده، وهذا هو الفقه، لا سيم وهو لم يرد صلاحها، إنما أراد حضنها أو منعها. وألا تتعرض لما يؤذيها، فكيف يكون فعلها سبباً لأعظم أضرارها؟ وهو لم يملكها ذلك بالتوكيل والخيار، ولا ملكها به إياه بالفسخ، فكيف تكون لفرقة إليها، إن شاعت أقامت معه، وإن شاعت فرقته بمجرد حصنها ومنعها؟

الصريف الخامسة طريق من يفصل بين الحلف بصيغته لشرط والجراء و لحلف بصيغته الا لترم. فالأول كقوله إن فعلت كذا أو إن لم أفعله فئت طالق. والثاني كقوله الطلاق يلزمي، أو لي لازم، أو عليّ الطلاق إن فعلت كذا أو إن لم أفعل. فلا يلزمه شيء في هذا القسم، إذا حنث دون الأول

وهذا أحد الوجوه الثلاثة لأصحاب الشافعي، وهو المنقول عن أبي حنيفة وقدماء أصحابه ذكره صاحب الذخيرة وأبوالليث في فتاويه.

قال أبوالليث ولو قال طلاقك علي واجب أو لازم أو فرض أو ثابت فمن لتأخرين من أصحابنا من قال يقع واحدة رجعية، نواه أو لم ينوه، ومنهم من قال: لا يقع وإن نوى، والفارق العرف.

قال صاحب الذخيرة وعلى هذا الخلاف إذا قال إن فعلت كذا فطلاقك عليّ واجب، أو قال: لازم، ففعلت.

ونذكر القدوري في شرحه أن على قول أبي حنيفة لا يقع الطلاق في الكل، وعن أبي يوسف إن نوى الطلاق يقع في الكل، وعن محمد أنه يقع في قوله لازم ولا يقع في: واجب.

واختار الصدر الشهيد الوقوع في الكل، وكان ظهير الدين المرغيناني بفتي
سعدم الوقوع في الكل، هذا لفظ صاحب الذخيرة.

وأما لتسافعية فقال ابن يونس في شرح لتنبية وإن قل الطلاق والعتق
لأرم لي و... اه، لرمه، لأسهما بالكناية مع النية، وهذا اللفظ محتمل، فحعل كناية.
وقال الروياني الطلاق لازم لي صريح، وعد ذلك في صرائح الطلاق، ولعن وجهه
غلبة استعماله لإرادة الطلاق.

وقال القفال في هتاويه، ليس بصريح ولا كناية، حتى لا يقع به لطلاق وإن
نواه، لأن الطلاق لا بد فيه من الإصافة إلى المرأة، ولم يتحقق. هذا لفصه.
وحكى شيخنا هذا القول عن بعض أصحاب أحمد.

فقد صار الخلاف في هذا الباب في المذاهب الأربعة، بنقل أصحابها في
كتبهم.

ولهذا التفريق مأخذ آخر أحسن من هذا الذي ذكره الشارح، وهو أن الطلاق
لا يصح التزامه وإنما يلزم التطبيق، فإن الطلاق هو الوقع بالمرأة، وهو لازم لها،
وإنما الذي يلزمه الرجل هو التطبيق، فالطلاق لازم لها إذا وقع.

إذا تبين هذا فالالتزام بالتطبيق لا يوجب وقوع الطلاق، فإنه لو قال إن فعلت
كذا فعلي أن أطلقك، أو فله علي أن أطلقك، أو فتطليقت لازم لي، أو واجب علي،
وحدث، لم يقع عليه الطلاق. فهكذا إذا قل إن فعلت كذا فالطلاق يلزمني، لأنه
إنما التزم التطبيق، ولا يقع بالتزامه.

والموقعون يقولون هو قد التزم حكم الطلاق، وهو خروج البصع من ملكه،
وإنما يلزمه حكمه إذا أوقع قصار هذا لالتزام مستلزماً لوقوعه. فقال لهم
الآخرون إنما يلزمه حكمه إذا أتى بسببه، وهو التطبيق، فحيث يلزمه حكمه، وهو

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

لم يأت بالتصيق منحراً بلا ريب. وإنما أتى به معلقاً له، والتزام النطق بالتجيز لا يلزم، فكيف يلزم بالتعليق؟ ثم قال ابن القيم

وممن ذكر الفرق بين الطلاق، وبين لحلف بالطلاق، القاضي أبو الوليد بن عبد الله بن هشام لأزدي القرطبي في كتابه «مفيد الحكام فيما تعرض لهم من نوازل الأحكام» فقال الفرق بين الطلاق إيقاعاً، وبين اليمين بالطلاق، وفي المدونة كتابان موصوعان أحدهما لنفس الطلاق، والثاني للأيمان بالطلاق، ووراء هذا الفن فقه على الجملة

وذلك أن الطلاق صورته في الشرع حل واردة على عقد، واليمين بالطلاق عقد فليفهم هذا، وإذا كان عقداً لم يحصل منه حل إلا أن تنقله من موضع العقد إلى موضع الحل نية، لخرج بها اللفظ من حقيقته إلى كنايةه.

وبعد أن قسم الطلاق إلى صريح وكناية، قال فإذا عرضنا لفظ لأيمان على صريح الطلاق لم تكن من قسمه، وإن عرضناها على الكناية لم تكن من قسمها إلا بقرينة، من شاهد حال أو جاري عرف أو نية تقرر اللفظ، فإن اضطرب شاهد لحال أو جاري العرف باحتمال يحتمله، فقد تعذر الوقوف على النية.

ثم أشار إلى أن هناك فرقاً فطرياً عقلياً شرعياً بين إيقاع الطلاق والحلف بالطلاق، وأنها بابان مفترقان بحقائقهما ومقاصدهما وألفاظهما، فيجب افتراقهما حكماً.

أما افتراقهما حقيقة، فالطلاق حل وفسخ، واليمين عقد والتزام، فهما إراداً حقيقتان مختلفتان، قال الله تعالى

﴿ لَا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّعْوِ فِي أَيْمِيكُمْ وَلَٰكِنْ يُؤَاخِذُكُم بِمَا عَقَّدْتُمُ الْأَيْمَانَ ۖ فَكَفَرْتُمْ ۖ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِّنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْنِيكُمْ أَوْ كَسَوْنَهُمْ أَوْ حَرِيرٌ رَّقِيَّةٌ ۖ فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ يَوْمٍ ۚ ذَٰلِكَ كَفْرَةُ أَيْمِيكُمْ ۖ إِنْ دَا خَلَفْتُمْ ۖ وَاحْفَظُوا أَيْمَانَكُمْ ۚ كَذَٰلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ ۚ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ (١)

ثم أشار إلى الافتراق في الحكم بقوله وإذا كنت اليمين عقداً لم يحصل بها حل، إلا أن ينقل من موقع العقد إلى موضع الحل، ومن البين أن الشرع لم ينقح من العقد إلى الحل، فيجب بقاؤها على ما وضعت عليه، نعم لو قصد الحالف بها إيقاع الطلاق عند الحدث فقد استعملها في العقد والحل، فتصير كناية في الوقوع، وقد نواه. فيقع به الطلاق، لأن هذا العقد صالح للكناية، وقد اقتربت به النية، فيقع الطلاق. أما إذا نوى مجرد العقد، ولم ينو الطلاق التتة، بل هو أكره شيء إليه، فلم يأت بما ينقل اليمين من موضوعها الشرعي ولا نفى عنها الشرع. فلا يلزمه غير موجب الأيمان. ثم قال والمقصود أن باب اليمين وباب لإيقاع مختلفان في الحقيقة والقصد واللفظ، فيجب اختلافهما في الحكم.

أما الحقيقة فما تقدم، وأما القصد فالن الحالف مقصوده الحصر والمنع، أو التصديق أو التكذيب، والمطلق مقصوده التخلص من الزوجة من غير أن يخطر بباله حصر ولا منع ولا تصديق ولا تكذيب، فالتسوية بينهما لا يخفى حالها.

وأما اختلافهما لفظاً، فإن اليمين لا بد فيها من التزام قسمي يأتي فيه بجواب القسم أو تعليق شرطي يقصد فيه انتفاء الشرط والجزاء، أو وقوع الجزاء على

(١) الآية ٨٩ من سورة المائدة.

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

تقدير وقوع الشرط، وإن كان بكرهه ويقصد انتفاءه ولغض الإيقاع لا يتضمن شيئاً من ذلك، ومن تصور هذا حق النصور، حرم بالحق في هذه المسألة.^(١)

وفي حكم الحلف بالطلاق والفرق بينه وبين إيقاع الطلاق، تحدث بن تيمية هي الجر،^(٢) الثالث من فوائده مشيراً إلى أقوال الفقهاء إجمالاً في هذا الموضوع، مبيناً بعض الحجج مفرقة بين التعليق الذي يقصد به الإيقاع والذي يقصد به اليمين فقط، مستظهراً أن الحلف بالطلاق قسم، وهو حالف وليس موقعاً لطلاق، والتفريق كذلك بين التعليق المقصود به إيقاع الصلح والمقصود به مجرد الحلف وفي المغني لأن قدامة^(٣) وإن قال عليّ الطلاق فهو بمثابة قوله الطلاق يلزمي لأن من لزمه شيء، فهو عليه كالدين، وقد شتهر استعمال هذا في إيقاع الطلاق.

ويخلص مما تقدم، ومن تتسع أقوال فقهاء المذاهب هي صيغ الصلح، التي جرت محرى اليمين نحو «عليّ الصلح»، أن المدر في حكم وقوع الطلاق بها على العرف، وأن اختلاف الفقهاء في شأنها إنما كان بسبب اختلاف الأعراف. فإذا كان العرف لا يستعمل هذه الألفاظ في الطلاق أصلاً، لا صريحاً. ولا كنايةً، فإنه لا ينع بها شيء أصلاً، فالفتوى بإيقاع الطلاق بهذه الألفاظ وأمثالها بتتبع العرف، وإن اختلف^(٤) في اعتبارها يميناً تلزم الحائث فيها كفارة، بل إن فقهاء المذهب الحنفي نصوا على أن مثل - عليّ الطلاق أو عليّ الحرام - لا يقع بها الطلاق إذا لم يصف

(١) مرجع السابق ص ٩٢ و ٩٤ وإعلام الموقعين لاس لقيم ج ٣ ط ومبير سمشي ص ٤٦ وما بعدها.

(٢) مصبعة كردستان العلمية بلفاهرة سنة ١٢٢٨ هـ من ص ٢ حتى ٧ ومن ص ٧٥ إلى ٧٩

(٣) ح ٧ ص ٤٢٢ مع الشرح الكبير

(٤) إعلام الموقعين في الموضع سالف الذكر.

إلى المرأة، بذكر اسمها أو ضمير يعود إليها أو إشارة كذلك، ولم يذكر بهي
المحلوف عيه.

وإن جرى العرف باستعمالها من صريح الطلاق وقع بدون نية وإن استعمل
عرفاً في كنايات الطلاق وقع بالنية.^(١)

لما كان ذلك كنت الصيغة لمسؤول عنها أولاً «عليّ الطلاق لا تقبلي أحداً
منهم» يعني إخوته، لا يقع بها الصلاق، وفاقاً لهذه الأسس المستقيمة لني أوردتها
ابن القيم في المواضع السابقة وطهره عليها بن نيمية وما قال به أكثر فقهاء
المذاهب من أن المدار في ألفاظ الأيمان على العرف، على نحو ما تقدم بينه

أما عن العبارة التي صدرت من السائل أخيراً بقوله لزوجته إثر ما شجر
بينهما «أنت طالق أنت طالق أنت طالق» في نفس واحد، دون فواصل

فقد جرى نص المادة الثالثة من ذات القوانين المرقوم بأن الطلاق المقترن
بالعدد لفظاً أو إشارة لا يقع إلا واحدة، وجاء في المذكرة الإيضاحية لهذا النص
أيضاً أنه مأخوذ من فقه محمد بن إسحق ومقول عن علي وابن مسعود وعبد
الرحمن بن عوف والزبير، ونقل عن مشايخ قرطبة، ومهم محمد بن يحيى بن مخلد،
ومحمد بن عبد السلام، وبقه ابن المنذر عن أصحاب ابن عباس، وقد أفتى به
عكرمة وداود وقال ابن القيم إنه رأي أكثر الصحابة ورأي بعض أصحاب مالك
وبعض الحنفية وبعض أصحاب أحمد.

(١) المحتر لحصكفي وحاشيه رد المحتار لابن عيسى ج ٢ في لموضع السابق ص ٦٦٨
٦٧٠، وفتاوى إسلامية لمجلد الثاني الفتاوى رقم ٢٣٧ ص ٥٠١ و ٢٣٩ ص ٥٠٥
و ٢٤١ ص ٥١٠ لصدره من دار الإفتاء - صنع المجلس الأعلى لشؤون الإسلام

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

قال بن تيمية^(١) وإن طلقها ثلاثاً في طهر واحد بكلمة أو كلمات، مثل أن يقول أنت طالق ثلاثاً، أو طالق وطالق وطالق أو أنت طالق ثم طالق ثم صالق أو يقول عشر تطبيقات أو مئة طلقة ونحو ذلك من لعبرات. فهذا لعلماء من السلف و لحلف فيه ثلاثة أقوال سواء أكانت مدحولاً بها أم غير مدحول بها، ومن السلف من فرق بين المدحول بها وغير المدحول بها، وعنه قول رابع محدث منددع.

أحدها، أنه طلاق مدح لازم. وهو قول الشافعي وأحمد في الرواية، بقديمة عنه حنارها

الخرقي

الثاني، أنه طلاق محرم وهو قول مالك و أبي حنيفة وأحمد في الرواية المنأخرة التي أخبرها أكثر أصحابه، وهذا القول منقول عن كثير من السلف من الصحابة والتابعين والدين فيه منقول عن بعضهم

الثالث، أنه محرم ولا يلزم فيه إلا طلقة واحدة. وهذا القول منقول عن طائفة من السلف والخلف من أصحاب رسول الله ﷺ مثل الزبير بن العوام وعبدالرحمن بن عوف، ويروى عن علي وعن ابن مسعود وابن عباس. لهولان، وهو قول داود وأكثر أصحابه، ولهذا ذهب إلى ذلك من ذهب من الشيعة وهو قول أصحاب أبي حنيفة ومالك وأحمد بن حنبل.

وأما القول لربيع الذي قال به بعض المعتزلة والشيعة، فلا يعرف عن أحد من السلف وهو أنه لا يلزمه شيء. والقول لثالث هو الذي يدل عليه الكذب والسنة ثم استتصر في بيان الأدلة على احتساب لطلاق المتعدد لفظاً أو إشارة واحدة، كم أن ذلك وأوضحه أيضاً ابن القيم في زاد المعاد^(٢)، حيث أورد أقوال فقهاء

(١) ج ٢ من فتاوى سائلة لإشارة ص ٢٧ وما بعدها.

(٢) تحقيق محمد حمد الفقي ج ٤ ص ١٠٠ - ١٢٤.

انذهب واستدلالاتهم وبفسهه منها إلى أن عمر عمر هي هـ كـ عقوبة، ذلك عن الطلاق الثلاث بلفظ واحد، عبارة أو إشاره أم عن لطلاق لمتتابع مثل أنت طالق أنت طالق أنت طالق، فقد تحدث عنه كل من ابن تيمسنة و ابن الفيم في المواضع سالفه الذكر. كما تحدث عنه ابن حرم في، المحلى فصار^(١) فلو قل لموطوءة^(٢) أنت طالق أنت طالق أنت طالق، فإن بوى التكرير لكلمته لأولى وإعلامها هي و حدة، وكذلك إن لم سو سكراره شيئاً، فإن بوى بذلك أن كل طلقة غير الأخرى هي ثلاث، إن كرره ثلاثاً، وهي اثنتان إن كرره مرتين سلاشت، ثم اسنطر إلى بين أقوال العلماء فيما لو قل هذه العبارات للزوجة غير المدخول بها

وفي المغني لأبر قدامة^(٣) فصر فإن قال أنت طالق طالق طالق. وقال أردت لتوكيد. قبل منه لأن الكلام يكرر للتوكيد كقوله ﷺ، "فكاحها بطل باطل باطل"^(٤). وإن قصد الإيقاع وكرر الطلقات، طلقت ثلاثاً، وإن لم ينو شيئاً، لم يقع إلا واحدة، لأنه لم يأت بينهما بحرف يقتضي المعايرة، فلا يكن متغايرت

وإذا كان ذلك كان الطلاق المتتابع في نفس واحد مثل، أنت طالق أنت طالق أنت طالق أنت طالق دون النطق بما يقتضي المعايرة أو الفصل بين هذه الألفاظ المتكرره المترادفه، بما يفيد العدد وينفي قصد التأكيد، كان الطلاق على هذا الوجه وبذلك القيود من مشمولات المادة لثلاثة من القانون باعتسار أن الطلاق لمتتابع في مجلس طلاق واحد متعدد لفظاً، أو في معنى التعدد اللفظي، ذلك لأن نص هذه

(١) المسألة ١٩٥١ ص ١٧٤ ح ١٠.

(٢) موطوءة أي الزوجة المدخول بها.

(٣) لمعي ح ٧ ص ٤١٧ مع الشرح الكبير وسدر السلام لصنعاني ج ٢ ص ٢٠٩ ٢١٥.

وبيل لأوصار للشوكني ج ٦ ص ٢٢٠ إلى ٢٢٤.

(٤) رواه أحمد في صحيحه والترمذي وابن ماجة

لما كان ذلك، كان قول السائل لزوجه حين اشترى «أنت طالق أنت طالق أنت» في نفس واحد ودون انفراق هذه الكلمات بأي فاصل لفظي، أو زماني طلاقاً واحداً رجعيّاً إن كان أول طلاق واقع بينهم شرعاً، وبجور له مراجعتها إن كانت ما تزال هي عدة هذا الطلاق بقوله راحعت زوجتي إلى عصمتي، ويسمبها إن كنت له زوجة غيرها، أو بوجه إليها الخطاب إن كنت حاضرة، ويسمبها لإشهاد على الرجعة عند الأئمة الأربعة، وإن أوجب الشافعي في مذهبه القديم الإشهاد باعتبار ذلك شرطاً في صحتها. وهذا القول روي عن أحمد بن حنبل وهو من مذهب الشيعة، وتجوز مع الكراهة الرجعة بالفعل (أي بما يفعله الرجل مع زوجته في فراشهما) عند فقهاء المذهب الحنفي، ويحرم هذا عند غيرهم قبل النطق بالرجعة.

هذا، ووفاء لهذا ليس و ستطهاراً لما قضى به لقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ في المادتين الثانية والثالثة، يكون قول السائل لزوجته أولاً «علي الصلح لا تفابلي أحد منهم» بعني إخوته، من باب اليمين بالصلح، وهو لعمري لا يقع به طلاق، حتى ولو كلمت واحداً منهم أو غسلت ملابسهم أو لأحد منهم، ويقع بقوله لها ثانياً «طالق أنت طالق أنت طالق» في نفس واحد ومجلس واحد دون فاصل لفظي أو زماني طلاقاً واحداً رجعيّاً، إن كان هذا أول طلاق وقع بينهم شرعاً، وله مراجعتها إن كانت هي عدة من هذا الطلاق بالقول أو بالفعل، امتثالاً لقول الله سبحانه

﴿وَنُحَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾ (١)

(١) من الآية ٢٢٨ من سورة لقمة

من أحكام الطلاق وما يتعلق به

وقوله تعالى

((فَمَسْكُوهُنَّ مَمْرُوفٍ أَوْ سَرَخُوهُنَّ مَمْرُوفٍ وَلَا تُنْكِهِنَّ سِرًّا إِنْ يَتَّبِعْتُمُوهُنَّ))^(١)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) من الآية ٢٣١ من سورة البقرة.

من أحكام اليمين

الحلف بكتاب الله بيمين منعقدة تجب فيها الكفارة

سائل حلف يميناً على كتاب الله الكريم أنه لن يصلح زوجة ابنه في أي يوم من الأيام إذا زعلت أو غضبت وراحت بيت أبيها. وكان يقصد بهذا اليمين أنه لن يقوم بصلحها من أبيها في أي يوم نظراً لما حدث بينهما من مشاكل قبل الزواج وبعد الزواج. وقال إنه ذهب فعلاً لصلح زوجة ابنه وذلك لعدم وجود ابنه في مصر ولم يتم الصلح بينه وبين أبيها. وطلب السائل الإفادة عن الحكم الشرعي في هذا اليمين.

الإجابة

إن الحلف على كتاب الله الكريم بيمين بالله تعالى. فقد تعارف الناس الحلف به. وألفاظ الأيمان يُراعى فيها العرف وجرت أقوال الفقهاء بذلك. قال صاحب مجمع الأنهر وفي الفتح «ولا يخفى أن الحلف على المصحف الآن معارف فيكون يميناً». وقال العيني «لو حلف على المصحف أو وضع يده عليه أو قال «وحي هذا» فهو يمين. ولا سيما هي هذا الزمان الذي كثر فيه الحلف». وهو مذهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد. ومن ثم، يكون القسم الذي أقسمه الحالف على كتاب الله الكريم بأنه لن يصلح زوجة ابنه إذا زعلت أو غضبت يميناً منعقدة، وتجب فيها لكفارة إذا حنث الحالف. ولما كان الحالف قد توجه لصلح زوجة ابنه من أبيها، فإنه يكون قد فعل المحلوف عليه وحنث بذلك في يمينه، فتجب عليه كفارة اليمين. وهي المبينة في قوله تعالى

﴿لَا يُؤَاجِدُكُمْ اللَّهُ بِالنَّعْوِ فِي يَمِينِكُمْ وَلَنْ يَكُنْ يُؤَاجِدُكُمْ بِمَا عَقَدْتُمْ لِلْأَيْمَنِ

وَكَفَرْتُمْ بِطَعَامِ عَشْرَةِ مَسْكِينٍ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ

فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَّةٌ نِسْفَةُ أُنَامٍ ذِكْرُ كَهْرَةٍ أَيْمَانُكُمْ إِذَا حَلَفْتُمْ وَاتَّقُوا
أَيْمَانَكُمْ كَذَبْتُ يَمِينُكُمْ بَيْنَكُمْ يَتَهُ لَعْنُكُمْ تَشْكُرُونَ رَحِمَهُ (١)

فكفارة اليمين حسبما جاء في هذه الآية لكرامة هي إطعام عشرة مساكين،
ويُجزئ في إطعام كل مسكين ما يُجزئ في صدقة الفطر، وذلك بإعطاء كل مسكين
نصف صاع من قمح «والصاع بالكيل المصري قدحان وثلاث»، ويجوز في مذهب
الإمام أبي حنيفة إخراج القيمة نقدًا، فإن لم يطعم عشرة المساكين، فبفسخهم
الكساء المتعارف الذي نجور فيه الصلاة فإن لم يستطع الصعام ولا الكسوة،
فليصم ثلاثة أيام متتاليات

وهي كفارة واحدة عند الأئمة أبي حنيفة ومالك والشافعي، وفي إحدى
الروايات عن الإمام أحمد، وعنه رواية أخرى فحواها أنه تجب على من حلف
بالمصحف وحنث في يمينه بكل آية منه كفارة. والأخذ بما اتفق عليه الأئمة الثلاثة
والرواية الأولى عن الإمام أحمد أولى. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٨٩ من سورة المائدة

من أحكام النسب

رأي دار الإفتاء في مشروع المبادئ العامة الخاصة بالمولودين دون زواج شرعي

ما حكم الشرع فيما يسمى بمشروع المبادئ العامة المتعلقة بمساواة الأشخاص المولودين دون زواج وعدم التمييز ضدهم والذي نصه،

حيث أنه في ميثاق الأمم المتحدة أن شعوب العالم قد أعلنت تضامنها بإيمان جديد تجاه الحقوق الأساسية للإنسان هي سبيل كرامته وقيمه الإنسانية ومساواته في الحقوق وأيضا المرأة، وأيضا الدول الكبيرة والصغيرة، وأيضا مراعاة التقدم الاجتماعي وإنشاء الظروف الجيدة لحياة أفضل في ظل حرية أوسع.

حيث إنه، طبقا لنصوص الميثاق، إن أحد أهداف الأمم المتحدة هو تنمية وتشجيع واحترام حقوق الإنسان والحرريات الأساسية للجميع دون تمييز في أصولهم أو في جنسهم أو في اللغة أو الدين.

حيث إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعلن بأن كل إنسان مولود حرا ومتساويا في الكرامة والحقوق وأن كل واحد يستطيع أن يتمتع بكل حقوقه وحرياته الموجودة في الإعلان دون التمييز بين أحدهم.

حيث إنه نفس مبدأ الحماية الاجتماعية لكل طفل مولود في أثناء الزواج أو خارج الزواج قد أعلن في الإعلان الدولي لحقوق الإنسان في عام ١٩٧٩ وفي الفقرة ٢ من المادة ٢٥ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومؤيدا بالفقرة ٢ من المادة ١٠ من المعاهدة الخاصة بحقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمادة ٢٤ من المعاهدة الخاصة بالحقوق المدنية والسياسية.

حيث أنه يجب بذل المجهودات بكل الوسائل الممكنة لكي تسمح لكل إنسان بالاستمتاع بحقوق المساواة غير المتصرف فيها التي يجوز اقتراحها.

حيث إن الجزء الأساسي من شعوب العالم يتكون من أشخاص مولودين خارج الزواج وأن كثيرا منهم «نتيجة ولادتهم» قد أصبحوا ضحايا التمييز القانوني أو الاجتماعي الموجه

الفاصول الإسلامية - الجزء الثاني

إليهم في أنفسهم وضد أمهاتهم غير المتزوجات. كل هذا يصبح ضد مبادئ المساواة وعدم التمييز التي ذكرت في ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات العالمية الخاصة بحقوق الإنسان. والاتفاقيات العالمية حول إنهاء كل أشكال التفرقة العنصرية والاعلان العالمي لحقوق الإنسان وعلان حقوق الطفل.

لهذه الأسباب، فقد أعلنت المبادئ العامة التالية بهدف إنهاء هذا الشكل من التفرقة،

- ١- كل شخص مولود له الحق في بنوته لأمه ولأبيه الذي يجب أن يعترف به شرعا.
- ٢- إن واقعة ميلاد طفل تقيم بنفسها بنوة الطفل إلى أمه في مواجهة المرأة التي ولدت الطفل.
- ٣- البنوة الأبوية يجوز أن تقام شرعية بطرق مختلفة. ويشمل هذا الاعتراف الإرادي. والافتراض القانوني والاعتراف القضائي وعملية البحث عن الأبوة لا تخضع لأي وقت أو ميعاد.
- ٤- ويفترض أن الزوج هو الأب لكل طفل يولد من زوجته، ومن المدرك أنه ولد في أثناء الزواج. وهذا الافتراض لا يمكن إنهاؤه بقرار قضائي مبني على أن الزوج ليس الأب.
- ٥- كل شخص ولد من ابوين تزوج أحدهما الآخر بعد ميلاده يعتبر ثمرة زواج.
- ٦- كل شخص ولد نتيجة زواج أو يعتبر ميلاده نتيجة زواج أو على أثر زواج لاحق لوالديه يعتبر طفلاً شرعياً فيما عدا إلغاء الزواج.
- ٧- عند إقامة البنوة، فإن كل شخص مولود خارج الزواج يخضع للأنحة القانونية مساوية لشخص ولد في أثناء الزواج.
- ٨- كل شخص مولود خارج الزواج حيث أقيمت بنوته تجاه والديه له الحق في حمل اسم العائلة طبقاً للوائح المطبقة بالنسبة للأشخاص المولودين في أثناء الزواج. إذا لم تقم البنوة إلا من ناحية الأم، فإن المولود له الحق في أن يحمل اسم عائلة أمه، مضافاً إليه عند الاقتضاء، بطريقة لا تظهر واقعة ميلاده أنه مولود خارج الزواج.

- ٩- الحقوق والواجبات التي للشخص المولود لها نفس القوة سواء أكان هذا الطفل مولوداً في أثناء الزواج أو دون زواج، بشرط أن تكون بنوته قد أقيمت ما عدا قراراً مخالفاً للمحكمة في صالح الطفل المولود دون زواج. وسوف تقام السلطة الأبوية طبقاً للوائح الواجب تطبيقها في حالة الطفل المولود في أثناء الزواج، إذا كانت بنوة المعني قد أقيمت تجاه أبويه، أو بواسطة أمه فقط إذا كانت بنوته لأبويه لم تقم.
- ١٠- مسكن كل طفل مولود دون زواج وبعد أن تكون قد أقيمت بنوته تجاه والديه تحدد حسب اللوائح المطبقة للطفل أثناء الزواج. إن لم تقم البنوة إلا تجاه الأم فإن اللوائح الخاصة تضمن في كل حالة مسكناً للطفل.
- ١١- عند إثبات بنوة الطفل، فإن كل شخص مولود خارج الزواج يتمتع، فيما يختص بالنفقة، بنفس الحقوق التي يتمتع بها الشخص المولود في أثناء الزواج. وأن الميلاد خارج الزواج يعتبر ليس له تأثير على نظام أولوية الدائنين.
- ١٢- عند إقامة البنوة، فإن كل شخص مولود دون زواج له نفس حقوق التوريث مثل الشخص المولود في أثناء الزواج وأن الحدود القانونية بحرية التصرف بالوصية يضمنان نفس الحماية للأشخاص الأهلين في الميراث عنه مثل الأشخاص المولودين في أثناء الزواج.
- ١٣- جنسية شخص ما ولد خارج الزواج تتحدد طبقاً للقواعد المطبقة للأشخاص المولودين في أثناء الزواج.
- ١٤- المعلومات الواردة في سجل المواليد أو سجلات أخرى تحتوي على معلومات متعلقة بحالة الأشخاص، التي يمكن أن تظهر واقعة الميلاد خارج الزواج، لا تسلم إلا لأشخاص أو سلطات تكون لها مصلحة قانونية في هذه المعلومات أو البيانات وذلك بفرض معرفة بنوة المعني في حالة الأشخاص المولودين خارج الزواج. وكل تعيين من شأنه أن يعطي معنى مبهماً يستبعد.
- ١٥- عندما يحتوي التشريع القومي على نصوص متعلقة بالتبني فإن الطفل المولود خارج الزواج لن يخضع لأي حد يميز النصوص المطبقة حول تبني طفل مولود في أثناء الزواج في الحالتين، يكون له نفس النتائج.

١٦- كل شخص مولود خارج الزواج يتمتع بنفس الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية لأي شخص مولود في أثناء الزواج. وعلى الدولة ان تقدم مساعدة مادية أو خلافة إلى الاطفال المولودين خارج الزواج.

الإجابة

إن من أول ما عني به لإسلام هي بناء لمجتمع السليم أن بصمن وجود الطفل الإنساني من "نوة مشروعة"، وأن يلنقي الألوان عى مثل كمله، ومقدر أن هذه المنى الكاملة لا تكون إلا في إطار عقد رواج صحيح. ومن هنا، وضع الإسلام معايير لروح الصحيح تمكناً للأسرة ونشياً لدعائم لأمان والوفق بين الزوجين، ثم بينهما وبين أولادهم مفصلاً آثار هذا العقد الهام في بناء لإنسان وتقويم حياته

وفي نضاق هذا لعقد، كانت مواجهة الإسلام لمسألة نسب لطفل من قبل الولادة، فكر لمثل الحق الكامل في إنجابه من رجب وامرأة في صلة شرعية ليحمل رسالة الخير إلى الناس، وليكون سلسلة من لفضائل تصل بالإنسان إلى حر الدب، ولا يكون كذلك إلا إذا صمنا له لعناية والرعاية وبعدنا به عن الإهمال لدي يؤول به إلى لتشرد. ولا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا تكدينا من ولادته لمولد الذي يراه الإسلام. ومن أجل هذا منع به الرنا وحرمة وسماه فاحشة وساء سببلاً. وحتى لا يقع الرنا وبالنالي لا يوجد لقصء بتشردون في لشوارع وتفتصح بهم العورات، ويصبح ثمرة الرنا صفلاً سبباً فقد لأب وقد تتحلى عنه، الأم، من أجل هذا كله، حرم لإسلام لصلة لحسنة بين الرجب والمرأة دون عقد روح مشروع. فقد جاء في القرآن الكريم

﴿ وَلَا تَقْرَبُوا الرِّبَاَ ۚ إِنَّهُ كَانَ فَحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ۚ ٢٢ ﴾ (١)

(١) الآية ٢٢ من سورة الإسراء

وبهذا، فقد أراد الإسلام أن يكون الطفل من زواج شريف طاهر إتماماً للترابط بين الزوجين في حياتهم وحميةً لهذه الصفوة من أن تهمل أو أن تنسى أو تُترك للشرد.

وميزة الإسلام في هذا أنه باعد بين المسلمين وبين خط التجربة حين رُسى نظام الأسرة وحقوق الأطفال على نسس قوينة قومها لزواج، وحين حرم الصه غير لمشروعة بين لذكر والأنثى «الربا»، فعندرها جريمة ضد المجتمع تستحق العقاب الصارم. وبصره البطر عن كون الزاني منزوجاً أو غير منزوج، فرص عقوبة رادعة على مرتكبها. ومع هذا، جعل ثبوت هذه الجريمة فضاءً رهيناً بقيود صارمة حتى لا يساء استغلالها.

ولقد نظم الإسلام حقوق الأولاد المولودين في ظل عقد الزواج الصحيح. ومن أحر حمية حقوقهم في نسب إلى الأب لزم المطلقة ألا تتزوج باخر غير مطبقها إلا بعد مضي فترة محددة من طلاقها سماها فترة عدة. فصر بذلك الأسبب عن الاختلاط ومنع من إشاعة الفضائح، ثم فرص العقوبات على الانهات الباطنة.

وبخلص من هذا إلى أن الإسلام حريص في تشريعه على أن يكون الطفر لإنساني نتيجة صلة مشروعة هي عقد لزواج بين الرجل والمرأة. ورب على قيام هذا العقد مع تحقق البقاء الحسي بين الزوجين - ثبوت نسب الطفل لمولود في ظل هذا العقد. وكان من لقواعد التشريعية في هذا الصدد قول الرسول ﷺ «لولد لفرش» أي أنه متى تم عقد لزواج استتبع ثبوت نسب دون حاجة إلى دليل اخر سوى ثبوت التلاقي بين الزوجين مع صلاحيتهم الجنسية، وأن تمصي بين العقد والولادة أقل مدة حمل سوى وهي ستة أشهر.

وإذ كانت المادة الثانية من الدستور المصري قد نصت على أن الإسلام دين لدولة، وكانت مسائل الأحوال لشخصية ومنها، وقعات النسب ثبوتاً وبقياً واثار كل ذلك تحكمها قواعد لتريعة الإسلامية على الوجه المذكور في المادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ١٩٣١/٧٨ بلائحة ترتيب لمحاكم الشرعية، كان حتماً النظر في المبادئ الواردة في إعلان لمشار إليه على هدى وفي نطاق تلك القواعد

ولم يكن الزن «الصلة بين لرجل و لمرأة بغير عقد رواج» محرماً في، لتريعة لإسلامية فقد أهدر نسب لطفل المولود لمرأة لصلة غير زوجية إلى أب، وإنما ينسب فقط لأمه التي يثبت ولادتها إياه، سواء أثبت ذلك بإقرارها أو قضاءً بطرق لإثبات المقررة هي القسوم كما أن نسب لطفل لمرأة الرب لا يثبت للأب إلا باعترافه بنسبه، وبشروط ألا يصرح بأنه أبه من لزن لأن لتريعة لا تقر النسب بهذا الطريق.

وعلى ذلك، فإن نسب لطفل لوالديه لذين أنجباه في ظل عقد زواج ثبت معاداً لهذه القواعد كما أن نسبة لطفل لمر ولدته وثبوتها لها واقعة طبيعية متى ثبتت الولادة قابلاً بترتيب عسها كل الآثار القانونية بالنسبة لهذه الأم بغض النظر عن عدم ثبوت نسبة لطفلها لأب معين.

ثم إن السوءة تثبت في سطاو لقانون لمصري «لتريعة لإسلامية» باعتراف الأنوين إرادياً، وتثبت لنسب قضاءً بطرق الإثبات لمقررة قانوناً، أما لافتراض القانوني، فلا يثبت لنسب به إلا إذا ولد لطفل في ظل عقد رواج وبالتطبيق لأحكام لتريعة إلا لا يقصر هذا لنسب بغير محرد من لأب أو جحوده، بل لابد لنفيه بعد ثبوت الفرش بين الزوجين من حكم لقضاء بذلك بناءً على دليل صحيح غير لإقرار، لأن لقانون لمصري بهذا الاعتبار «لتريعة لإسلامية» يجعل النسب من النظام العام، فلا يقصر بالجحود كما لا يرتد بالرد ولا يفسخ بعد ثبوته.

من أحكام النسب

ولم يرد في ثبوت نسب الطفل الذي يتزوج والداه بعد مولده - بند ٥ و ٦ من الإعلان - عراف الأب بهذا النسب إذا كانت ولادته قبل عقد الزوج أو بعده بمدة تقل عن سنة أشهر، لأنه في هذه الأحوال، يكون قد ولد قبل سنوء لعلاقته لشرعية، فإذا لم يعترف الأب بنسبه لا يحقه.

وعن البند ٧، فإنه لا مساواة بين الطفل الشرعي بسيحة عقد زوج من والديه وبين طفل ولد إثر علاقة غير لرواح. إذن هذا الأخير ليست له أنه حقوق قيس أحد غير أمه التي ولدت له. حتى لو عترف به رجل ونسبه إليه مصرحاً بأنه من الزنا، فإن نسبه لا يحقه، ولا يترتب على عترفه هذا أية حقوق من نفقة وحضانة أو ميراث، ولا ينتسب إلى عائلة هذا المهر، وإذا ثبتت لبطوة قضاء نجاه و لذي الصل بالطرق المقررة في لقنوس على غير أساس الزنا بل على أساس عقد لرواح، ثبت نسبه إليهم. وكان لهذا لصل كل الحقوق المقررة لطفل المولود ثمرة عقد زوج واقعي ولقد تقدم القول بأنه في حال عدم ثبوت نسب الطفل لأب، فإنه ينسب لأمه، ويحمل اسمها واسم أسرتها، كما أن عبهم كل الحقوق من نفقة وحضانة، ويرثهم ويرثونه بهذا الاعتبار. ويقرر لقنوس ما جاء في ختام البند ٨ خلو واقعة ميلاد من أن الطفل مولود خارج الزواج

ولا يمارس الرخص أي سلطه أو حق على طفل لم يثمره من رواج حقيقة أو عتباراً بالحقة بنسبه حتى لو كان هذا لأب معروفاً ما دام النسب إليه لم يتم في نطاق الأحكام الشرعية المشار إليها.

ومسكن الطفل لنسب النسب مكفول قانوناً على أبيه وهي حال ثبوت النسب من الأم فقط، تكون هي لمرمة قانوناً بأسكنه، و لجمال كذلك بالنسبة لنفقة تأو عها، بما في ذلك م لمرمة من دو، وعلاج ومصرفات بعيم وكل أوجه لرعاية

لنى تستلزمها تربيته وحياته. أما فى حال عدم سوت السب بالوالدين أو بالأُم، فإن الدولة تتحمل نفقات هذا الطفل لقيط فى مؤسستها كما لا يقر لقانون المصري توريث المولود من غير زواج إلا من والده وأسرته؛ فطالما لم يثبت النسب صحيحاً للأب، فلا إرث بينه وبين هذا الطفل.

أما التصرف بالوصية، فهو حائز فى حدود ثلث الأموال التى تركها الموصى المورث بعد سداد ما قد يكون عليه من ديون، ولا يشترط لصحة الوصية ثبوت النسب، بل للموصى أن يعقد تصرفه بالوصية لأى إنسان.

وفى خصوص الجنسية فإن اكتسابها بالولادة أمر تابع لشوب النسب لوالديه أو لأمه فقط على الوجه المبين فى قانون الجنسية المصري.

والدولة تقوم برعاية الأطفال المولودين دون عقد زواج «البقطاء» وتلحقهم بأسر سبة تتكفل بتربيتهم حتى ينشؤوا بشاة أسرية، غير أن السريعة لإسلاميه مع هذا لا تقر التننى ونحرمة وأساس هذا قول الله تعالى

« مَا جَعَلَ اللَّهُ بَعْضُ رِجَالٍ مِنْ فَئِمَةٍ فِي حَوْفِهِ وَمَا جَعَلَ رُؤُوحَكُمْ لِّى تُطْهِرُونَ مِنْ أُمَّهَاتِكُمْ وَمَا جَعَلَ دُعَاءُكُمْ نِسَاءَكُمْ دِكُّكُمْ فَوَلُّكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ وَاللَّهُ بِقَوْلِ الْحَقِّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ لَا تَدْعُوهُمْ لِأَسَائِهِمْ هُوَ قَسَطُ عَبْدِ اللَّهِ فَإِنْ لَمْ تَعْلَمُوا نِسَاءَهُمْ فَحَوُّكُمْ فِى الدِّينِ وَمَوْبِكُكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا » (١)

فلا تبني في مصر، وإنما يصبح من لم يثبت نسبه موثق له كل الحقوق المقررة قانوناً للمواطنين فيم عدا لعلاقة الأسرية التي تتبع ثبوت النسب.

وخلاصة ما تقدم إن القانون المصري في مسائل الأحوال لشخصية ومبها واقعات لنسب يحرم لعلاقة غير الزوجة بين الرجل والمرأة، ويهدر ثبوت النسب للمولود في علاقة الزنا، وإد لم يثبت نسب هـ المولود لوالدين، أو للأم وحدها على الأق، لم ينسب لأسرة ما، ولكنه مع هذا مواطن ترعاه الدولة وتكف حياته وتربيته وتعليمه، كما أن حقوقه الأساسية مكفولة، ونظراً لتحريم العلاقة غير الزوجية، فإنه لا توجد في مصر مشكلة لأولاد غير الشرعيين «القطاء»، بل هم قلة لا تمثل مشكل في مجتمع مصري إسلامي ثم إن إثبات النسب إلى الأب لا يخضع لأية قيود رسمية، بل على العكس، فإن نفى النسب هو الذي تحوطه القيود والمواقبت ضمناً لثبوت النسب، ووفقاً لما سبق تفصيله ونزولاً على فوعد القانون المستمد من أحكام لشريعة الإسلامية والتي بحكم واقعات لنسب ثبوتاً ونفياً وأثار كر دل، فإنه يتحفظ على لبنود رقم ٥ و٦ و٧ و١٢ من ترجمته الإعلان والمعنون "مشروع المبادئ العامة لخاصة بالمساواة بين الأشخاص المولودين دون روج وعدم التمييز ضدهم" أما باقي بنود الإعلان، فإنها لا تتعارض مع قانون لأحوال لشخصية «لشريعة الإسلامية» في جمهورية مصر العربية.

موقف القانون المصري من تبني مصري مسلم لأجنبي

السفارة المصرية في بون طلبت موافاتها بالرأي نحو موقف القانون المصري من تبني مواطن مصري مسلم لشخص بالغ ألماني هو هي الحقيقة ابن لزوجته من زواج سابق؟

الإجابة

إن التبني بمعنى استلحاق شخص معروف النسب أو مجهول النسب ونسبته إلى ملحقه مع التصريح من هذا الأخير بأنه يتخذه ولداً له حال أنه ليس بولد له

حقيقة، أمرٌ محرمٌ في الإسلام ثبت بحريمه وبطلاله بقول الله سبحانه وتعالى

﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرِجَالٍ مِنْ قُلُوبٍ فِي خَوْفِهِ ۖ وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمْ لِنِسَاءٍ تُطَهِّرُونَ مِنْهُنَّ مُهَنِّكُكُمْ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ ذَلِكَمْ قَوْلُكُمْ بِقَوْلِهِمْ ۚ وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۚ ادْعُوهُمْ لِأَسْمَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ۚ فَمَنْ لَمْ تَعْلَمُوا أَسْمَاءَهُمْ فَرَحُونَكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوَالِيكُمْ ۚ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ۚ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۚ ﴾ (١)

والتبني عبر الإقرار بالنسب إذ إن المقر يعترف ببنيه ولد مخلوق من مائه بنوة حقيقية كالبنوة لثبته بفراش الزوجية ولكي يقع الإقرار بالنسب صحيحاً، يتعين توفر شروط هي

١- أن يكون لولد «ذكراً كان أو أنثى» مجهول النسب، لا يعرف له أب، فإن كان معوم النسب، فلا يصح الإقرار به.

٢- أن يكون من الممكن أن يولد مثل هذا الولد للمقر. فلو كانت سن المقر ثلاثين سنة مثلاً وسن المقر له بمثل هذا أو أكثر أو أقل بقدر يسير كان كذب الإقرار ظاهراً فلا يثبت به النسب.

٣- أن يصدق الولد المفتر هي إقراره بالنسب إذ كان مميراً بحسن التعبير عن نفسه. فإذا كذبه وأبكر نسبه إليه، فلا يثبت نسبه منه، وإذا كان الولد

(١) لايمان ٤ وه من سورة الأحزاب.

لا يحسن التعبير عن نفسه، فإنه يكفي إقرار المقر لثبوت النسب مع مراعاة الشرطين السابقين.

وخلاصة ما تقدم إن التبني محرم بنص قاطع في لقران الكريم وهو المصدر الأول للأحكام الشرعية الإسلامية، كما أن الإقرار بالنسب جائز ويقع صحيحاً بالشروط الموضحة.

وينبغي التفرقة بين التبني وبين الإقرار بالنسب حتى لا يختلط أمرهما. ويعتبر الفرق بينهما واضحاً من تحديد كل منهما على الوجه السابق بيانه، إذ إن التبني دعاء نسب لا وجود له في الواقع. أما الإقرار بالنسب، فهو ادعاء نسب واقع فعلاً لكنه غير ثابت بمراعاة تلك الشروط.

وإذا كان ما تقدم، وكان النسب في لإسلام من حقوق لله تعالى لتي تقل لتعبير القانوني الآن، في النظام العام، وكانت مسائله ومنها التبني محكومة بالفواعد المبينة في المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب لمحكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ والمادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ وهي أرجح الأقول في فقه مذهب أبي حنيفة، وكان فقه هذا المذهب بالإصافة إلى فقه جميع المذهب، لإسلامية يحرم التبني فعلاً لقول الله سبحانه في القرآن الكريم

﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَجُلٍ مِنْ قَلْبِهِ فِي خَوْفِهِ ۚ وَمَا جَعَلَ رُوحَكُمْ أَلْشَيْ
تُطْهَرُونَ مِنْهُمْ أَمْهَنِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَاءَكُمْ أَبْنَاءَكُمْ ۚ دَلِكُمْ قَوْلُكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ ۚ
وَلِلَّهِ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي لِسِينِ ۚ دَعْوُهُمْ لِأَنَابِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ ۚ

فَمَنْ لَمْ يَعْلَمْوْا ءَاتَاءَهُمْ فَارْحَوْهُمْ فِي الدِّينِ وَمُؤَيِّدُكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ
فِيمَا أَخْصَأْتُمْ بِهِ، وَلَكِنْ مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ﴿١﴾

وعليه، فالواقعة التي تم لسؤال عنها في كتاب لسفيرة لمصرية في بون - أي
واقعة السبني من المصري لمسلم - تكون غير صحيحة في نطاق القانون المصري
للأحوال الشخصية، ويصبح لتبني مبدع لا تترتب عليه أية آثار. كما أنه لا يصح
لهذا المصري الإقرار بنسب ذلك، لرجل البائع إليه لأنه معروف، بنسب فعلاً
باعتباره من زوجته من زواج سابق، فهو معروف الأب ومن ثم، فم تنوهر في
الإقرار بنسبه الشروط سالفة الذكر.

لما كان ذلك

فمن لقانون المصري للأحوال الشخصية لا يجيز التبني ولا بقره ويعتبره
منعماً إذا صدر من شخص تحكمه قواعده.

﴿ وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلًا ﴾ (٢)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الايتان ٤ و ٥ من سورة الأحزاب.

(٢) من الآية ١٢٢ من سورة النساء.

حكم الأطفال غير الشرعيين في القانون المصري

سفارة هولندا تتساءل عن حكم القانون المصري في خصوص الاعتراف بالأطفال المولودين خارج مراسم الزواج «غير شرعيين»؛ لأن المعلومات القانونية لديها في هذا الموضوع أن القانون المصري الإسلامي لا يعرف أي شكل عن الاعتراف بشرعية الأطفال، كما جاء ذلك في فقه «لاند جبرتش شتوتجارت» في ألمانيا بتاريخ يناير سنة ١٩٧١، مع أنه بمراجعة المادة ٣٥٠ من القانون المصري الخاص بالأحوال الشخصية طبقاً للمذهب الحنفي، يكون الاعتراف «طبقاً لهذه المادة» بنسب الطفل بالنسبة للرجل مجدياً تماماً. وانتهت مذكرة سفارة هولندا إلى طلب تأكيد الموقف القانوني لاعتراف رجل بنسب طفل إليه وأثر ذلك على جنسية الطفل إذا كان الأب المعترف بالنسب مصري الجنسية.

الإجابة

إن لقانون لعام الذي يحكم مسائل النسب ومنها إقرار الرجل ببنة طفل هو أحكام لشريعة إسلامية ممثلة في أرجح الأقوال في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة ولا يرجع في هذا الشأن لقواعد أي ديانة أخرى في مصر باعتبار أن النسب في الإسلام من حقوق الله تعالى لمقابلة لأصلاح النظام العام الذي لا تجوز مخالفته. وذلك هو ما تقضي به المادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ و المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥.

وبخصوص فقه هذا المذهب تقضي بأن يثبت النسب بإقرار الرجل ببنة طفل مجهول النسب إن لم يكذبه العقر أو لعادة، ولم يصرح المقر بأن لولد المقر بنسبه «دكراً كان أو أنثى» ولده من زنا وصدقه المقر له في ذلك متى كان وقت الإقرار من أهل التصديق - بأن يكون - على لأقر مميّز (سن التمييز سبع سنوات فماكثر). فإذا لم يكن المقر له مميّزاً، ثبت النسب من المقر متى ستوفيت تلك الشروط دون التوقف على موافقة المقر له.

وهذا هو ما جاء به نص ١/٣٥٠ من الأحكام الشرعية في الأحوال الشخصية المشار إليها في مذكرة لسفيرة، حيث قد جرت عبارة هذا النص بأنه

إذ أقر الرجل بسوء غلام مجهول النسب وكان في السن بحيث يولد مثله لمثله وصدقه الغلام إن كان مميزاً يعبر عن نفسه أو لم يصدقه، يثبت نسبه منه، ولو أقر بينوته في مرضه، وتلزمه نفقته وتربيته ويشارك غيره من ورثة المقر ولو جحدوا نسبه، ويرث أيضاً من أبي المقر وإن جحده.

هذا ويُشترط أيضاً أن يكون المقر بالغاً عاقلاً، فلا يقبل الإقرار من المعتوه أو المحنون وقواعد لفقته لحنفي المعمول به قضاءً في منازعات النسب لا توجب على المقر بالنسب بيان وحه ثبوته وسببه، وهل هو من صحيح بك ح أو من سفاك. ولكن - كما تقدم - إذ صرح المقر بأن سبب البنوة المقر بها هو زنا لا يثبت النسب بهذا الإقرار حتى لا ينشأ الطفل لمقر بنسبه في مستقبل حياته مصحوباً بأنه ولد من زنا - أو غير شرعي، ولأن البنوة نعمة ولا تذلل النعمة بالمحرم شرعاً، إعمالاً لقول الرسول ﷺ «الولد للفرش وللعاهر الحر» والمقصود بالفرش عقد الزواح الصحيح المقترن بالمعاشرة الزوجية.

لذلك كان ذلك يكون اعتراف رجل بنسب طفل إليه مقبولاً ومثبتاً لنسبه بالشروط سلفة لبيان ولأنه بها إجمالاً في نص المادة ١/٣٥٠ من الأحكام الشرعية، المسؤول عنها بمذكرة سفارة هولندا.

وإذا صدر الإقرار بالنسب بتلك لشروط من أب مصري الجنسية، كتسبب الطفل لمقر بنسبه الجنسية المصرية وفقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٧٥ بشأن الجنسية المصرية (المادة الأولى - فقرة ثانياً - وفقرة ثالثاً أ)، والله سبحانه وتعالى أعلم.

التبني محرم شرعاً

سائل متبني ابن شقيق زوجته منذ ولادته، وكبير الطفل وأصبح يقرب من العاشرة من عمره، وأنه يرغب في تسمية الطفل باسمه، وإن والدي الطفل لا يمانعان في ذلك. وطلب السائل الإفادة عما إذا كان هذا العمل جائزاً شرعاً أم لا؟

الإجابة

التبني هو استلحاق شخص معروف النسب إلى غير أبيه أو سبلحق مجهول النسب مع التصريح بأنه يسخده ولداً وليس بولد حقيقي له. هذا لتبني كان معروفاً في الجاهلية، فلم جاء الإسلام أبطله وقضى عليه، وفي ذلك يقول الله سبحانه وتعالى في كتابه العزيز

﴿ مَا جَعَلَ اللَّهُ لِرَحُلٍ مِّن قُلُوبٍ فِي خَوْفِهِ ۚ وَمَا جَعَلَ أَرْوَاحَكُمْ أَلَّتِي يُصْهِرُونَ مِنْهُنَّ يُنْفِتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعَاءَكُمْ أَسْمَاءَكُمْ ۚ دِكُّكُمْ فَوَلَّكُمْ بِأَفْوَاهِكُمْ ۚ وَأَنَّهُ يَقُولُ الْحَقُّ وَهُوَ يَهْدِي السَّبِيلَ ۚ ادْعُوهُمْ لِأَبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ اللَّهِ ۚ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوا ءَابَاءَهُمْ فَرَحْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَاكُمْ ۚ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ ۚ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ۚ ۝ (١)﴾

والنبي بهذا المعنى غير الإقرار بالنسب المستوفي للشروط الشرعية. ولما كان الطاهر أن السائل قد تبني ابن شقيق زوجته منذ ولادته، فإن هذا التبني وقع بطلاناً، ولا يثبت به نسب له لصبي إليه لأنه معروف النسب فعلاً. ولقرر شرعاً أن النسب حق لله تعالى لا يفسح ولا يرتد بالرد بعد ثبوته. والتبني بهذا الوصف

(١) الآية ٤ وه من سورة الأحزاب

الورد بالسؤال محرم في الشريعة الإسلامية بنص القرآن الكريم في آيات لمشر إليها، ولا يترتب عليه أية أثر شرعاً ولا قانوناً لأنه باطل. ومن أصراره أنه يدخل على الأسرة من ليس منها، وهي هذا اختلاط الأنساب وضيق لحرمات الله. وإذا كان السائل يريد تربية الطفل والإنفاق عليه من ماله لخص، فهذا عمل عظيم وخير كبير. وإذا أراد الاسترداد من هذا الخير، فليهب لهذا الولد ما يشاء من أمواله هبة باقذة بشروطها، ويوصي له بحزء منها وصية صحيحة شرعاً وقانوناً كل ذلك دون تغيير لنسب الولد مع بقائه منسوباً لأبيه ومما ذكر بعلم لحوب عن لسؤال وسه سبحانه وتعالى أعلم.

نسب بعد الطلاق

أحد الأشخاص أوقع الطلاق على زوجته بتاريخ ١٢/١٠/١٩٧٨ وكانت يوم الطلاق في فترة الحيض، ثم ترك الزوج مطلقته مدة كان أثناءها بالخارج ثم عاد بعد ذلك من الخارج بتاريخ ١٢/٧/١٩٧٩ حيث علم من أهل زوجته أنها حامل فردها إلى عصمته وسافر مرة أخرى إلى الخارج دون أن يعاشرها. ولما عاد في يوم ٢٧/١٠/٧٩، فوجيء بأن زوجته قد وضعت مولوداً ذكراً في ١٩/٨/١٩٧٩ كما هو ثابت في شهادة المولود، وقد ثار الشك لدى جميع أفراد الأسرة وفي نفس الزوج أيضاً؛ كيف يمكن أن يستمر الحمل مدة تزيد على التسعة أشهر؟ فالثابت بيقين أن الزوج لم يمسه زوجته المذكورة منذ طلاقها في ١٢/١٠/١٩٧٨ حتى تاريخ ميلاد الطفل المذكور ١٩/٨/١٩٧٩. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي، وهل يعتبر هذا الولد ابناً شرعياً أم ابن سفاح؟ وهل من حق هذا الزوج أن ينكر بنوته؟

الإجابة

اتفق الفقهاء على أن أقل مدة لحمل ستة أشهر واختلفوا في أكثرها. وقد كان القضاء يجري على أن أقصى مدة الحمل عامان وفقاً للفقهاء الحنفية حتى صدر القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ ببعض أحكام لأحوال الشخصية لمخوذة أحكامه

من فقه بعض المذاهب الإسلامية. ونصت المادة ١٥ منه على أن أكثر مدة الحمل سنة من ناربع الطلاق أو الوفاة ولد كانت الزوجة المسؤول عنها قد طبقت في ١٧ أكتوبر ١٩٧٨ ووضعت لحمل في ١٩/٨/١٩٧٩ يكون هذا الحمل على فراش الزوجية من قبل الطلاق، ويثبت نسبه من المطلق بقوة لقرينة الشرعية «الولد لفراش» ولا يقبل منه شرعاً إنكره، أما أن الزوجة كانت حائضاً قبل الطلاق، فإن من لفقهاء من يقول إنه يتأتى الحمل مع الحيض، وقد يكون دم لدى كان يرل على المطلقة وقت الطلاق دم استحاضة لا يمتنع الحمل معه، ومن هذ يعلم لجوب إد. كن الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

التلقيح الصناعي في الإنسان

ما حكم الإسلام في استعمال التلقيح الصناعي في الإنسان على الوجه التالي:

أولاً: إذا أخذ مني الزوج ولقحت به الزوجة التي لا تعمل بشرط وجود الزوجين معا.

ثانياً: إذا أخذ مني رجل غير الزوج ولقحت به الزوجة التي ليس بزوجه مني أو كان منيه غير صالح للتلقيح.

ثالثاً: لو أخذ مني الزوج ولقحت به بويضة امرأة ليست زوجته ثم نقلت هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة صاحب المنى لأن هذه الأخيرة لا تفرز بويضات.

رابعاً: إذا أخذت بويضة امرأة لا تحمل ولقحت بمنى زوجها خارج رحمها «أنابيب» ثم بعد الإخصاب:

أ- تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى.

ب- وإذا كان مكان «الأنابيب» حيوانات تصلح لاحتضان هذه البويضة أي تحل محل رحم هذه الزوجة.

خامساً: ما وضع الزوج الذي يوافق على هذا العمل؟ وما وضع الزوج الذي يتبنى اطفالا ولدوا بواحد من تلك الطرق، أو يستمر مع زوجته التي لقحت بمنى رجل آخر؟

سادساً: ما حكم الطفل الذي يخرج بهذه الطرق؟

العناوين الإسلامية - الجزء الثاني

سابعاً، ما هو وضع الطبيب الذي يجري مثل تلك الأعمال؟
الإجابة،

قال الله سبحانه وتعالى

﴿ وَهُوَ الَّذِي خَلَقَ مِنْ نَفْسٍ ذَكَرَةٍ نَفْسًا وَنَبَأَ صَفُوحًا فَخْلَهُ نَسَبًا وَصِهْرًا وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا ۝ ﴾^(١)

في هذه الآية أمر الله سبحانه على عباده بالنسب والصفه، وعلق الأحكام في
لحر والحرمة عليهم ورفع قدرهما، ومن أجل هذه لمة كانت المحافظة على النسب من
المقاصد الضرورية لتي استهدفها أحكام الشريعة الإسلامية، وهي هذا قال حجة
الإسلام الإمام العزالي

« إن جلب المنفعة ودفع المضرّة مقاصد الحق وصلاح الخلق في تحصيل
مقاصدهم، لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود لشرع، ومقصود لشرع
من الخلق خمسة، وهو أن يحفظ عليهم دينهم وأنفسهم وعقلهم ونسلهم ومآلهم،
فكل ما يتضمن حفظ هذه الأصول الخمسة فهو مصلحة، وكل ما يفوت هذه
لأصول الخمسة فهو مفسدة ودفعها مصلحة»^(٢).

ومن أجل ضرورة المحافظة على النسب شرّع الله النكاح وحرّم السفاح

﴿ وَمَنْ ءَيْنَيْهِ - أَنْ حَقَّ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ رُوحًا لَتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَحَقَّ بَيْنَكُمْ

مُودَّةٌ وَرَحْمَةٌ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْتَكُرُونَ ۝ ﴾^(٣)

(١) الآية ٥٤ من سورة الفرقان.

(٢) كذب المستصفى لعزالي ج١ ص ٢٨٧.

(٣) الآية ٢١ من سورة الروم.

فَإِنْ لَمْ نَعْلَمُوا أَنَاءَهُمْ فِرْحُونُكُمْ فِي الدِّينِ وَمَوْلَايَكُمْ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ حُجَاجٌ
فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ وَلَكِنْ مَا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ وَكَانَ اللَّهُ عَفُورًا رَحِيمًا ﴿١﴾

وبهذا لم يعترف الإسلام بمن لا نسب له ولم يسخره قهراً في نسب قوم يابونه.
ولما كانت عناية الإسلام بالأنساب والتحوط لها على هذا الوجه بدءاً بتنظيم
صلة الرجل بالمرأة واحتلاطهم ووجوب أن يكون هذا في ظل عقد زواج صحيح
تكريماً لنطفة الإنسان التي منها يتخلق الولد، قال سبحانه

﴿ فَلْيَنْظُرِ الْإِنْسَانُ مِمَّ خُلِقَ ۚ خُلِقَ مِنْ مَّاءٍ ذَاقٍ ۚ تَخْرُجُ مِنْ نَبْإِ الصُّلْبِ
وَالْتَرَائِبِ ۚ ﴾ ﴿٢﴾

﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاحٍ نُسْتَلِيهِ فَنَحْنُهُ سَمِيعًا نَصِيرٌ ۚ ﴾ ﴿٣﴾

ولا تتخلق نطفة الرجل إلا إذا وصلت إلى رحم المرأة لمستعد لقبولها، وقد
يكون هذا الوصول عن طريق الاختلاط الجسدي الجنسي، وعندئذ يكون نسب
الوليد من هذا، لاتصال موصولاً بأبيه متى كان قد تم في ظل عقد الزواج لصحيح
«الولد لفرأش» وقد يكون عن صريق إدخال نطفة الرجل في رحم المرأة بغير
الاتصال الجسدي.

(١) الايتان ٤ وه من سورة الاحزاب

(٢) الايات من ٥ ٧ من سورة الطارق.

(٣) لابة ٢ من سورة الانسان.

ففي شرح المنهاج لابن حجر الشافعي وحواشيه «وإنما تجب عدة النكاح... بعد وطء... أو بعد استدخال منيه «أي الزوج» المحترم وقت إنزاله و استدخاله.. ومن ثم لحق النسب.. أما غير المحترم عند إنزاله بأن أنزله من زنا فاستدخلته زوجته وهل يلحق به ما استنزله بيده لحرمة أولاً للاختلاف في إباحته كل محتمل والأقرب الأول فلا عبرة به ولا نسب يلحقه، واستدخالها من بطفة زوجها فبه عدة ونسب كوطء الشبهة»^(١) وعق في حاشية الشرواني في هذا الموضع على قول الشارح «وقت إنزاله و استدخاله» بقوله «بل الشرط ألا يكون من زنا» وفي فروع الدر المختار للحصكفي وحاشية رد المحتار عليه لابن عابدين^(٢) «دخلت منيه في فرجها هل تعتد؟ في لبحر بحثاً نعم لاحتياجها لتعرف براءة الرحم وفي لنهر بحثاً إن ظهر حمها نعم وإلا لا..» وعق ابن عابدين بقوله «أي مني روجها من غير خوة ولا دخول.. ولم أر حكم ما إذا وطئها في دبرها أو أدخلت منيه في فرجها ثم طقه من غير إيلاج في قسها وهي تحرير لشفعية وجوبها فيهما، ولا بد أن يحكم على أهل المذهب به في الثاني، لأن إدخال المنى يحتاج إلى تعرف براءة الرحم أكثر من مجرد لإيلاج.» ثم نقل عن البحر عن المحيط ما نصه «إذا عالج الرجل جاريته فيما دون الفرج، فأنزل فأخذت الحارية ماءه في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فعقلت لجارية وولدت فالولد ولده والجارية أم ولده له. فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب البحر ويؤيده أيضاً إثباتهم العدة بخوة المجبوب وما ذلك إلا لتوهم العلوق منه بسحقه».

وفي التعليق على عدة الموطوءة شبيهة قل ابن عابدين^(٣) «.. ومنه ما في كتب الشافعية إذ أدخلت منياً فرجها ظننه مني زوج أو سيد عيها العدة كالموطوءة

(١) ج ٨ ص ٢٣٠، ٢٣١ في كتاب العدة.

(٢) ج ٢ ص ٩٥٠ و ٩٥١ في باب العدة.

(٣) المرجع السابق ص ٩٣٩ والبحر الرئق لابن نجيم شرح كنز الدقائق ص ١٢٨ ج ٤.

بشبهة، قال في البحر ولم رَه لأصحابه والفو عد لا تأباه لأن وحيها لعرف بره الرحم.

هذه لأقول لفقهاء تصريح بأن شغل رحم المرأة بنطفة لرجل وحدثت الحمى فد يحدث بغير الاتصال العصوي بينهما وتترتب عليه الأثر الشرعية من عدة ونسب.

وإذا كان ذلك، وكان لفقهاء، قد رتبوا على إدخال الزوجة مني زوجها في موضع التناسل منها، وكذلك لجارية إذا أدخلت مني سببها وحميت، ثبتت النسب من الزوج أو من لسبب ووجوب العدة، نعين النظر فيما جاء بهد الطلب من تساؤلات على هدي ما تقدم.

عن السؤال الأول،

لما كان الهدف لأسمى من لعلاقة الزوجية هو التوالد حفظاً للنوع الإنساني، وكانت الصلة العنصرية بين الزوجين ذات نوافع غريزية في جسد كل منهما، أضحي هذا لتوصل والاختلاط هو الوسيلة الأساسية والوحيدة لإفضاء كل منهما بما ستكون في جسده واعتمل في نفسه حتى تستقر النطفة في مكنن نشوئها كما أراد الله، وبالوسيلة التي خلقها في كل منهما، لا يعدل عنها إلا إذا دعت داعية، كأن يكون بواحد منهما ما يمنع حدوث الحمل بهذا الطريق لجسدي لمعان مرضاً أو فطرةً وخلقاً من الخالق سبحانه.

فإذا كان شياً من ذلك، وكان تلقيح الزوجة بذات مني زوجها دون شئ في استبداله أو اختلاطه بمي غيره من إنسان أو مطلق حيوان جاز شرعاً إحراء هـ، التلقيح، هذا ثبت النسب تخريجاً على ما قرره الفقهاء في القول المتقدمة من وجوب العدة وثبوت النسب على من استدخلت مني زوجها في محل التناسل منها.

الفتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

عن السؤال الثاني،

تلقيح لزوجة بمني رجل آخر غير زوجها - سوء، لأن الزوج ليس به مني أو كن به ولكنه غير صالح - محرم شرعاً لما يترتب عليه من الاختلاط في الأنساب، بل ونسبة ولد إلى أب لم يخلق من مائه، وفوق هذا ففي هذه الطريقة من تلقيح إذ، حدث بها الحمل معنى الزنا ونتائجها، والزنا محرم قطعاً بنصوص القرآن والسنة.

عن السؤال الثالث،

وصورته تلقيح بويضة امرأة بمني رجل ليس زوجها ثم بقى هذه البويضة الملقحة إلى رحم زوجة الرجل صاحب هذا المني، هذه الصورة كسابقتها تدخل في معنى الرب، والولد الذي يتخلق ويولد من هذا الصنيع حرام سيقين، لالتقائه مع الرذ المبشر في اتجاه واحد، إذ أنه يؤدي مثله إلى خضلاط الأنساب، وذلك ما تمنعه الشريعة الإسلامية التي تحرص على سلامة أنساب بني الإنسان، ولا ابتعاد به عن الزنا وما في معناه ومؤداه.

ذلك لأنه وإن كان المني هو للروح ولكنه - كما هو معروف - لا يتخلق إلا بذن به وحين التقائه ببويضة الزوجة، وهذه الصورة، فتقدت فيها بويضة الزوجة وحي، ببويضة، امرأة أخرى. ومن ثم، لم يكن الروحة حرثاً في هذه الحال لزوجها مع أن الله سمي الزوجة حرثاً له فقال

((يَسْأَلُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ))^(١)

(١) من الآية ٢٢٣ من سورة لقطة

فكل ما تحصن به المرأة لا بد أن يكون نتيجة الصلة المشروعة بين الزوجين سواء باختلاط أعصاب لتناسل فيهما كالمعتاد أو بطريق استدخل مبيته إلى ذات رحمها ليتخلق وينشأ كما قال الله سبحانه

﴿تَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونٍ مُّمَّهَّنِكُمْ حَقًّا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾^(١)

وإذا كانت البويضة في هذه لصورة ليست لزوجة صاحب المني وإنما لامرأة أخرى لم يكن نتائجها جزءاً من هذين الزوجين، بل من الزوج وامرأة محرمة عليه فلا حرث فعلاً، أو اعتبراً بين الزوجين ينبت به الولد فصارت هذه لصورة هي معنى الزنا المحرم قطعاً كسابقتها.

عن السؤال الرابع:

أ- هل يجوز أن تؤخذ بويضة الزوجة التي لا تحمل وتلقح بمني زوجها خارج رحمها «أنايب» ويعد الإخصاب والتفاعل بينهما تعاد البويضة الملقحة إلى رحم هذه الزوجة مرة أخرى؟

في هذه لصورة إذا ثبت قطعاً أن البويضة من الزوجة و لمني من زوجها وتم تفعلهما وإخصابهما خارج رحم هذه لزوجة «أنايب» وأعيدت البويضة ملقحة إلى رحم تلك الزوجة دون استبدال أو خط بمني إنسان آخر أو حيوان، وكان ههنا ضرورة طبية دعبة لهذه الإجراء كمرض بالزوجة يمنع لاتصال لعضوي مع زوجها أو به هو فام المنع، ونصح صبيب حادق مجرب بأن الزوجة لا تحمل إلا بهذا الطريق، ولم تستبدل الأبيوية التي تحصن فيها ببويضة ومني الزوجين بعد

(١) من الآية ٦ من سورة الزمر.

تفقيحهما، كن الإحراء، المسؤول عنه هي هذه الصورة جئراً شريعاً، لأن الأولاد نعمة وربية وعدم الحمس لعنق وإمكان علاجه أمر جئراً شريعاً، بل قد بصبر واجب في بعض المواضع، فقد جاء أعرابي فقال يا رسول الله أنتدوي؟ قال نعم، فإن الله لم ينزل داء إلا أنزل له شفاء، عمه من عمه وجهله من جهله^(١). رواه أحمد، فهذه لصورة والصورة في السؤال لأول من باب التداوي مما يمنع لحمل والتداوي بغير المحرم حائر شريعاً، بل قد يكون التداوي واجباً إن ترتب عليه حفظ النفس أو علاج العقم في وحد من الزوجين.

ب- هل يجوز أن تحل مكان «الأنابيب» حيوانات تصلح لاحتضان هذه البويضة، أي تحل محل رحم هذه الزوجة لحين أو لفترة معينة يعاد الجتين بعدها إلى رحم ذات الزوجة؟

إنه لما كان لتلقيح على هذه الصورة بين بويضة الزوجة ونطفة زوجها يجمع بينهما في رحم أنثى غير الإنسان من الحيوانات، فإذا مرت هذه البويضة للمقحة بمراحل النمو التي قال عنها القرآن الكريم

﴿ثُمَّ حَمَلَتْهُ نُطْفَةٌ فِي قَرَارٍ مَكِينٍ ﴿٢٠﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا لُطْفَةً عَلَقَةً فَخَلَقْنَا أَلْفَةً مُصَفًّى فَخَلَقْنَا الْمُضْغَةَ عَظْمًا وَكُفَّيْنِ الْعِظْمَ لَحْمًا ثُمَّ أُنشَأْنَاهُ خَلْقًا عَرَبًا ﴿٢١﴾ فَتَنَازَرْتُمُوهُ وَالْوُجُوهُ لَهَا أَشْجَارٌ كُنُوزٌ ﴿٢٢﴾ ثُمَّ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ﴿٢٣﴾﴾^(٢)

(١) انتهى الأحمد وشرحه نبل الأوطار لشوكاني ج ٨ ص ٢٠٠ في أبواب الطب.

(٢) الايتان ١٣ و ١٤ من سورة المؤمنون.

سيكتسب هذا المخلوق صفات هذه الأنثى التي عتدى بدمها في رحمها و تئلف معها حتى صار جزءاً منها، فإذا تم خنقه وأن خروجه يدب على الأرض، كان مخلوقاً آخر. ألا ترى حين ينزو الحمار على الفرس وتحمل، هل تكون ثمرتهما لواحد منهما؟^(١) إنه يكون خلقاً آخر صورة وطبيعة هذا إن بقيت البويضة بأنثى غير الإنسان إلى حين فصالها، أما إن انتزعت بعد التخصق ونبتعات الحية فيها وأعيدت إلى رحم الروجة، فلا مرء كذلك في أنها تكون قد اكتسبت الكثير من صفات أنثى الحيوان التي احتواها رحمها، فإنه كان غذؤه وكساؤها ومأواها، ولا مزية في أن هذا المخلوق يخرج على غير طباع الإنسان، بل على غرار تلك التي حنضه رحمها، لأن وراثته لصفات والطباع أمر ثابت بين السلالات حيوانية ونباتية، تنتقل مع الوليد وإلى الحفيد، ذلك أمر قطع فيه العلم ومن قبله لإسلام يقول الله تعالى

((أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ))^(١)

يدلنا على هذا نصائح الرسول ﷺ وتوجيهاته في اختبار لروجة، فقد قال "تخيروا لنطفكم ونكحوا الأكفاء".^(٢) وقال «إياكم وخضراء الدمن»، وهي المرأة لحسناء في المنبت السوء.^(٣) هذه التوجيهات لبوية تشير إلى عم لوراثته، وأن إرث الفضائل أو الرذائل ينتقل في السلالة. ولعل لحديث الشريف الأخير واضح الدلالة في هذا المعنى، لأن لفظ «الدمن» تفسره معاجم اللغة بأنه ما تجمع وتجمد من السرجين وهو روث لماشية، فكل ما نبت في هذا الروث وإن بدت خضرته ونصرته إلا أنه يكون سريع الفساد، وكذلك المرأة الحسناء في المنبت السوء تنطع

(١) من الآية ١٤ من سورة الملك.

(٢) فتح لدرى شرح صحيح البخاري ج ٩ ص ١٠٢ باب في النساء خير.

(٣) رواه لدارقطني من حديث أبي سعيد الخدري، إحياء علوم الدين، ج ٤ ص ٧٢٤.

على ما طبعت عليه لحمها وغديب به. ولعل بطرة الإسلام إلى علم الوراثة تتضح جلياً من هذا الحوار الذي دار بين رسول الله ﷺ وضمضم بن فتادة إذ قال «يا رسول الله إن مرأتي ولدت علماً أسود، قل هل لك من إبل؟ قال نعم، قال فما ألوانها؟ قال حمر قال هل فيها من أورك؟ قال نعم، قال فأنى ذلك؟ قال لعله نزع عرق، قال فلعل ابنك هذا نزع عرق»^(١).

وبهذه نرى أن تلك البويضة الملقحة التي نقلت إلى رحم أمي غير إنسان تأخذ منه ما لا فكل لها منه إن قدرت لها الحياة والديب على الأرض، وبذلك إن تم فصله ودرج هذا المخلوق على صورة الإنسان، ولا يكون إنساناً بالطبع. والواقع، ومن يفعل هذا، يكون قد فسد خليفة به في أرضه، ومن لفواعد النبي أصلها فقهاء الإسلام أحداً من مقاصد لشريعة أن درء المفسد مقدم على جلب المصالح، لأن عتاء الشرع بالمنهيت أشد من عتائه بالمأمورات يدل على هذا قول الله سبحانه

﴿ وَتَقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾^(٢)

وقول رسول الله ﷺ «إد أمرتكم بشيء، فأتوا منه ما استطعتم، وإد نهيتكم عن شيء، فاجتنبوه»^(٣).

وإذا كن في لتلقيح بهذه الصورة مفسدة أبة مفسدة، فإنه يحرم فعله.

(١) رواه البخاري ومسلم عن أبي هريرة بلوغ المرحم لاس حجر لعسقلاني، وشرحه سبل لسلام للصعاني ج ٣ ص ٢٤٦ هي باب العان.

(٢) من الآية ١٦ من سورة التغابن

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم الحنفي في القاعدة لرابعة.

عن السؤال الخامس:

تقدم القول بجواز التلقيح بالطريقة المبينة في السؤال الأول وبالطريقة المبينة كذلك في الفقرة الأولى من السؤال الرابع بشرط التحقق قطعاً من تلقيح بويضة الروجة بمبي زوجها دون غيره ودون اختلاطه بمبي رجل آخر أو مبي أي حيوان، وبشرط وجود داعٍ وضرورة لسلوك واحد من هذين الطريقين، كأن يكون بأحد الزوجين مانع يعوق الحمل عند اختلاطهما عضوياً.

وتقدم القول كذلك بأن باقي طرق التلقيح المطروحة في هذه تساؤلات محرمة، إما لأنها في معنى الزنا وإما درءاً لمفاسد التي تحملها.

لما كان ذلك فإن الزوج الذي يبني أي طفل بفصل وكان الحمل به بإحدى الطرق المحرمة، لا يكون ابناً له شرعاً لأنه مشكوك في بؤته له، بل يكون مقطوعاً ببغبه حين تكون الطفرة من رجل آخر أو حيوان، وبهذا يكون أشد نكراً من التبني بمعنى أن بسبب لإنسان إلى نفسه ولدٌ يعرف قطعاً أنه ابن غيره، لأنه مع هذا لمعنى قد التقى مع الزنا، والزوج الذي يقبل أن تحمل زوجته طفلة غيره سواء بالزنا الفعلي أو بما في معناه كهذا التلقيح رحر فقد كرامة الرجال، ومن ثم فقد سمّاه الإسلام ديوثاً، وهذا هو شأن لرجس الذي يستدعي روجة لقحت من غيره بإحدى هذه الطرق لمحرمة التي لا تقرها الشريعة، لأنها تبتغي في أحكامها كمال بني الإنسان وبقائهم هذا علاوة على أن، لتبني على أية صورة قد حرّمه القرار في محكم آياته كما تقدم القول في ذلك.

عن السؤال السادس:

لما كان ما تقدم كس كل طفل ناشئ، بالطرق المحرمة قطعاً من التلقيح الصناعي حسب تقدم بيانه لقيطاً لا ينسب إلى أب جبراً، وإنما ينسب لمن حملت

العتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

به ووضعت به باعتباره حالة ولادة طبيعية كولد الزنا الفعلي تماماً إذ يسبب لأمه فقط.

وهذا نضع أمم الأزواج حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه سمع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يقول حين نزلت آية المتلاعنين

أيما امرأة دخلت على قوم من ليس منهم، فليست من الله في شيء ولم يدخلها^(١) الله جنته. وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه - أي يعلم أنه ولده، احتجب الله عنه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين^(٢).

هذا قضاء الله على لسان رسوله ﷺ

﴿ فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾^(٣)

عن السؤال السابع،

ما هو وضع الطبيب الذي يجري التلقيح بهذه الصور؟

إن لإسلام أباح التدوي من العلل والأمراض. ففي الحديث الشريف "قلت لأعراب يا رسول الله لا يتداوى" قال نعم عباد الله تداووا، فإن الله لم يضع داءً

(١) تعليق ورد هذا الحديث في طبعه لسبل السلام ج ٣ ص ١٩٥ سطر ١٢٠ من أسفل الله حنه"، وارجوع إلى السبني ج ٣ ص ١٧٩. لمصعة لمصرية بالأهرم بغيره مصدراً لسبل السلام تبين أن هذا الحديث ورد سطر عن أبي هريرة أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول حين نزلت آية المتلاعنين أمم امرأة أدخلت على قوم رجل ليس منهم فليست من الله في شيء ولا يدخلها جنة، وأيما رجل جحد ولده وهو ينظر إليه احتجب الله عز وجل منه وفضحه على رؤوس الأولين والآخرين يوم القيامة.

(٢) بلوغ المرام وشرحه سبل السلام ص ٢٤٦ ج ٢ في باب العن.

(٣) من الآية ٦٣ من سورة النور.

لا وضع له شفاء أو دواء، إلا داء واحدًا. قالوا يا رسول الله، وما هو؟ قال لهم: ^(١) "وَحَاءٌ يُضَاءُ أَنْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَالَ "لِكُلِّ دَاءٍ دَوَاءٌ، فَإِذَا أُصِيبَ دَوَاءٌ لَدَى بَرِيءٍ بِإِذْنِ اللَّهِ تَعَالَى". ^(٢)

لما كان ذلك كان لتداوي بالمباح مُرًا جائزًا في الإسلام، بل قد بصر واجب حفظًا لنفس الإنسان من الهلاك، فإن الطبيب هو الوسيلة إلى لتداوي بتشخيص الداء ووصف الدواء تبعًا لخبرته وتحرينه وعلمه. ومن ثم، كانت مسؤوليته إذا قصر أو أهمل أو سلك طريقًا محرماً في الإسلام. وإذا كان الطبيب هو الخبير الفني في إجراء التلقيح الصناعي أيًا كانت صورته تعين أن ينظر إلى كل صورة يجريها حتى يحدد وصعه ومسؤوليته شرعاً، فإن كانت لصورة مما تنهى تحريمه فصلاً على الوحة المسب في الأجوبة عن الأسئلة الثاني والثالث والفقرة (ب) من السؤال الرابع، كن الطبيب أثمًا وفعله محرماً، لأن الإسلام إذا حرم شيئاً حرم الوسائل المفصلة إليه حتى لا تكون دريعة للتلبس بالمحرم. ولقد أشار القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة إلى أساس قاعدة سد الذرائع بتحريم الوسائل المؤدية إلى المحرم. فهذا قول الله تعالى

﴿ وَلَا تَسْأَلُوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسْأَلُوا اللَّهَ عَدُوًّا بَعِيرٍ عِلْمٍ ۖ ﴾ ^(٣)

(١) رواه ابن ماجه والترمذي وصححه عن أسامة بن شريك

(٢) رواه مسلم عن جابر، منقلى الأحبار وشرحه ديل الأوصار لشوكسى في باب إباحة

التداوي ج ٨ ص ٢٠٠

(٣) من الآية ١٠٨ من سورة الأنعام.

الفتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

وقول الرسول ﷺ، الذي رواه أربعة من صحبته "لعن الله الحمر وشاربها وساقياها وبيئتها ومبتئعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه".^(١)

ففي الآية الكريمة تأصيل لقاعدة سد الذرائع، فقد نهت عن سب الهة المشركين حتى لا يعتلوا ويخنوا هذا ذريعة لسب الله ورسوله. وفي الحديث الشريف دليل على أن من أعان على محرم كان أثماً ثم مرتكبه، ولقد حرم الإسلام النظر إلى محاسن المرأة الأجنبية أو الخلوة بها. لأن الخلوة والنظرة من وسائل الوقوع في المحرم وهو الرنا. كما حرم على المسم المشي إلى مكان ترتك فيه الكبائر كحانة الخمر أو بيت لقمار حتى لا يقع فيه. ومن هه لقبيل، جاء الحديث الشريف أن رسول الله ﷺ قال "إن من كبر الكبائر أن يلعن الرجل ولديه. قلل يارسول الله وكيف يلعن الرجل ولديه؟ قال بسب الرجل أو الرجل فيسب أباه ويسب أمه".^(٢)

وإذا كان ذلك وكانت هذه لصصوص وغيرها من القرآن الكريم والسنة الشريفة قد وصفت أصلاً قوياً هي سد لذرائع، فمتى أدى العمر أو الوسيلة إلى محرم، صار محرماً كذلك.

لما كان ذلك فإذا أعين لصبيب بعلمه وعمه في التلقيح الصناعي على حصوله بالصورة غير المشروعة بل والمحرم بالبيان السالف، يكون نماد - كما تقدم - ما كن وسيلة للمحرم يكون محرماً شرعاً، ويكون كسبه في هذه الحال كسباً محرماً غير مشروع، وعليه أن يقف عند الحد لمباح، وهو منحصر هي تنقيح بويضة زوجة بنطقة روجها بدخالها، رحمها، أو باستنباتها بعد التلقيح هي «أنبوبة» إلى حين، ثم

(١) رواه أبو داود، المنتخب من السنة، لمجد النسخ، من مصبوعات المحسن الأعلى لشؤون إسلامية.

(٢) رواه البحري ومسم عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهم

تستدخل في رحم ذات لزوجة، كما هو مبين في الجواب عن السؤال الأول والفقرة الأولى «أه من السؤال الرابع وبالشروط المبينة فيهما.

إد تم ذلك، كان العمل مشروعاً لا إثم فيه ولا حرج ولا حذر من اختلاط الأنساب أو وقوعه في دائرة الزنا، لأن النحوق دم من أن المني والبويضة للقوقن لروحين فقط لم يختلطا بمني إسان آخر أو مني حيوان، وبهذا يقع في دائرة إباحة التدوي التي قد تكون سبيلاً للرزق بولد شرعي تمتد به ذكرى ولديه بعد ممانهما، ومن بعد أن تكتمل به سعادتتهما النفسية والاجتماعية في هذه الحياة، وقد بدوم وتتأكد بينهما المودة والرحمة بهذا المولود الشرعي.

هذ، ولا يغيب عن الببل أن الإسلام في تكريمه للإسب و لحفظ على نوعه واستمرار سبله يعمر لأرض إلى أن يشاء الله، حريص على أن يعيش في أسرة متودة منحابة متعارفة لا جماعات تقطعت وصالها ونحت عصباتها وعاصت أرحامها، فهو بأمر بتكوين الأسرة ويحمل الوالدين عبء ولادهما صغاراً من التعليم والتربية الجسدية والنفسية والعمية وطرق اكتساب المال الحلال، ويضع على عاتق الأب ولابة النظر في مصلحة أولاده وإن رتفعت ولاية الجبر عليهم ومن هذه الولاية أن يكسبهم خبرته في لحية ويتولى الصبح والإرشاد.

ومن هها، لا يجوز في نفاق الإسلام الانطلاق في عمل التلقيح الصناعي، يعنى نقر مني الرجل أي رجل، وتلقيحه ببويضة امرأة أبة امرأة، لأن تلك تجارب تصح لتحسن السلالات ومحله بين أنواع مختلفة من الحيوان لا تعرف لها أباً ومن النبات تسمق سيقانه حامةً وثير الثمرات وذلك أمر مشروع ومن هنا كان القول الحكيم القديم

" ليتيم من ابن آدم من مات أبوه، ومن الحيوان من مات أمه".

العناوين الإسلامية - الجزء الثاني

هنا نحن نطفد في مجال لتفتح الصدعي في إيسار ونشأ مسنودع
«سكا» نسنحلب فيه طف لرحال الأدكياء أو بوي الأجسام لأقوياء لتلقح بها أنثى
رسبقة القوم، سريعة الفهم لإنراء لصفات في لجس لتسري كن هذا شرأ مسنصيرأ
على نظام الأسرة ونذير بنهاء الحياة الأسرية كما أردها لله فمن باب سيد لدرائع،
وحفظاً لروبط الأسرة وصوباً للأسسب، بحرم الإسلام الانصلاق في لسفيح الصاعى
لوالد لإسان ولا يجبره - كما سبق - إلا بين الروحين بالشروط المتقدم بيته.

وسيلاً لهذه النوك وحه لإسلام لإسان إلى المحافظة على قوة نسه،
وسلامه بنفسه وجسده، وذلك ببحسب حنبر كل من انزوحين للأخر، وإلى
لاعتراب في الزوح، بمعنى ترك لرواج بين بوي لقربى القريه حتى لا يصوى
لنسل ويضعف، كم قل عمر بن لخصب باصحا إحدى لقنائر «فأضويم،
فأنكحو لعرائب». وقيل قديماً بنات العم أصبر والعرائب أنحب هذه هي
لمعايير المشروعة التي يقرها الإسلام للحفظ على النسل، نسر لإسان سيم
فوي، لا تلك التي ينادى بها بعض لناس مقلدين أقواماً أعونهم المدية ونعمسوا
فيها وتحسوا من كل قم الدين، فحسبو لإسان ونسه مزرعه تجارب كآية مررعة
لبنات و الحيون مع أن الله قد كرم الإنسان وأعلى قدره وسخر له ما في
السموات والأرض قال تعالى

«يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا تَحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا
أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ كَلِمَةٍ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَهُ الْخَشِرُونَ ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ فَإِنَّهُ لَا
يُصِيبُ الَّذِينَ ظَنَّمُوا مِنْكُمْ حَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ ۚ» (١)

(١) لايتان ٢٤ و ٢٥ من سورة الأنفال.

من أحكام اعتناق الإسلام

تغيير الاسم ليس شرطاً للدخول في الإسلام

رجل إنجليزي مسيحي كاثوليكي يرغب في اعتناق الإسلام، ويطلب إفاذته عما إذا كان تغيير اسمه إلى اسم إسلامي يعتبر شرطاً لتمام إسلامه أولاً؟

الإجابة

اتفق جمهور علماء المسلمين على أن الإسلام والإيمان عند الله تعالى نطق باللسان وعمل بالأركان. ويريدون بهذا أن الأعمال شرط تمام الإسلام، ثم إن أركان الإسلام هي المينة في الحديث عن ابن عمر رضي الله عنهما قل سمعت رسول الله ﷺ يقول "بني الإسلام على خمس شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، والحج، وصوم رمضان"^(١). والدخول في الإسلام يكون بالنطق بالشهادتين والتبرؤ من الأديان كلها سوى الإسلام، فإذا كن الداخل في الإسلام بصرانياً، نبراً من البصرانية، وشهد بأن عيسى عليه السلام عبد الله ورسوله، ويشهد كذلك بأنه دخل في الإسلام، ولا يشترط في كل ذلك النطق باللغة العربية، بل بأي لغة يحسن الحديث بها. وأن يعتقد الداخل في الإسلام أنه عقيدة وشرعية وعمل.

وعسى هذا، فهل يشترط تغيير اسم معتنق الإسلام إلى اسم إسلامي أو أن هذا ليس من الشروط الضرورية لدخول في الإسلام؟ بالنظر في الأحاديث النبوية الشريفة وأقول الفقهاء، نرى أن تغيير الاسم ليس من الشروط الضرورية للدخول في الإسلام، غير أنه لما كان العرف قد جرى بأن بيانة الشخص يستدل عليها ظاهراً من اسمه، وبقدر العرف كذلك على أن للمسلمين أسماء تجري بينهم ولكل

(١) روه البخاري ومسلم.

ديانة أخرى كاليهودية والمسيحية أسماءً كذلك يتعارفونها، فالأولى للداخل في الإسلام أن يتخذ له اسمٌ من أسماء المسلمين لأنه مظهر من المظاهر الإسلامية، ولأن العرف السليم له في الإسلام اعتبار في الأحكام الشرعية، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الإسلام الثابت لا يزول بالشك

أحد الأشخاص اعتنق الدين الإسلامي بموجب إشهاد رسمي رقم ٧١٠٠ بتاريخ ١٦/٦/١٩٧٥ وغير اسمه، وتقدم بطلب لإدارة الشركة التي يعمل بها لاتخاذ اللازم لإخطار الجهات الرسمية بهذا التغيير، وفعلاً تم تغيير الاسم في سجلات الشركة، وفي أثناء اتخاذ باقي الإجراءات بالنسبة للتأمينات الاجتماعية عاد هذا الشخص وقدم طلباً بأنه وقع تحت ضغوط رجال الدين المسيحي وتسلموا منه إشهار الإسلام بعد أن وقع عليه بالتنازل. كما قدم طلباً للشركة لإعادة اسمه إلى ما كان عليه لإنهاء المشاكل المترتبة على إشهار إسلامه، بعد أن قرر أن إسلامه لا رجوع فيه، وأنه في القلب وأمره مع الله سبحانه وتعالى. وقد طلبت منه الشركة أن يقوم بإلغاء إشهار إسلامه، فلم يتمكن. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع، وهل يجوز أن تعيد الشركة اسمه إلى ما كان عليه أم يظل كما هو بالاسم الجديد؟

الإجابة

المقرر شرعاً أن المسلم يعتبر مرتدّاً عن الإسلام إذ نطق بكلمة الكفر صريحاً أو تلمظ بما يقتضي الكفر لجحوده حكماً معوماً بالضرورة في الإسلام، كما إذا نكر فرضية الصلوات الخمس، أو صلاة الجمعة، أو صوم شهر رمضان، أو سبى الزنا، أو فعل ما يقتضي الكفر، ومتى ثبت، رتداد المسلم عن الإسلام على هذا الوجه ترتبت عليه الآثار المقررة شرعاً، ولما كان الظاهر من السؤال أن الشخص المسؤول عنه قد اعتنق الإسلام صئعاً مختاراً وأشهر ذلك رسمياً، واتخذت الشركة التغييرات اللازمة في سجلاتها بوصفه مسلماً، ثم إنه تقدم بطلب

آخر راغياً العودة إلى اسمه الأول، وأن هذا كان لوقوعه تحت ضغط رجال الدين المسيحي الذين تسلموا منه إشهار لإسلام بعد أن وقع عليه بالتنازل.

لما كان ذلك، فإن هذا لا يعتبر ردة عن الإسلام بالمعنى السابق ذكره، ولأن المقرر شرعاً أن الرجل المسلم لا يخرج عن الإسلام إلا جحود ما أدخله فيه، ثم ما ثبت يقيناً أنه ردة، إذ الإسلام الثابت لا يزول بالثبوت. وعلى ذلك، فلا يحوز للشركة أن تسايره فيما طب. ومن هذا يعم الجواب إذا كان الحال كمن ورد بالسؤال.. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ردة

طلبت وزارة التربية والتعليم إبداء الرأي فيما يقتضي اتخاذه قبل السيد / أ. ك. أ. المدرس بمديرية التربية والتعليم بالقليوبية واعتناقه الديانة المسيحية وتسميته باسم م. ع.

الإجابة

نفيد أن ما فعله هذا الرجل بصير به مرتدً عن دين الإسلام، وأن الحكم الشرعي يقضي بقتل المسلم الذي بدل دينه إذا أصر على رده ولم يتب ولم يرجع إلى الإسلام مبرئاً مما فعل، وهذا الحكم لا يتنافى مع الحرية الشخصية، لأن حرية العقيدة لا تستتبع الحروح عن الإسلام بمؤثرات المادة أو التصليل وإذا كان وقع الحال أن حد الردة - بقتل المرتد إذا أصر على رده - عبر منه الآن، فإن حماية المجتمع المدرسي الذي يعم فيه هذا الرجل تقضي بإزالة لعقوبات التأديبية السريعة الرادعة باعتباره صاحب فكر منح ومخالف للنظام العام الذي تأمر القوانين بالتزامه. فقد نص الساب الأول من الدستور - وهو خاص بالدولة - في المادة الثانية على أن دين الدولة الإسلام، وأن لغتها الرسمية اللغة العربية، وأن الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع، وهذا يقطع بأن نظام الدولة العام

هو الإسلام، وأن خروج المسلم عن هذا الدين يعتبر خروجاً على النظام العام للدولة، الأمر الذي يستتبع المساءلة التأديبية على هذا الجرم، وهذا الشخص بحكم عمله التربوي ووضعه بين الطلاب والمدرسين والعمال يصبح خطراً على فكر هؤلاء جميعاً من حيث إثارة الفتنة بين طوائف الأمة، بل إنه بخروجه عن دين الإسلام يعتبر قد خرج على مقتضى واجبات وظيفته التربوية لارتباطها بعقيدته وسلوكه، ولا شك أن من المخالفات التأديبية الأساسية الخروج على النظام العام للدولة - وإذا كانت شريعة الإسلام تأمر باستتابة المرتد عنها ونصحه وإزالة شبهته، فإني - وإلى أن يتم اتخاذ الإجراءات التأديبية - أقترح الآتي:

أولاً: انتداب هذا الشخص فوراً لعمل مكتبي بعيداً عن البيئة التي افتتن فيها، وإبعاداً له عن الطلاب والمدرسين والعمال الذين يعرفون ما وقع فيه
ثانياً: ستنابته ونصحه وإزالة شبهته الدينية بمعرفة أحد علماء المسلمين المختصين حتى تتضح هويته والمعريات التي تعرض لها ومن هم وراء تصليبه، فإن كثيراً من الأفكار الملحدة المستوردة تلبس لأن ثوب لدين أو لحروح عليه لإحداث الفتن والخلافات بين عنصرى الأمة الأمر الذي يجب أن يشد انتباه المسؤولين في كل المواقع.

ثالثاً: لما كان ما وقع فيه هذا الشخص مخالفاً للنظام العام للدولة، فإنه لا يُقرُّ عليه، ومن أجل هذا فواجب الإدارة ألا تسايره في تغيير اسمه وديانته في الأوراق الرسمية.

رابعاً: اتخاذ الإجراءات التأديبية ضده كموظف عمومي تربوي خرج عى النظام العام للدولة وعلى مقتضىات وظيفته بهذا الاعتبار حتى ينال جزاءه تأديبياً بعد إذ تعذر مساءلته جنائياً. هذان الله جميعاً إلى الاعتصام بالإسلام ديناً وعقيدةً وشريعةً.

ردة وعودة إلى الإسلام

إن بعض الشباب المسلم المقيم في اليونان أقدم على الزواج من مواطنات يونانيات في الكنيسة طبقاً لما تقضي به طقوس الكنيسة اليونانية، وهي تلزم هؤلاء الشباب بإعلانهم اعتناق الدين المسيحي لإتمام الزواج، وحتى يتمكنوا في ذلك الوقت من الحصول على اعتراف السلطات اليونانية بقانونية هذا الزواج وما يترتب عليه من حصولهم على حق الإقامة والعمل في اليونان.

ولقد عاد هؤلاء الشباب بعد ذلك مبدين رغبتهم في استخراج شهادات ميلاد لأولادهم من الزوجات اليونانيات، باعتبار أن الأولاد مسلمو الديانة وطالبوا إعادة إشهار إسلامهم وعقد زواجهم مرة أخرى طبقاً للشريعة الإسلامية، معلنين أن انضمامهم للديانة المسيحية أثناء زواجهم بالكنيسة كان أمراً شكلياً بعيداً عما استقر في القلب، بغية إتمام الزواج من مواطنات يونانيات لتيسير سبل العمل والإقامة في اليونان.

فما حكم صنيع هؤلاء الشباب؟ وهل كانوا بإتمام الزواج بالكنيسة ليسوا في حكم المرتدين عن الإسلام؟ وما حكم معاملة هؤلاء الشباب شرعاً فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية؟

الإجابة

إن المرتد هو البالغ العاقل الذي يرجع عن لإسلام طوعاً، إما بالتصريح بالكفر وإما بلفظ يقضي به، أو بفعل ينصممه، ومن الفعل الذي يصير به مسلم مرتداً السعي إلى كنائس المسيحية أو معابد اليهود ودخولها ودأية طقوسهم.

لما كان ذلك، وكان لطاهر من لسؤال أن شباب المسلمين لمسؤول عنهم، قد ذهبوا إلى الكنائس المسيحية اليوباسه وعلبوا اعتناق الدين المسيحي دون إكراه، وإبما طواعية بفصد الزواج ويسبر لإقامة والعمل، كان من فعر ذلك مرتداً عن الإسلام.

ولما كانت تصرفات المرتد التي تعتمد لله باطلة، فقد انعق فقهاء المسلمين على أن زواج المرتد باطل سواء تزوج بمسلمة أم كسبية

وإذ كان ذلك، كان رواح هؤلاء المرتدين، بإعلانهم اعتناق الدين المسيحي وتزوجهم طبقاً لطقوس الكنيسة رواجاً باطلاً وكانت معاشرتهم لزوجاتهم المسيحيات اليونانيات من باب الزنا في حكم الإسلام.

ولما كان المرتد عن الإسلام تقدر توبته، لأن الردة من كبائر المعاصي وقد قل الله سبحانه

﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُشْرِكْ بِاللَّهِ فَقَدْ افْتَرَىٰ إِثْمًا عَظِيمًا ٥١﴾ (١)

وقال جل شانه

﴿فَمَنْ يَعَادِيَ اللَّهَ يَنفِرُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ٥٢﴾ (٢)

وإد هداهم به وأبقى قلوبهم عامرة بالإيمان موقنةً بالإسلام واعتذرو بئهم غامروا بما قالوا وما فعلوا ابتغاء الرواج من مواطنات يونانيات، فإنه تصحيحاً لمواقفهم وتعاملهم شرعاً وقانوناً ينبع الاتي

أولاً: يشهرون توبتهم بإعلام رسمي بين يدي القنصل العام بالسفارة المصرية باليونان ويثبت في الإشهار وبعد نطقهم بئهم تابوا إلى الله سبحانه عما فعلوا وعم قالوا، وأنهم يشهدون ألا إله إلا الله وأن محمداً ﷺ رسول الله

(١) الآية ٤٨ من سورة النساء.

(٢) الآية ٥٣ من سورة الرمر.

من أحكام اعتناق الإسلام

إلى الناس كافة، وأنهم برئوا من كل دين يخالف دين الإسلام، ويستغفرون الله سبحانه من كل قول أو فعل صدر منهم مخالفاً لعقيدة الإسلام وشريعته، وذلك بعد التثبت من شخصياتهم.

ثانياً: يعقدون زواجهم من جديد على زوجاتهم المواطنات اليونانيات ولو بقيت زوجاتهم على دينهن المسيحي، لأن الله سبحانه أباح للمسلم التروح بالمسيحية واليهودية في قوله تعالى:

﴿لَيَوْمٍ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبُ وَصَعَامُ الدِّينِ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلٌّ لَكُمْ وَصَعَامُكُمْ حِلٌّ لَهُمْ وَالْخَصَّصْتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَلَمْ خَصَّصْتُ مِنَ الدِّينِ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَسَمِكُمْ إِذَاءِئْتُمُوهُنَّ حُورَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرِ مُسَفَّحِينَ وَلَا مُتَّحِدِينَ أَحَدٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ خَطَّ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْأَجْرَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ۝﴾^(١)

ويكون تجديد عقود الزواج هؤلاء الشبان وفقاً لحكم الإسلام، أي بإيجاب وقبول بأن تقول المرأة للرجل زوجتك نفسي على كتاب الله القرآن الكريم وعلى سنة محمد رسول الله، وأن يحبها الرجل فوراً قبلت زواجك لنفسي على ذلك في حضور شاهدين مسلمين، ويحوز أن يكونا مسيحيين أو يهوديين أو أحدهما غير مسلم، وأن يسمع الشاهدان الإيجاب والقبول بغية يفهمانها ويعرفان أن ما سمعاه عقد زواج.

ثالثاً: إذا كان قد وُلد لهؤلاء الشبان أولاد من الزواج الأول في الكنيسة وقبل تجديده في نطاق أحكام الإسلام يثبت نسبهم من آبائهم وتثبت ديانتهم

(١) الآية ٥ من سورة المائدة.

على أنهم مسلمون تبعاً للآباء الذين نابو عن الردة ورجعوا بالوبة مسلمين، ويؤخذ إقرارهم ببنة الأولاد إقراراً صحيحاً ثانياً رسمياً.
رابعاً: في شأن معاملة هؤلاء الشبب فيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية فإنه

قد جرى نص لمادة ١٤ من القانون المدني المصري ١٣١ لسنة ١٩٤٨ أنه في الأحوال المصوص عليها في المادتين السابقتين (١٢، ١٣) إذا كان أحد الزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج يسري لقانون المصري وحده فيما عدا شرط الأهلية للزواج.

لما كان ذلك كانت أقصى الأحوال الشخصية بالنسبة لمسؤول عنهم بحكمها القواعد الإسنادية المبينة في المواد ١٢، ١٣، ١٤ من هذا القانون في شأن تنازع القوانين من حيث المكان، والله سبحانه وتعالى أعلم.

الردة بالفعل أو بالقول

رجل كان مسيحياً وأسلم ثم تزوج بمسلمة. وقد كان لهذا الرجل قبل إسلامه جواز سفر أوشكت مدته على الانتهاء. وعهد به إلى صديق له ليقوم بتجديده واستخراج جواز سفر آخر جديد بديلاً للجواز الذي أوشكت مدة صلاحيته على الانتهاء. وقد قام هذا الصديق باستخراج جواز السفر الجديد مطابقاً للجواز القديم الذي كان له قبل الإسلام من حيث البيانات جميعها، الديانة والحالة الاجتماعية (أعزب) والاسم والسن. كما كان ثابتاً بالجواز القديم المحرر قبل الإسلام. وقد اعتذر الصديق الذي قام باستخراج جواز السفر الجديد عن هذا بأنه رغب في الإسراع في استخراج جواز سفر الزوجان إلى الولايات المتحدة الأمريكية وإقامتهما هناك حوالي عامين، لم يخالف الزوج تعاليم الإسلام. ولم يباشر أي شيء من الطقوس الدينية التي كان يباشرها قبل اعتناقه الإسلام.

ثم تصادف أن اطلعت الزوجة على جواز سفر زوجها، ولما رأت بياناته عن الديانة وغيرها تشككت في أمره، وقيل لها إن زوجها بهذا العمل. الذي باشره غيره. قد ارتد عن

من أحكام اعتناق الإسلام

الإسلام، في حين أن الزوج لم يرتد ولم يباشر أي شيء يخالف الإسلام وتعاليمه، وقد أبت الزوجة معاشرته زوجها، وتركت منزل الزوجية، اعتقاداً منها أنه باستخراجه جواز سفر بالبيانات التي كانت قبل إسلامه - التي حررت بفعل غيره - قد ارتد والعياذ بالله، وهي في الوقت نفسه متألمة من معاشرته إياها قبل علمها بما دون في هذا الجواز من بيانات. فما الحكم الشرعي في ذلك؟

وهل الزوجة محقة في تركها زوجها معتقدة رده عن الإسلام أم لا؟

الإجابة

إن المستخلص مما جاء في هذا السؤال أن الزوج المسؤول عنه لم يحرر بنفسه بيانات جواز السفر، ومنها ديانته قبل اعتناقه الإسلام، وأنه أعزب، وإما حرر تلك البيانات صديق له أباه في استخرج هذا الجواز، وأنه قد عاش مع زوجته المسلمة قرابة العامين في الولايات المتحدة مسلماً لم يخالف لإسلام أو تعاليمه، ولم يصدر منه ما يصير به مرتداً عن الإسلام.

ولم كان المرتد - في اللغة - هو الراجع مطلقاً، وفي اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية هو الراجع عن دين الإسلام، وركن لردة إجراء كلمة من كلمات الكفر على اللسان بعد الإسلام والإيمان، وشروط وقوع الردة أن تقع من مسلم عاقل يقظ طوعاً واختياراً، ويجري مجرى النطق بألفاظ الكفر كتابتها أو كلمة منها بنفسه، مدركاً معناها وممرهاها مع تحقق تلك الشروط.

فإن كان هذا الزوج لم يكتب بنفسه في أوراق جواز سفره ديانته قبل إسلامه، ولم يصدر منه منذ اعتناقه دين الإسلام ما يخرج عنه هذه العقيدة، وكان ما دون جواز السفر من فعل غيره لم يكن مسؤولاً عنه في عقيدته، فلا يعتبر به مرتداً عن الإسلام، ولا يحتاج به في هذا الشأن، لأن الردة عن الإسلام داتية، أي بفعل أو قول صادر من ذات المسلم بالشروط المتقدمة.

وإذا كان ذلك لم يكن لأحد اعتبار هذا الرجل مرتدًا بما لم يقله أو يكتبه وإنما كتبه غيره، إذ إن الإسلام والارتداد عنه - والعباد بالله سبحانه - لا بد أن يصدر من ذات الإنسان حتى تجري عليه الأحكام الشرعية المقررة على المسلم أو المرتد، ففي القرآن الكريم قوله تعالى

﴿ وَلَا تَكْسِبُ كُلُّ نَفْسٍ إِلَّا عَلَيْهَا ۖ وَلَا تَرَىٰ وَاوْدًا وَرَرًا ۚ أُخْرَىٰ ۖ ﴾^(١)

وقوله

﴿ وَمَنْ ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا ۖ وَلَا تَرَىٰ وَاوْدًا وَرَرًا ۚ أُخْرَىٰ ۖ ﴾^(٢)

وقوله

﴿ أَمْ لَمْ يُنَبِّأْ بِمَا فِي صُحُفِ مُوسَىٰ ۖ وَتَرْهِيمِ آلِ إِبْرَٰهِيمَ ۚ أُخْرَىٰ ۖ ﴾^(٣)

وإذا كان الأمر على هذا الوجه، لم يصرفه هذا الزوج مرتدًا عن الإسلام، وكانت معاشرته لزوجته المسلمة معاشرة زوج مسلم، ولم يجر لها شرعًا ترك معاشته أو معاشرته، متى كان بينا لها صدق هذه الوقائع وصدقته فيها، وما لم يكن هناك سبب شرعي آخر لاجتنانه. والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) من الآية ١٦٤ من سورة الأنعام.

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإسراء.

(٣) الآيات من ٣٦ ٣٩ من سورة البجم.

من أحكام المساجد

الاعتداء على المسجد الحرام

عن الأنبياء المؤسفة التي أذيعت صباح الأربعاء مطلع العام الهجري الجديد ١٤٠٠ هـ، وتناقلتها الصحافة عن اقتحام عدد من المسلحين المسجد الحرام بمكة عند صلاة فجر الثلاثاء، واحتجازهم عددًا من المسلمين الموجودين بالحرم للصلاة، وأنهم روعوا المصلين والطائفين وأفرعوهم عن الصلاة في حرم الله الآمن.

الإجابة

إنه لأمر محزن حقًا أن يحدث الاقتحام لحرم الله وللبلد الذي جعله الله آمنًا. ففي الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم

«إن مكة حرمها الله تعالى ولم يحرمها الناس، فلا يحل لأمرئ يؤمن بالله و ليوم الآخر أن يسفك بها دمًا ولا يعضد بها شجرة، فإن أحد ترخص لقتال رسول الله ﷺ فيها فقولوا له إن الله تعالى قد أذن لرسوله ولم يأذن لكم. وإنما أذن لي ساعة من نهار، وقد عادت حرمتها اليوم كحرمتها بالأمس». وروى الطبراني في الأوسط بسنده أن رسول الله ﷺ قال: «إن الله حرم هذا البيت يوم خلق السموات والأرض، وصاغه يوم صاغ الشمس والقمر، وما حياله من السماء حرام وأنه لا يحل لأحد بعدي، وإنما أحل لي ساعة من نهار ثم عاد كما كان». وروى ابن ماجه بسنده قول الرسول ﷺ «لا تزال هذه الأمة بخير ما عظموا هذه الحرمة حق تعظيمها، فإذا ضيعوا ذلك هلكوا» وروى الطبراني والبيهقي في الشعب عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله ﷺ قال «ستة لعنتهم، وكل نبي مجاب الدعوة، الزائد في كتاب الله، والمكذب بقدر الله، والمتسلط بالجبروت ليزل من أعز الله ويعز من أذل الله، والتارك لسنتي، والمستحل من عترتي ما حرم الله، والمستحل لحرم الله».

والأحاديث الشريفة في هذا كثيرة، كلها دالة على حرمة المسجد الحرام وحرمة لقتال فيه وحرمة مكة تبعاً له، وذلك كله جاء بياناً من رسول الله ﷺ، لما ورد في القرآن الكريم من آيات عديدة تقضي بتحريم المسجد الحرام وجعله حرماً آمناً للعاكف فيه والعابد.

وبناءً على ذلك، فإن هذه الفئة الباغية على حرم الله، أيًا كانت جنسيتها، يجب أن تنال جزاء بغيتها وعدوانها، فقد ارتكبت كبيرة الكبائر ودنست حرم الله الآمن، وروعت المصلين والطائفين والعاكفين، فوجب قتالها والقضاء عليها

وبن مفتي جمهورية مصر العربية ليدعو كافة المسؤولين المسلمين إلى لوقوف صد هذه الفئة، ويدعو المسؤولين في مصر خاصة أن يواجهوا هذا لبغي والعدوان على حرم الله بالحسم والقوة، شأن مصر في كل ما يهم المسلمين، ترتفع دائماً بمسؤوليتها فوق الواقع، وهذا هو ما يقضي به القرآن الكريم في قوله تعالى

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ الدَّاسِ نَعَصَهُمْ سَعَصٍ هَدَمَتْ صَوْمَعٌ وَبِنَعٍ وَصَوْتٌ وَمَسْجِدٌ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۝ (١) ﴾

قاتلوا هذه الفئة يعذبهم الله بأيديكم ويخزهم وينصركم عليهم ويشف صدور قوم مؤمنين، فإنها ممن جاء في شأنهم حكم الله في قوله

(١) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

من أحكام المساجد

﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسْجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَرَ فِيهِ أَسْمُهُ وَسَعَى فِي خَرَابِهَا أُولَئِكَ مَا كَانَ لَهُمْ أَنْ يَدْخُلُوهَا إِلَّا خَائِفِينَ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خَرَّ وَبُهِتَ فِي الْأَجْرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ ۝ (١) ﴾

إن حماية المسجد الحرام واجب على كل المسلمين، وهم جميعاً اثمون إن وففوا مفرحين أو مترقبين، بل على المسؤولين أبا كن موقعهم أن يمدو يد العون والمشورة لمواخاة هذا العدي على قبلة المسلمين. واسه المسعار فاستعينوا بالله واصبروا

﴿ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الَّذِينَ اتَّقَوْا وَالَّذِينَ هُمْ مُحْسِنُونَ ۝ (٢) ﴾

نزاع الملكية لإقامة المساجد جائز لولي الأمر

رجل يمتلك قطعة من الأرض، قام أعضاء إحدى الهيئات بالاستيلاء عليها عنوة وفي غيبة منه واقاموا عليها مباني. ومن ضمن هذه المباني زاوية للصلاة، وطلب السائل الإفادة عن حكم الإسلام في الصلاة التي تقام في هذه الزاوية وهل هي مقبولة أو لا؟

الإجابة

إبه إذا كان الاستيلاء على قطعة لأرض المسؤول عنها قد تم بطريق نزاع الملكية من الجهات ذات لسلطة القانونية في هذا لإقامة مرافق عامة عليها لمصالح لمسلمين كالمسجد، يكون الإسراع بذلك المرافق مشروعاً، وتصبح الصلاة في المسجد لمقام عى مثل هذه لأرض جائزة ومقبولة إن شاء الله

(١) آية ١١٤ من سورة البقرة.

(٢) آية ١٢٨ من سورة النحس.

ذلك لأن لولي الأمر - تقديرًا للمصلحة العامة - إقامة المساجد ولو اقتضى ذلك نزع ملكية مالكيها دون رضاه وقد حدث هذا في الصدر الأول للإسلام حيث أضيفت بعض المساكن المجاورة للمسجد النبوي إلى المسجد توسعةً له بعد دفع قيمتها لمالكها. وهذا ما يجب في هذه الواقعة إن كانت على هذا المثال. أما إذا كانت الأرض التي أقيم عليها هذا المسجد قد أغتصبت - بمعنى أنه لم يصدر قرار من السلطة صاحبة الاختصاص بالاستيلاء عليها، وإنما أخذت بالرغم من مالكيها - فإن المكان يصبح مسجدًا بقول مالكيه الذي أقامه جعلته مسجدًا.

إذ لا بد من الملكية الصحيحة لمكان المسجد وقت إقامته واتخاذ مسجدًا ولقد نص الفقهاء على أنه لا يصح ولا ينعقد وقف العاصب الأرض أو لعقار لذي أقمه مغتصبه واتخذ مسجدًا لانقضاء الملكية. وأنه لو استحق مكان المسجد المغصوب بأن اعتدى شخص على أرض وأقام عليها مسجدًا ثم استحققت للغير نقضت المسجدية. وقد نقل الإمام النووي أن الصلاة في الأرض المغصوبة حرام بالإجماع وأن اختلاف الفقهاء إنما هو في صحتها والثواب عليها^(١)، ونص ابن قدامة الحنبلي على هذا الإجماع أيضًا^(٢).

لما كان ذلك، فإنه لإضفاء صفة المسجدية على مكان اتخذ مسجدًا يتحتم أن يكون مملوكًا لمن أقامه مسجدًا. أما إذا لم يكن ملكًا له بأن كان قد اغتصبه حرمت الصلاة فيه ونقضت المسجدية. وللمالك الشرعي للمكان سواء أكن أرضاً أو عقاراً حيازته والتصرف فيه في نطاق القانون.

(١) المجموع شرح المذهب ص ١٦٤ بالجزء الثالث.

(٢) المغني ج ١ ص ٧٢٦.

وإذا كان ما تقدم، ففي واقعة السؤال إذا ثبت أن هذا المسجد قد أقيم على أرض مملوكة لغير من أقامه واتخذ مسجداً وما زالت مغتصبة - بمعنى أن مالها الشرعي لم يقر المسجد عليها، ولم يصدر من السلطة صاحبة الاختصاص في الدولة قرار بنزع ملكيتها واتخاذها مسجداً - يكون للمالك الحقيقي بالطرق القانونية إن له، إذ ليست لهذا المكان حرمة المساجد في الإسلام. والله سبحانه وتعالى أعلم.

التبرع من غير المسلم والمساهمة في بناء المسجد جائز شرعاً

السؤال:

عدد من المسلمين يقيمون في منطقة من مناطق نيوجرسي الأمريكية، وهم يريدون إقامة مسجد يؤدون فيه شعائر دينهم.

فهل يجوز لهم شرعاً أن يطلبوا من الكونجرس الأمريكي أن يعطي لهم مالا يقيمون به هذا المسجد؟ وهل إذا وافق الكونجرس على إعطائهم المال اللازم لإقامة المسجد، يجوز لهم إقامته بهذا المال وأداء الصلاة فيه؟

الإجابة:

إن البر والإحسان إلى الناس في الإسلام، والتعاون بينهم في الطاعات وإقامة المصالح العامة، كل ذلك جائز بين أهل الأديان المختلفة، لأنها جميعاً قد أمرت بالتراحم والتواصل والتعاون على البر. وقد صرب الإسلام المثل الأعلى بالبر بغير المسلمين، فقد روى ابن أبي شيبة عن جابر بن زيد أنه سئل عن الصدقة فيمن توضع؟ فقال في أهل ملتكم من المسلمين وأهل ذمتهم، وقال وقد كن رسول الله ﷺ يقسم في أهل الدمة من الصدقة والحمس.

ولقد أباح سبحانه في القرآن الكريم تناول طعام أهل الكتاب وتزوج نسائهم في قوله تعالى

« أَنْتُمْ أَحَدٌ كُمْ أَطَيْبَتْ وَضَعُمُ الدِّينِ أُوتُوا تَكْتَبُ حِلٌّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ
حِلٌّ لَهُمْ » وَالْمُخَضَّتُ مِنَ الْمُؤَمَّتِ وَالْمُخَصَّتُ مِنَ الدِّينِ أُوتُوا تَكْتَبُ مِنْ
فَنَلَكُمْ إِذَا تَتَيَّمُوهُنَّ أَحْوَرَهُنَّ مُحْصِينَ غَيْرَ مُسْفَحِينَ وَلَا مُتَّجِدِي أَحَدٍ
وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ، وَهُوَ فِي الْأَحْزَةِ مِنَ الْخَسِرِينَ ﴿١﴾

وتوجهنا الآية الكريمة إلى حل التعامل مع أهل الكتاب «السهود والبصاري»
وتبادل المنافع معهم وإباحة طعامهم صياغة وشراء والتزوج من نسائهم.
هذا، وليست مساهمة غير المسلمين في إقامة المساجد بالمثل بأعلى شأن من
هذه لمباحات في التعامل بصر القرآن، الكريم مع غير المسلمين.
ثم إن عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه وهو من خلفاء المسلمين العلماء
العاملين كتب إلى عامله على البصرة كتاباً، ومما جاء فيه «... وانظر من قبلت من
أهل الذمة قد كسر سبه وضعفت قوته وخلت عنه المكاسب، فأجر عيه من بيت مال
المسلمين ما يصلحه»^(٢)، ومعه جعل لمن هد حاله راتباً دورياً ولا بدعه حتى
يطلب بنفسه.

وبهذا الأساس، فالفقهاء مذاهب الأئمة مالك والشافعي وأحمد بن حنبل
رحمهم سه بجواز الهبة والوصية من غير المسلم للمسلم باعتبارهم من عقود
البرعات والصلوات التي تجوز بين أهل الدين ما دامت لغير معصية

(١) الآية ٥ من سورة المائدة.

(٢) كتاب الأموال لأبي عبيد ص ٤٦

ولقد نصر الفقه الشافعي صراحةً على جواز وصية غير المسلم ببناء مسجد للمسلمين، ولما كانت الوصية من عقود التبرعات، وكانت جائزة من غير المسلم ببناء مسجد للمسلمين، كان لئترع من غير المسلم فوراً ببناء المسجد أو لمساهمة في بنائه جائزاً^(١).

لما كان ذلك كان جائزاً شرعاً للمسلمين الموجودين في ولاية نيوجيرسي الأمريكية أو أية جهة من العالم أن يتلقوا أي تبرعات لبناء المسجد سواء من الحكومة أم من الأفراد، دور نظر إلى ديانتهم لأن المساجد لله خالق الناس جميعاً. والله سبحانه وتعالى أعلم.

جواز هدم المسجد الآيل للسقوط وإعادة بنائه

أرسل أحد مواطني مدينة "حيفا" يشرح الموقف التالي: لدينا مسجد قديم جداً في مدينة "حيفا" اسمه (الجامع الكبير)، وأصل هذا الجامع في سابق العهود كنيسة مسيحية. وبعد الفتح الإسلامي وسكنى المسلمون المدينة. حولوا تلك الكنيسة إلى مسجد، وأن الساحات الخارجية لهذا المسجد تبلغ أربعة أضعاف مساحة حرم الصلاة نفسه، وهي غير مستعملة، وقد كان يستعملها المسلمون للصلاة في الأعياد أيام الانتداب البريطاني ويوم كان المسلمون أغلبية السكان.

وأن مبنى هذا المسجد آيل للسقوط، وخطر على حياة المصلين والمارة. ومن المتعذر ترميمه نظراً لقدم وتلف مبناه، وأنه بعيد عن التجمع الإسلامي ولا يؤمه اليوم إلا ما ندر، حيث يوجد لدينا مسجد آخر، لا يبعد عن المسجد القديم أكثر من مائة وخمسين متراً، وأنه مسجد ممتاز وعلى آخر طراز في الترتيب والنظافة والفرش والملحقات، ويؤمه المسلمون يومياً، وفيه تؤدي صلاة الجمعة والجماعة والأعياد وكافة فرائض المسلمين واحتفالاتهم الدينية، وبجانبه مكاتب الوقف والحكمة الشرعية بالمدينة. ويعتبر المركز الإسلامي الوحيد من نوعه في البلاد.

(١) حواشي تحفة المحدث شرح المنهاج ص ٥ وحاشية البجيرمي أيضاً على منهج لطالب ص ٢٦٨، وحاشية البجيرمي أيضاً على شرح لخطيب ج ٣ ص ٢٩٣.

والسؤال،

هل يجوز شرعا هدم هذا المسجد القديم، وبناء مسجد حديث على قسم من الأرض التابعة له وأرضه الحالية، واستغلال باقي الأرض لبناء عمارة متعددة الطوابق، ينتفع من تأجيرها بما يعود بالحظ والمنفعة على الوقف والمسلمين؟
هذا، مع العلم بأن المسجد القديم الحالي موجود في منطقة تجارية وبين عمارات شامخة متعددة الطوابق، مما يتعذر رؤيته من بعيد من بين هذه المباني.

الإجابة

إن لله سبحانه قال في القرآن الكريم

﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسْجِدَ اللَّهِ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ (١)

وقال تعالى

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ لِلنَّاسِ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ لَّهُدَمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذَكَّرُ فِيهَا اسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا وَلَيَصْرُنَّ لِلَّهِ مِنَ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ﴾ (٢)

وقال جل ثناؤه

﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ (٣)

(١) الآية ١٨ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة الحج

(٣) الآية ١٨ من سورة لحن

ولقد نص الفقهاء على جواز بناء المسجد في أي موضع كان، كنيسة أو نحوها، للأحاديث الصحيحة في ذلك، منها حديث عثمان بن أبي العاص أن رسول الله ﷺ أمره أن يجعل مسجد أهل الطائف حيث كانت طواغيتهم^(١).

ولأهمية المساجد في الإسلام، عني الفقهاء ببيان أحكامها وتعميرها، وحثوا على المحافظة عليها، وحررت أوقاف السلف الصالح من المسلمين للإنفاق عليها، حتى لا يسعى الخراب إليها وتندثر وتتعطل الشعائر. وفي سبيل المحافظة على المساجد والقيام على عمارتها، نص الفقه الشافعي على أنه «إذا تعطل المسجد بتفرق الناس عن البلد أو خرابها أو بخراب المسجد، فلا يعود مملوكًا خلافاً لمحمد بن الحسن ولا يجوز بيعه بحال ولا التصرف فيه»^(٢).

وقد جرى الفقه المالكي على مثل هذا، غير أنه أجاز في المسجد «إذ تحرب وخيف على أنقاضه من الفساد ولم ترح عمارته، لا بأس ببيعها وأعين بثمانها في مسجد آخر»^(٣).

وأحار فقه الإمام أحمد «بيع المسجد إذا صار غير صالح للعبادة المقصودة منه، كأن ضاق على أهله، ولم يمكن توسيعه حتى يسعهم، أو خربت الباحة التي فيها المسجد وصار غير مفيد، ويصرف ثمنه في إنشاء مسجد آخر يحناح إليه في مكانه»^(٤).

(١) رواه ابن ماجه وأبو داود، مختصر سنن أبي داود ص ٢٥٦ ج ١.

(٢) إعلام المساجد لأحكام المساجد لمرر كشي الشافعي ص ٢٤٥ طبعة المحسن الأعلى لشؤون إسلامية.

(٣) التاج و إكليل على مختصر خليل ج ٦ ص ٤١ وما بعدها

(٤) المغني لابن قدامة ج ٦ ص ٢٢٧ مع شرح الكبير على متن المقنع.

وفي الفقه الحنفي أن المسجد إذا خرب ولم يكن له ما يعمر به، وقد استعفى الناس عنه لبناء مسجد آخر، أو خرب ما حوله واستغنى عنه، يبقى مسجداً أبداً إلى قيام الساعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ويعود إلى ملك الباني عند محمد. ونصوا على أنه إذا أراد أهل محلة نقض المسجد وبناءه أحكم من الأول، إن كان من يريد إعادة البناء من أهل المحلة، كان لهم ذلك وإلا لم يحز

كما نصوا على أنه لمقيم المسجد أن يؤجر فناءه لتجار لصالح المسجد، وتصرف الأجرة على مصالح المسجد والفقراء من المسلمين، وذلك بإذن من القاضي^(١).

وقد حدث الفقهاء عن حرم المسجد، أي الأرض التي حوله التابعة له، وسموها رحاب المسجد أو أهيته الخارجية عنه. فأعطاهم بعضهم حكم مسجد آخر، وأتبعها آخرون لذات المسجد الذي تحيط به، وعرفها بعضهم بأنها ما كان محجراً على المسجد ومضافاً إليه^(٢).

لما كان ذلك وكان الطاهر من السؤال أن المسجد المسؤول عنه قديم منذ أن دخل الإسلام مدينة «حيفا»، وأنه أيل للسقوط وخطر على حياة المصلين والمارة ويعدر ترميمه، إذا كان هذا واقعاً اعتبر هذا المسجد متخرباً، وجاز هدمه ببناءه وبيع أنقاضه وإدخال ثمنها في بنائه الجديد نزولاً على أقوال فقهاء المذهب الحنفي

(١) كتاب الهدية وفتح القدير ج ٥ ص ٦٥، والفتاوى الحبية ج ٢ لصفحتين ٢٩٣ و ٢١١ و ٢١٣ و ٢١٤ و ٣١٥ و ٣٢٩، والبحر الرائق لابن نجيم ج ٥ في أحكام المسجد ص ٢٤٨ - ٢٥٦، وحاشية رد المحتار لابن عسدين على الدر المختار ج ٣ ص ٥٧٢ وما بعدها في كتاب الوفاء.

(٢) البحر الرائق لابن نجيم الحنفي في الموضع السابق وعلام أساجد أحكام المساجد لتركشي الشافعي ص ٢٤٦ ط. المجلس الأعلى لشؤون إسلامية بالقاهرة سنة ١٣٨٥ هـ.

وبعض فقهاء المذهب المالكي والمذهب الشافعي ومذهب أحمد بن حنبل، وكذلك عادة بذئه في ذات مكانه، إذ لا تزول صفه المسجدية عن أرض المسجد بنخره في قول فقهاء المذاهب حميعها على نحو ما سبقت الإشارة إليه. وإذا كانت لساحة المحيطة بالمسجد، وهي ما عر عنه فقهاء الإسلام بحرم المسجد أو بفائه، ولم تكرر تلك الساحة معدة للصلاة، جاز إدخال بعضها في المسجد المزمع إقامته حتى يتسع لصلاة جمع من المسلمين في الصُبح والأعبد.

وجار كذلك إقامة بناء عمارة متعددة لطوبى، تُستعمل لمصالح الوقف والمسجد وفقراء المسلمين. وهذا أخذ بما نص عليه فقهاء المذهب الحنفي من حواز حارة هاء المسجد للتجار وإنفاق هذه الأجرة على مصالح المسجد وفقراء المسلمين.

وهذا، مع وحب مراعاة ألا تُؤجر هذه العمارة بعد بنائها أو يؤجر جزء منها للاستعمال في أمور محرمة شرعاً، صيانةً لحرمة المسجد وأوقافه من مجاورة الحرم أو لإنفاق على مصالحه وعلى جهة الوقف والفقراء من مال حرام

هذا، ويجب على هيئة لتولية على الأوقاف الإسلامية لمدينة «حبها» عرض هذا الأمر على لمحكمة الشرعية للنظر في تطبيق الأحكام التي انتهت إليها هذه الفتوى إذا كانت لها الصلاحية في أمور الأوقاف، وإلا كان للهيئة النظر في تطبيقها حتى يكون الجميع في نطاق قول الله سبحانه.

﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنِ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَآتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ۖ ﴾^(١)

والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) الآية ١٨ من سورة التوبة.

المسجد القديم المبني باللبن يأخذ حكم المتخرب

والد السائل قد بنى مسجداً بالطوب اللبن من مدة طويلة؛ وهذا المسجد مسقوف بالخشب، وإن السائل يقوم الآن ببناء مسجد بالطوب الحراري وله دورة مياه، وأنه في احتياج لسقف المسجد القديم لمساعدته على إتمام بناء المسجد الجديد. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هدم المسجد القديم والاستعانة بخشب سقفه وأنقاضه في بناء المسجد الجديد، وهل يجوز ذلك شرعاً أو لا؟

الإجابة

في القرآن الكريم قول الله سبحانه وتعالى

﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَأَقَامَ الصَّلَاةَ وَءَاتَى الزَّكَاةَ وَلَمْ يَحْشَ إِلَّا لِلَّهِ فَعَسَىٰ أُولَٰئِكَ أَنْ يَكُونُوا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ ^(١)
وقوله تعالى

﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ كَلِّسَ نَعَصِهِمْ يَنْعَصِ لَهْدِمَتْ صُومِيعُ وَيَبِيعُ وَصَلَوَاتُ وَمَسْجِدُ يُذَكِّرُ فِيهَا أَسْمُ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ وَلِيَصْطُرَّ اللَّهُ مِنْ يَنْصُرُهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ ۚ ﴾ ^(٢)

وقوله حل ثناؤه

﴿ وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا ﴾ ^(٣)

(١) الآية ١٨ من سورة التوبة.

(٢) من الآية ٤٠ من سورة الحج.

(٣) الآية ١٨ من سورة لحن

ولأهمية المساجد في الإسلام، عني الفقهاء ببيان أحكامها وتعميرها وحثوا على المحافظة عليها. وجرت أوقاف السلف لصالح المسلمين للإنفاق عليها حتى لا يسعى الخراب إليها وتندثر فتتعطل الشعائر. وفي سبيل المحافظة على المساجد والقيام على عمارتها، نص الفقه الشافعي على أنه "إذا تعطل المسجد بتفرق الناس عن البلد وخرابها أو بخراب المسجد، فلا يعود مملوكاً خلافاً لمحمد بن الحسن ولا يجوز بيعه بحال ولا التصرف فيه"^(١). وقد جرى الفقه المالكي على مثل هذا. غبر أنه أجاز في المسجد إذا تخرّب وخيف على أنقاضه من الفساد ولم ترج عمارته، لا بأس ببيعها وأعين بثمنها في مسجد آخر^(٢).

وأجاز فقه الإمام أحمد بيع المسجد إذا صار غير صالح للغاية المقصودة منه، كأن ضاق على أهله ولم يمكن توسيعه حتى يسعهم أو خربت الناحية التي فيها المسجد وصار غير مفيد، ويصرف ثمنه في مسجد آخر يحتاج إليه في مكانه^(٣). وفي الفقه الحنفي أن المسجد إذا خرب ولم يكن له ما يعمر به، وقد استغنى الناس عنه لبناء مسجد آخر، وخرب ما حوله واستغنى عنه، يبقى مسجداً ندأ إلى قيام الساعة عند أبي حنيفة وأبي يوسف، ويعود إلى ملك الباني عند محمد، وبصوا على أنه إذا أراد أهل محلة بقص المسجد أي هدمه وبناءه أحكم من الأول إن كان من يريد إعادة البناء من أهل المحلة، كن لهم ذلك، وإلا لم يحز

(١) إعلام المساجد بأحكام المساجد للركشي الشافعي ص ٤٣٥ ط . المحبس الأعلى لشؤون الإسلامية.

(٢) التاج و إكليل على مختصر خليل ج ٦ ص ٤١ وما بعدها

(٣) المعني لاس مقدمة ج ٦ ص ٢٣٧ مع الشرح الكبير على متن المقنع

لما كان ذلك وكان الصاهر من اسوال أن لمسجد المسؤول عنه قديم وأن بقائه على حاله التي بُني عليها لا يناسب مع مكة بيوت به ولا مع اربقاء فن العمارة واردة، من ثم، يأخذ هـ . لمسجد حكم المسجد المحارب، لأجل للسقوط ويحور هدمه وبيع أنقاصه للاستعمارة بثمنها في إقامة لمسجد الجديد، وذلك اتدعاً لأقوال فقهاء المذهب الحنفي وبعض فقهاء المذهب المالكي والمذهب الشافعي ومذهب أحمد بن حنبل.

من إته إذا احتيج إلى بيع أرض المسجد القديم لإتمام لمسجد لحديد، حار ذلك أبصاً اساعاً لقول لإمام محمد بن الحسن من أصحاب الإمام أبي حنيفة في تحارب المسجد، وهـ ، إذا لم يمكن بحديد ذات المسجد في مكانه و به سبحانه وتعالى أعلم.

من أحكام الرضاع وما يتعلق به

رضاع غير محرم وزواج بنت من زنى بها

ما حكم الشرع في الأمرين الآتيين،

١- رجل زنى بامرأة ثم بعد ذلك تاب إلى الله توبة نصوحاً ثم تزوج ببنت المرأة التي زنى بها. فهل تحل له هذه الزوجة أو لا تحل ؟

٢- رجل متزوج بامرأة مع أن أم هذا الزوج كانت قد أرضعت هذه الزوجة في الصغر، وكانت هذه المرضعة وقت الارضاع لا لبن عندها فكبر سنّها، وإنما كانت تعطي هذه الرضیعة ثديها لتلهيها عن البكاء فقط. فهل تحل هذه الزوجة لهذا الزوج أم لا ؟

الإجابة

١- عن السؤال الأول اختلف الفقهاء في زواج الرجل بابنة من زنى بها، فقال الحنفية إن الزنا يوجب حرمة المصاهرة بين أصول المزني بها وفروعها وبين أصول وفروع من زنى بها، فتحرّم على الراني أم المزني بها وبنتها. وعلى دلب، فيكون هذه لزوجة محرمة على زوجها، ويجب عليهما أن يفترقا. فإن لم يفترقا طوعاً رُفِع أمرهما إلى النيابة العامة لاتخاذ إجراءات التفريق بينهما جبراً، وهذا الرأي هو الجاري عيه القضاء تطبيقاً للمذهب الحنفي. وذهب فقهاء المذاهب الأخرى إلى أن الزنا لا يوجب حرمة المصاهرة أصلاً، وعسى هذا الرأي فلا تحرّم الزوجة على زوجها هي هذه الواقعة. وهذا هو الذي نختاره للإفتاء لقوة دليله. وعلى هذا الزوج تقوى الله والإخلاص له والبعد عن العودة لهذا الجرم الكبير مع أم زوجته.

٢- عن السؤال الثاني، فإن الرضاع المحرم شرعاً هو ما أنبت اللحم وأشز العظم بمعنى أن يكون بالمرصعة لبن فعلاً تغذي به الرضيع، وأن يكون في

سن الرضاع وهو سنتان قمريتان، وألا يقل عن خمس رضعات متباعدات متفرقات متيقنات على ما جرينا عليه في الفتوى. وإذا كان صحيحاً ما جاء في السؤال من أن المرضعة كانت كبيرة في السن، ولم يكن بها لبن فعلاً، وأما كانت تلقم الطفلة ثديها لتشغلها عن البكاء، فإن الرضاع المحرم لا يتحقق شرعاً بهذا العمل، ومن ثم، فلا يترتب عليه بنوة الرضيع لهذه المرأة، وتبعاً لهد، لا نحرّم على زوجها لأنها لم تصر أختاً له من الرضاع. ومن هذا، يعلم الجواب عن السؤال إذا كان الحال كما ورد بهذا الطلب. والله سبحانه وتعالى أعلم

الشك في عدد الرضعات

بنت السائل تزوجت من شخص وأنجب منها طفلين. وبعد مضي أربع سنوات على الزواج، علم السائل أن بنته رضعت من أم زوجها هذا. وعندما سأل أم الزوج عن عدد الرضعات قالت كثيرة. قال لها أكثر من خمس رضعات. أجابت بما يفيد الإيجاب. وبعد مضي حوالي أربع ساعات من هذا الحديث، أعاد عليها السؤال، فقالت له أنا لا أذكر تحديداً إذا كان عدد الرضعات أكثر من خمسة رضعات أم أقل، كل ما أذكره هو أن جدتها كانت تتركها عندي لفترة ما بين ساعتين أو ثلاث ساعات لمدة ثلاث أيام، وأنها لا تتذكر عدد الرضعات. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيما ذكره.

الإجابة

تقصي نصوص الشريعة الإسلامية بأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب متى كان الرضاع في مدته الشرعية، وهي سنتان قمريتان من تاريخ الولادة على لفتى به، إذ بالإرضاع بصير لمرضعة أمّاً من الرضاع لمن أرضعته. ويصبح جميع أولادها - سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده - إخوة وأخوات له من الرضاع، ثم اختلف الفقهاء في عدد ومقدار الرضاع الموجب لتحريم. فقال فقهاء الحنفية والمالكية وإحدى الروايات عن الإمام أحمد أن قليل الرضاع وكثيره

من أحكام الرضاع وما يتعلق به

سواء في التحريم. وقال فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عن الإمام أحمد أن الرضاع المحرم أقله خمس رضعات متفرقات متبقيات مشبعات.

هذا، وقد نص فقهاء الشافعية والحنابلة على أنه إذا وقع الشك في عدد الرضعات التي وقعت، فلا يثبت التحريم عندهم، لأن الحل ثابت بيقين فلا يزول بالشك، ولكهم قالوا إنه يكره الزواج للاحتياط، لاحتمال أن يكون عدد الرضعات قد بلغ الحد المحرم عندهم شرعاً.

ولما كان الثابت بالسؤال أن أم الزوج قررت مرة أنها أرضعت بست السائل زوجة ابنها ومرة أخرى قررت أنها لا تذكر عدد الرضعات على وجه التحديد، هل كانت أكثر من خمس رضعات أو أقل منها، لما كان ذلك، كان الشك وقعاً في عدد الرضعات فلا يثبت به التحريم عند فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عند فقهاء الحنابلة القائلين بأن الرضاع المحرم هو ما كان خمس رضعات مشبعات متبقيات متفرقات، ومع هذا، فإذا صدقها الزوجان فيما أخبرت به من الإرضاع، بطل زواجهما ووجب عليهما أن يفترقا أو يرفع أمرهما إلى النيابة العامة لاتخاذ الإجراءات القضائية للتفريق بينهما، وإن صدق الزوج والدته في قولها، كان عليه فرقة زوجته وحرمت عليه. أما إذا لم يصدقها وأنكر قولها أو تشككا في صحته، فإن الرضاع عند فقهاء الشافعية وفقهاء الحنابلة القائلين بأن القدر المحرم خمس رضعات متفرقات متبقيات مشبعات لا يثبت إلا بشهادة امرأتين. لما كان ذلك كان على السائل التحقق من صحة إخبار أم الزوج والاحتياط للدين فقد قال فقهاء الشافعية إنه مع الشك في عدد الرضعات، يكون الزواج مكروهاً لاحتمال أن تكون بلغت حمساً فأكثر. والأولى بالزوجين أن يتفرقا إذا كانت هذه السيدة التي أخبرت بالإرضاع عادلة متديبة لا تبغي مجرد الفرقة بينهما لما قد يكون بين الزوجة وأم الزوج من خلاف عادة، فقد روي أن الرسول ﷺ قال «دع ما يريب إلى ما لا يريبك». والله سبحانه وتعالى أعلم.

الرضاع المحرم وغير المحرم

سائل يرغب في الزواج من فتاة، علماً أن والد هذه الفتاة وأخ السائل قد اجتمعاً معاً في الرضاعة على ثدي امرأة أجنبية. فهل والحالة هذه يحل للسائل أن يتزوج هذه الفتاة؟ وما بيان الحكم الشرعي في ذلك؟

جاء، تقضي نصوص الشريعة الإسلامية بأن الرضاع المحرم ما وقع في مدته الشرعية وهي سنتان قمريتان من تاريخ الولادة على المفتي به. وتصير المرضعة به أمّاً من الرضاع لمن أرضعته، ويصبح جميع أولادها - سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده - إخوة وأخوات له من الرضاع. أما قدر الرضاع الموجب للتحريم وعدد مراته، فموضع خلاف بين الفقهاء وفي هذا، قال فقهاء مذهبي الإمامين أبي حنيفة ومالك وإحدى الروايات عن الإمام أحمد أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم. وقال فقهاء مذهب الإمام الشافعي وأظهر الروايات عن الإمام أحمد أن الرضاع المحرم أقله خمس رضعات متفرقات متبقيات مشبعات ولما كانت خلاصة هذه الواقعة أن والد الفتاة التي يريد الشاب الزواج منها قد رضع مع أخ هذا الشاب من إحدى السيدات، يكون والد هذه الفتاة أخاً لمن رضع معه من الرضاع، وتكون ابنته بنت أخ من الرضاع للشاب الذي يرغب التزوج منها. ولما كان يحل شرعاً للرجل أن يتزوج من أخت أخيه نسباً ومن باب أخ الأخ نسباً. حل لذلك الرجل أن يتزوج بنت أخ الأخ رضاعاً، ومن ثم يحل للشاب المسؤول عنه أن يتزوج بنت أخي أخيه من الرضاع ما دام والد الفتاة لم يجتمع مع هذا الشاب رضاعاً على ثدي امرأة واحدة. والله سبحانه وتعالى أعلم.

رضاع محرم

س١: ما الحكم الشرعي فيما إذا كان يجوز له الزواج بابنة خالته التي تصغره بثماني سنوات، مع أنه قد رضع من جدته لأمه، وقد رضع أخ لبنت خالته هذه من جدته لأمه، وقال إنه لم يرضع هو أو أحد من أخوته من خالته، ولم ترضع بنت خالته أو أحد من إخوتها من أمه.

ج١: احترت قواعد الشريعة الإسلامية بأن يحرم من الرضاع ما يحرم من نسب متى وقع الرضاع في مدته الشرعية وهي سنتان قمرين من تاريخ ولادته على المفنى به، إذ بالإرضاع تصير المرصعة أمًّا من الرضاع لمن أرضعته، ويصبح جميع أولادها - سواء منهم من رضع معه أو قبله أو بعده - إخوة وأخوات له من الرضاع.

ثم اختلفت كلمة الفقهاء في عدد ومقدار الرضاع الموجب للحريم فقل فقهاء الحنفية والمالكية وإحدى الروايات عن الإمام أحمد إن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم. وقال فقهاء الشافعية وأظهر الروايات عن الإمام أحمد إن الرضاع المحرم أقله خمس رضعات متفرقات متيقنات مشبعات.

ولما كانت واقعة السؤال أن السائل قد رضع من جدته لأمه التي هي جدة الفتاة التي يريد الزواج منها لأمها أيضاً، فإذا كان هذا، كان السائل ابناً من الرضاع لجدته لأمه وخاً من الرضاع لجميع أولادها ومنهم حالته أم الفتاة التي يريد الزواج منها. وصار جميع أولاد أولاد هذه لجدته أولاد إخوته وأخواته من الرضاع ومنهم الفتاة التي يريد الزواج منها ولما كان لا يحل للرجل أن يتزوج بنت أخته نسباً، لم يحل له أن يزوج بنت أخته رضاعاً، وهذا على إطلاقه حكم فقه المذهب الحنفي والمذهب المالكي ورواية عن الإمام أحمد، إذ عندهم قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم متى وقع في سن الرضاع. ولا يحل له الزواج منها كذلك

في قول فقهاء المذهب الشافعي، وأظهر الروايات عن الإمام أحمد إذا كانت مرات الرضاع بلغت خمسا، باعتبار أن القدر المحرم عند هؤلاء خمس رضعات فكثير. أما إذا لم تبلغ الرضعات هذا العدد أو لم تكن مشبعة ومتفرقة، فإنها لا تكون محرمة عند هؤلاء ويحل للسائل التزويج منها. هذا، ولما كان الزواج لم يتم بعد وكان حدوث الرضاع على هذا الوجه أمراً غير مجهود من السائل، حرم عليه الزواج بهذه الفتاة في قول فقهاء مذهب الإمامين أبي حنيفة ومالك ورواية عن الإمام أحمد باعتبارها صارت بنت أخته من الرضاع. وقد قال بعض فقهاء مذهب الإمام الشافعي أيضاً إنه إذا كان الرضاع ثابتاً والخلاف في قدر أو عدد الرضعات فقط، كره الزواج. وهذا ما نميل للأخذ به في هذه الحالة احتياطاً في الدين. والله سبحانه وتعالى أعلم.

رضاع

س٣: رجل يسأل إن والديه أخبراه أنه قد رضع في السنة الأولى من عمره من جدة زوجته لأمه. ولما سئلت هذه الجدة قالت إنها أرضعته ما بين عشرة إلى ١٥ مرة ثبناً خفيفاً مثل الماء نقطاً صغيرة. وأضاف السائل أنه يصدق إخبار والديه بهذا الرضاع الذي زادت مراته على خمس، ولم تكن وقت رضاعه منها ترضع أحداً من أولادها، لأن آخر أولادها هي حماته والددة زوجته، ولم ترزق بعدها أولاداً، وسن هذه الجدة الآن حوالي ٧٥ عاماً وهو في الثامنة والعشرين من العمر.

ويسأل: هل تحرم عليه زوجته بهذا الرضاع شرعاً؟

الإجابة

ج٣: نقل زين الدين بن نجيم المصري الحنفي في كتابه "الأشباه والنظائر" هي قاعدة أن الأصل في الإرضاع التحريم. أنه لو أدخلت المرأة حلمة ثديها في فم رضيع، ووقع الشك في وصول اللبن إلى جوفها لم تحرم، لأن في المانع شكاً، كما جاء أن امرأة كانت تعطي ثديها صبية واشتهر ذلك فيما

من أحكام الرضاع وما يتعلق به

بينهم. ثم تقول لم يكن في ثديي لبن حين ألقمتها ثديي، ولم يعلم ذلك إلا من جهتها، جاز لابنها أن يتزوج بهذه الصبية. ونقل هذا أيضاً في الدر المختار وحاشيته رد المحتار في الرضاع.

لما كن ذلك، وكانت هذه الحدة قد قطعت بئها ألقمت السائل ثديها ما بين عشرة إلى خمسة عشر مرة في لسنة الأولى من عمره - كما قال في صلبه - وأضافت أن ما كن ينزل منها هو نقط صغيرة مثل الماء، وكن اللبن له طعم ولون ورائحة معروفة، فإذا أكدت هذه الجدة أن ما كان ينزل من ثديها في فم السائل وهو رضيع هو اللبن، وصدقها وأصر على تصديقها حرمت عليه زوجته، لأنه صار أحاً من الرضاع لأم هذه الزوجة، وصارت ذات روجنه بنت أخت له من الرضاع، فتحرم عليه كحرمة بنت أخته نسباً.

أما إذا أكدت أن ما كان ينزل منها في إرضاعها إياه هو الماء وليس له وصف اللبن وهو ما يسمى عرفاً «بالمصل أو المش الحسير»، فإنه لا يترتب عليه التحريم، كما جاء في كتاب الرضاع في تحفة^(١) المحتاج لشرح المنهاج وحواشيه من كتب فقه الشافعية.

وإد كان ذلك، ففي هذه الواقعة، إذا صدق السائل جدة زوجته ووالديه هي حصول رضاعه من تلك الجدة لبناً له طعم اللبن ولونه ورائحته وهو في سن الرضاع، وأصر على هذا ولم يرجع عنه، حرمت عليه زوجته باعتبارها صارت بهذا بنت أخته رضاعاً. وإذا لم يصدق هذا الخبر، أو قررت الجدة أن ما كانت ترضعه إياه ليس اللبن الموصوف، وإنما هو الماء أو ما يسمى عرفاً «بالمصل أو

(١) ج ٢ ص ٥٦٦.

(٢) ج ٨ ص ٢٨٥ بعنوان تنبيه.

المش الحصير» لم يكن ما وقع منها إياه رضاعاً محرماً، والله سبحانه وتعالى أعلم.

س٤: للسائل بنت أخت تم عقد قران ابنه على بنتها، وبعد ذلك بسنة كاملة اتضح أن زوجته أرضعت بنت أخته «والدة العروسة»، فهل يصح هذا الزواج؟ وإذا لم يصح، فما مصير كل من المهر والشبكة والهدايا التي قدمها العريس، علماً بأنه لم يدخل بزوجه حتى الآن؟

ج٤: إن مقتضى نصوص لفران والسنة، الشريعة أنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ما دام الرضاع قد تم في مدته المحددة له سرعاً، وهي سنتان قمرين منذ ولادة الصفر على المفتي به، غير أن الفقهاء قد اختلفوا في مقدار الرضاع المحرم، ففي مذهبي الإمامين أبي حنيفة ومالك وإحدى الروايات عن الإمام أحمد أن قليل الرضاع وكثيره سواء في التحريم ما دام الرضاع قد تم في تلك المدة. وفي مذهب الإمام لتشافعي وأظهر الروايات عن الإمام أحمد، أن الرضاع المحرم هو ما لا يقر عن خمس رصعت مشبعات منفردات منيفات في مدة الرضاع سالفة البين.

لما كان ذلك، وكانت واقعة السؤال أن أم الزوج قد رصعت أم زوجته، فإذا كان هذا الرضاع قد وقع قبل أن يتم السنتين من عمرها، كانت أم الزوجه أختاً لهذا الزوج من الرضاع، وصار أولادها حميماً أولاد أخت له رضاعاً، ولد كانت نصوص الشريعة تفضي بأنه يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب، وكان من المحرمات من النسب أولاد الأخت سبباً فكذلك يحرم أولاد الأخت رضاعاً.

وإذ كان ذلك، وكان السائل قد فرر في طلبه أنه عقد فران ابنه على بنت بنت أخته وبعد مضي سنة على العقد، تبين أن زوجة السائل «أم الزوج» كانت قد

من أحكام الرضاع وما يتعلق به

أرضعت بنت أخت السائل التي هي أم زوجة بنها، فتكون الحرمة قائمة بين ابن السائل ومن تزوج بها باعتبار أنها ست أخته رضاعاً، ويكون عقد الزواج قد وقع باصلاً شرعاً لا تحل بمقتضاه المعاشرة بينهما، متى كانت واقعة الرضاع ثابتة لا شك فيها، وبما أن بطلان العقد قد ثبت قبل الدخول بها، فلا مهر لها ولا عدة عليها وللزوج استرداد المهر الذي دفعه، أما الشبكة، فإذا اعتبرت جزءاً من المهر سواء بالانفاق عليها أو جرى العرف باعتبارها منه أخذت حكمه السابق، بمعنى أن له استردادها. وإن لم تعتبر من المهر بهذا المذهب، أخذت حكم الهدايا، فيجوز له الرجوع فيها واستردادها هي والهدايا التي ليست طعاماً ولا شراباً إن كانت قائمة بذاتها، ولا تسترد بقيمتها ولا بمثلها إن كانت هالكة أو مسهلة، تصيقاً لنصوص فقه المذهب الحنفي الذي يجري عليه القضاء عملاً بالمادة ٢٨٠ من لائحة ترتيب المحاكم الشرعية الصادرة بالمرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١. والله سبحانه وتعالى أعلم.

س٥: زوجة السائل أرضعت لأخته طفلين، وأن أخته أرضعت لزوجته طفلين، ثم أنجبت أخته ولداً وأنجبت زوجته بنتاً. لم يرضع أحد منهما من أم الآخر. وطلب السائل الإفادة عما إذا كان يحل زواج هذا الولد من هذه البنت؟

ج٥: إن الاستفادة من السؤال أن لأخته ابناً لم يرضع من زوجته، وأن له بنتاً لم ترضعها أخته، فإذا كان الأمر هكذا، وكان هذان - الابن والبنت - لم يجتمعا رضاعاً على ثدي آخر غير أمهما وهما في سن لرضاع وهي سنتان قمريتان منذ الولادة على المفتي به.

إذ كان ذلك لم يقم بينهما مانع التحريم بسبب الرضاع.

وعاية ما كان من تداول لإرضاع بين زوجة السائل وبين أخته لغير هذين
الولدين أن يتزوج كل من هذين بأخ الأخ أو الأخت رضاعاً، وذلك حائز، لأنه يحل
في حكم الشرع أن يتزوج أخت أخته سبياً، وتبعاً لهذا، يحل له تزوج أخت الأخ
رضاعاً. وهذا ما لم يقم بهما مانع شرعي آخر والله سبحانه وتعالى أعلم.

من أحكام الزنا وما يتعلق به

لا قنوط من رحمة الله

رجل عصى الله مع بنت أخى زوجته المتزوجة وندم على ما فعل، ويسأل هل ثواب إلى الله يقبل الله توبته وما كفارة خطئه؟

الإجابة

قال الله تعالى

﴿ قُلْ يَعِبَادِى الَّذِينَ اسْتَرَفَوْا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ ۝ ﴾ (١)

وقال تعالى

﴿ وَسَارِعُوا إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَحِجَّةٍ عَرْضُهَا السَّمُوتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ ۝ الَّذِينَ يُعْطُونَ فِي السَّرَّاءِ وَالصَّرَّاءِ وَالْكُطُوبِ الْعَيْطِ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ ۝ وَلَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرِ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَمَن يَصِرُوا عَلَىٰ مَآ فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ ۝ ﴾ (٢)

(١) الآية ٥٣ من سورة الزمر.

(٢) الآيات من ١٣٣ إلى ١٣٥ من سورة آل عمران.

وروى البخاري ومسلم عن ابن مسعود رضي الله عنه قال "قلت يا رسول الله أي الذنب أعظم؟ قال أن تجعل لله ندا وهو خالقك، قلت ثم أي؟ قال أن تقتل ولدك مخافة أن يطعم معك قلت ثم أي؟ قال أن تزني بحليلة جارك"، فأنزل به تعالى تصديق ذلك قوله تعالى:

«وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا ۖ خَرَوْا وَيَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَرْتُوبُونَ ۚ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۖ يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَيَخَلَّدْ فِيهِ ۖ مُهَيَّأً ۚ إِلَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَابِغًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ۚ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا ۝» (١)

روى البخاري عن النبي ﷺ أنه قال "أيها الناس توبوا إلى ربكم هو الذي نفسي بيده إنني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة". ومن هنا كان على من ارتكب ذنباً أن يرجع إلى الله بالتوبة ويكثر من الاستغفار وقراءة القرآن والصلاة والصدقات وعمل الحسنة، فقد ورد أن هذه الأمور تمحو الخطايا، حيث روي عن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال أراد معاذ بن جبل سفراً فقال أوصني يا رسول الله، فقال ﷺ "إذا أسأت فأحسن" (٢) وروى عدي بن حاتم عن رسول الله ﷺ أنه قال "انقوا الذر ولو بشق تمره" (٣).

(١) الآيات من ٦٨ ٧٠ من سورة العنكبوت.

(٢) رواه الطبراني وغيره - البيان والتصريف ج ١ ص ١٣٠.

(٣) زاد المسند ج ١ ص ١٢.

من أحكام الزنا وما يتعلق به

وعن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ " لصوم حنة والصدقة تطفيء الحطية كما يطفىء الماء النار".^(١)

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ " ألا أدلكم على ما يمحو الله به الخطايا ويرفع به الدرجات؟ قالوا بلى يا رسول الله قال إسبغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطا إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، فذلكم الرباط فذلكم الرباط فذلكم الرباط".^(٢)

وقال ﷺ " انق الله حيثما كنت وأتبع السيئة لحيصة تمحها، وخالف الناس بخلق حسن".^(٣)

فنادر أبها المسلم بالدوبة إلى الله مما افترفت من ثم كبير، توبة خالصة بدماء على ما فرطت في جنب الله، ولا تتحدث بهذه المعصية ولا كنت من المحاهرين بها وقد سترها الله عليه. ولا يقلل الله توبة مجاهر بالذنوب لأنه قدوة سيئة، وأكثر من الصرفات والإحسان إلى الفقراء واليتامى والمساكين رغبة في معمره من الله ورصونه، فإنه سبحانه وعد التائبين المتصدقين بالقبول وهو سبحانه القادر

﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ سُوءًا أَوْ يَظْمِرْ نَفْسَهُ ثُمَّ يَسْتَغْفِرْ لِنَفْسِهِ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ۝ ﴾^(٤)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح.

(٢) رواه مالك ومسلم، الدين الحالص ج ٢

(٣) أخرجه الإمام أحمد، البيهقي والتصريف ج ١ ص ٦٥.

(٤) الآية ١١٠ من سورة النساء.

من أحكام العدة

بلوغ سن اليأس وعدمه

السؤال:

افيدونا عن سن اليأس بالنسبة للمزوجة وتحديد سن الإنجاب لها شرعا.

الإجابة

قال الله تعالى

﴿ وَاللَّيْ يَبْسُ مِنْ أَمْحِيصٍ مِنْ نَسَائِكُمْ إِنْ أَرْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ وَالَّتِي لَمْ
تَحْضَ وَأُولَتْ الْأَحْمَالِ أَهْلُهُنَّ أَنْ يَصْغُرَ حَمْلُهُنَّ وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ
سُرًّا يَخْفَى ^(١)

بيت هذه الآية أن عدة التي بنست من الحيض أو البني لم تحض مطلقاً
لصغر سن أو بلغت السن ولم تحض هي ثلاثة أشهر من وقت الطلاق.

واختلفت كلمة الفقهاء في سن اليأس على النحو التالي

ففي فقه المذهب الحنفي إن الأيسة هي من بلغت خمساً وخمسين سنة. وهذا
هو القول المفتى به، وهناك أقوال أخرى.

وفي الفقه المالكي "إن سن اليأس هو سبعون سنة والمدة من خمسين سنة
إلى سبعين سنة يرجع فيها إلى ذوي الخبرة من النساء أو غيرهم فيما إذا كان
لدم الذي ينزل من المرأة دم حبض أو غيره".

(١) الآية ٤ من سورة الطلاق.

العتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

وهي لفقه الشافعي "إن الآيسة هي من بلغت سن اثنين وستين سنة" وهذا أصح الأقوال عندهم.

وفي فقه الإمام أحمد: "إن لآيسه هي من بلغت خمسين سنة".

فإذا كبرت المرأة وبلغت خمسين سنة وانقصر عنها دم الحيض أو لم تحضر أصلاً، تعتبر آيسة متى ثبت شرعاً سوغها هذه السن منقطعاً عنها دم الحيض. والقول لها في انقطاع الحيض مع هذه السن ومع ذكر علامات، وتحلف اليمين بطلب خصمها إذا لم يصدقها فيما ادعت، وذلك وفقاً لمصوص فقه المذهب الحنفي الذي يجري عليه القصص في أحكام العدة بصر المادة ٢٨٠ من لائحة المحاكم الشرعية بالمرسوم بقانون ١٩٣١/٧٨ م. ومتى بلغت المعتدة هذه السن وانقطع عنها دم الحيض، لا تكون صالحة في هذه الحالة للإنجاب عادةً لانقطاع الحيض عنها. وصلاحيّة المرأة للإنجاب تبدأ من البوغ، وتتوقف عادةً عند انقطاع حيضها. ويختلف الأمر من امرأة لأخرى، وسيحان لله القائل

﴿يَبَّهْ مُدَّكَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ تَخْلُقُ مَا يَشَاءُ يَهْدُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَّا وَيَهْدُ لِمَنْ يَشَاءُ
لَدُّكُورٌ ۖ أَوْ يُرَوِّحُهُمْ دُكْرًا وَيَسَاءُ ۖ وَتَحْلُفُ مِنْ يَشَاءُ غَيْبًا ۖ إِنَّهُ عَلِيمٌ قَدِيرٌ ۖ ۝ (١)﴾

والقائل أيضاً جل شأنه

﴿هَلْ تَنْتَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ ۖ ۝ إِذْ دَخَلُوا عَلَيْهِ فَقَالُوا سَلَامًا
قَالَ سَلَامٌ قَوْمٌ مُسَكَّرُونَ ۖ ۝ فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ ۖ فَجَاءَ بِعَجَلٍ سَمِينٍ ۖ ۝ فَقَرَّبَهُ إِلَيْهِمْ قَالَ

(١) الأيتان ٤٩ و ٥٠ سورة الشورى.

أَلَا تَأْكُلُونَ ﴿١﴾ فَأَوْحَسَ مِنْهُمْ خِيفَةً ﴿٢﴾ قَالُوا لَا تَحَفُّوا نَشْرُوهُ بِغُلَامٍ عَلِيمٍ ﴿٣﴾
فَأَقْبَلَتِ امْرَأَتُهُ فِي صَرَّةٍ فَصَكَّتْ وَجْهَهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ ﴿٤﴾ قَالُوا كَذَلِكَ قَالَ
رَبُّكَ إِنَّهُ هُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴿٥﴾ (١)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) آيات من ٢٤ ٢٠ من سورة الداريات.

من أحكام الحجر والقوامة والولاية والوصاية

إيداع الأب نقوداً بأسماء أبنائه القصر

تقول إحدى الفتايات في رسالتها إن والدها قد توفي عنها وعن ثلاثة أبناء. وكان قد افتتح لكل ابن من الثلاثة دفتر توفير بالبريد، وأودع في هذه الدفاتر مبالغ. وكان أبنائه الثلاثة قصرًا وهو الولي عليهم. واشترط وقت الإيداع ألا تصرف هذه المبالغ إلا بموافقته، وتوفي وتلك المبالغ على حالتها بالدفاتر المذكورة.

أولاً: هل تكون المبالغ المودعة بدفاتر التوفير لجميع ورثة والدها يقتسمونها للذكر ضعف الأنثى؟

ثانياً: أو تكون تلك المبالغ من حق من أودعت بأسمائهم؟

الإجابة

إنه تحصل من السؤال أن المورث قد أودع مبلغ نقدية متفوتة القدر في دفاتر توفير بريدية بأسماء أبنائه الثلاثة، وقد كانوا وقت الإيداع قصرًا. ولذا، اشترط المودع ألا تصرف المبالغ أو شيء منها إلا بموافقته. ولكنه توفي والمبالغ مودعة بالدفاتر المحررة بأسماء أبنائه الثلاثة.

فإذا كان هذا هو الواقع، فقد نص الفقهاء على أنه لو وهب والد لولده الصغير مالاً، ملك الابن الهبة بمجرد قول الوالد وهبت هذا المال لابني فلان أو كان الموهوب مقبوضاً في يد الأب بوصفه ولياً على الصغير. وتتم الهبة شرعاً بالإيجاب والقبول اللذين صدرتا من الأب بوصفه واهباً وولياً على الموهوب لهم، كما نصوا على أن الهبة تصح ولو اقترنت بشرط باطل ويلغى الشرط دون العقد.

لما كان ذلك، فإذا كان إيداع المورث لهذه النقود بأسماء أبنائه قد تم في وقت صحته وليس في مرض موته، خرجت مخرج الهبة، حيث تمت بالإيجاب من

الواهب بإيداعه تلك المبالغ في دفاتر التوفير والقبول منه بوصفه ولياً على أبنائه القُصّر، وكان صندوق التوفير نائباً أيضاً، والمال أمانة لديه للمودع لهم. ووقع شرط عدم الصرف إلا بإذن الواهب المورث باطلاً لمناقضته لمقتضى عقد الهبة

ولما كان من مواسع الرجوع في الهبة أن تكون بين الأقارب ذوي الأرحام، فإن الرجوع في هذه الهبة كان ممتنعاً على الواهب المورث بوصفه ولياً الموهوب لهم. وفوق هذا، فقد تأكدت ملكية هؤلاء لتلك المبالغ بموت الواهب مصرّاً على هبته.

وإذ كان ذلك، لم تكن تلك المبالغ من تركة المورث والد السائلة، وإما هي ملك خالص لمن وُعدت بِأسمائهم، كلٌ حسبما جاء بدفتره. وهذا، بمرعاة شروط لقانون مدني في صحة الهبة وابعقاده باعتماد أن العقد تحكمه نصوص هذا القانون. والله سبحانه وتعالى أعلم.

ولاية القاضي المسلم ولاية عامة فيما نيط به

يقول أحد السائلين في رسالته أن حكماً صدر من محكمة إماراة الشارقة بتطليق زوجة مصرية من زوجها المصري للضرر، وقد كان الزوجان يقيمان في هذه الإمارة وقت الترافع إلى تلك المحكمة. وقد صدر الحكم حضورياً بعد سماع الدعوى وأقوال وأدلة طرفيها.

وقد تزوجت هذه المطلقة بعد انتهاء فترة العدة بزواج مسلم آخر.

أ - ما مدى ولاية القاضي المسلم في دولة أخرى مسلمة على المصريين المقيمين في دائرة ولايته، وقد طبق على الدعوى الحكم الشرعي؟

ب - ما مدى حجية الحكم الصادر بالتطليق من محكمة الشارقة في فقه الإسلام وفي النظام القانوني في مصر؟

ج - ثم، هل يعتبر الزواج الذي تم بين هذه المطلقة والزواج الآخر بعد انتهاء عدتها من الأول صحيحاً شرعاً؟

من أحكام الحر والقوامه والولاية والوصاية

الإجابة

قال الله سبحانه

﴿ وَكَدَبَكَ حَعْلَنُكُمُ أُمَّةٌ وَسَطًا لَتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَبَكُونِ الرَّسُولُ
عَلَيْكُمْ شُهَدَاءً ۚ ﴾ (١)

وقال

﴿ كُنْتُمْ حَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تُمَرُّونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ
وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ ۚ ﴾ (٢)

وقال

﴿ إِنْ هَدَيْتُمْ أُمَّتَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ ۚ ﴾ (٣)

وقال

﴿ وَإِنْ هَدَيْتُمْ أُمَّتَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ۚ ﴾ (٤)

بهذه الآيات الكريمة وعيره في القرآن وبهدي وأحاديث رسول الله ﷺ كان
لمسلمون أمة واحدة مستتظلين براية الإسلام براءاً من عصبية الجنس والإقليمية

(١) من الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٢) من الآية ١١٠ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٩٢ من سورة الأنبياء.

(٤) الآية ٥٢ من سورة المؤمنون.

التي اتخذها عرف الناس أساساً للجماعات. فقد جعلهم الإسلام أمة واحدة مهم تبعدت أقطارهم ومواقعهم على أرض الله واسعة الأرحاء

ومن هنا، كان تقسيم فقهاء الإسلام للأرض المعمورة إلى دار الإسلام ونصم البلاد التي يسود فيها الإسلام، ودار الحرب ونصم البلاد التي لم يدخل أهلها في الإسلام ديناً، وإن لم يحاربوا المسلمين.

وقال الفقهاء إن مناط سيادة الشريعة الإسلامية على الأشخاص هو الإسلام، أي الدين، وليس التبعية السياسية للدولة، أي الجنسية وقالوا إن الشريعة الإسلامية شريعة إقليمية يخضع لها كافة الأشخاص في دار الإسلام مهما كانت ديانتهم أو جنسيتهم، وإن أجازت - في قول بعض الفقهاء - لعير المسلمين التحاكم لشرائعهم الدينية في حدود صيقة (أمرنا بتركهم وما يدينون).

ومن أجل هذا، كانت بلاد المسلمين أو دار الإسلام تُكوّن وحدة دينية تربطها ربطة الدين وتسود فيها شريعة الإسلام، مهما تعددت الحكومات في مختلف أقطارها. وكان توارث المسلمين - وإن اختلفت جنسياتهم السياسية - أمراً لا جدال فيه.

ذلك، لأن الشريعة الإسلامية قامت على أصل واحد وهو وجوب الانقياد له على كل مسلم في أي محل وإلى أي بلد ارتحل.

فإذا نزل المسلم ببلد إسلامي، جرت عليه أحكام هذه الشريعة العراء في ذلك البلد وصار له من الحق ما لأهله وعليه من الواجب ما على أهله، لا بميزه عنهم مميز ولا أثر لاختلاف البلاد في اختلاف الأحكام - وإن تعددت المذاهب الفقهية الاجتهادية التي يتبعونها - فقد يسود في بعض الأقطار فقه مذهب أبي حنيفة وفي بعض آخر مذهب مالك وبعض ثالث مذهب الشافعي، وبعض رابع مذهب أحمد بن

من أحكام الحر والعوامة والولاية والوصاية

حبس وبعض خمس المذهب الزيدي أو الشيعي الحنفي. لكن هذا لا أثر له في الحق للشخص أو عليه، إذ متى فُضي له أو عليه، فله ما قُضي له به وعليه أنه ما قُضي عليه به على أي مذهب كان، متى كان القاضي صاحب ولاية مشروعة صادرة من ولي الأمر هي الجهة التي يقضي فيها، فقد اتفق فقهاء المذاهب جميعاً على أن حكم القاضي في أمر مجتهد به يرفع الخلاف.

كما أن فقه الإسلام في كفة احتجاده لا يربط الأحكام بالأوصاف والإقليمية إلا في العبادات، كقصر الصلاة للمسافر وجور لفطر في رمضان مثلاً، ولحق ومناسكه في مواطن محددة بـرض الحجار، وفي القضاء واحتصاص المحاكم بما يُسمى الآن «الاختصاص المحلي».

تحدث لفقهاء في تعيين الجهة التي يكون لقاضيها الاختصاص بالدعوى، اختصاصاً مكانياً بمعنى هو تُرفع في محل المدعي أو في محل المدعى عليه، غير أن، لخلاف في شيء، من هذا لا يغير في حق لخصوم ولا يوهن منه، فالشريعة واحدة ولحقوق واحدة، وبستوي في ذلك لجميع في أي مكان كانوا من البلاد الإسلامية وأمام القاضي المسلم.

ومن هنا، كان موطن المسلم في بلاد الإسلام هو المحل الذي نوى الإقامة فيه واتخذ في جناته طريق كسبه وعيشه واستقر فيه مع أهله - إن كان ذا أهل - دور نظر إلى محل مولده ونشأته ولا إلى عادات وأعراف البلد الذي رحل عنه في الأحكام والمعاملات، فهو رعية الحاكم «القاضي» الذي يقيم تحت ولايته دون سواه من سائر الحكام، ما دام مستقراً وقاطناً في بلد إسلامي يعتبر من دار الإسلام.

لما كان ذلك

كنت ولاية القاضي المسلم في أي دولة مسلمة ممتدة إلى كل المقيمين فيها من المسلمين ولو اختلفت جنسياتهم السياسية، متى كان هذا القاضي معيناً ذا

ولاية مستمدة من ولي الأمر في دولته ومنوفاً به الحكم بين الناس في نوع الدعوى التي فضى فيها انبعاثاً للقاعدة المستقرة في فقه الإسلام وهي القضاء يتخصص بالزمان و المكان والحادثه ومن ثم، فإذا كان قاضي محكمه إمارة لشارقة الشرعية - وهي من دار الإسلام - موطاً به من ولي الأمر في دولته الفصل في فضاها لصلاق للضرر في نطاق أحكام الشريعة الإسلامية، امتدت ولايته القضائية إلى المقيمير كافة في دائرته لقضائية في حدود اختصاصه النوعي.

هذا ولبس في القانون المصري ما يمنع المصريين المقيمير في خارج جمهورية مصر العربية من، لتقاضي أمام محكمة غير مصرية، وإن كان هذا، القانون قد أجاز للمدعي مقضاه المدعى عليه المصري المقيم في الخارج أمام محكمة المصرية، ولا تلازم بين هذا وذاك.

والذي يتعين المصير إليه هي مسائل الأحوال الشخصية من وجهة نظر فقه لإسلام ونصوص القانون - هو جواز لتحاكم للمصريين المقيمير خارج الجمهورية أمام القاضي الذي بقيمور في ولايته، ما دام قاضياً مسلماً صاحب ولاية قضائية فيم تذرعوها به، وأن يطبق هذا القاضي ما أشارت به قواعد الإسناد في القانون المصري. ولقد تعرض الفقهاء المسمون لحجية الأحكام القضائية.

ولما كان القضاء - في مسائل الأحوال الشخصية - في مصر بحري وفقاً لقواعد الإسناد التي حوتها المادة ٢٨٠ من الرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية وبصها «تصدر الأحكام طبقاً للمدون في هذه اللائحة ولأرجح الأقوال من مذهب أبي حنيفة، ما عدا الأحوال التي نص فيها قانون المحاكم لشرعيه على قواعد خاصة، فبجب فيها أن تصدر الأحكام طبقاً لتلك القواعد»، يأتي النظر في مدى حجية حكم محكمة إمارة لشارقة الشرعية المسؤول عنه في نطاق فقه المذهب الحنفي المعمول به في مصر، ومدى حجيته

من أحكام الحبر والقوامة والولاية والوصاية

باعتباره حكماً أجنبياً في نظر لنظام القانوني القضائي الحالي في مصر أيضاً
أما عن الشق الأول، فإن فقه المذهب الحنفي يقرر أنه

إذا رفع حكم قاض إلى قاض آخر نفذه، أي وجب تنفيذه والعمل بمقتضاه،
وأضاف فقهاء المذهب أن الحكم من حيث حجته ثلاثة أقسام
الأول يُردُّ بكل حال (أي لا يعمل به ولا يكتسب، لحجية) وهو ما خالف نصاً
صريحاً في القرآن الكريم أو السنة أو خالف الإجماع

الثاني يكتسب لحجية ويصح بغير حال، وهو الحكم في محل الاجتهاد بأن يكون
الحلاف بين فقهاء المذهب في المسألة أو سبب لقضاء، كما إذا قصي لامرأة شهادة
زوجها أو شهادة آخر.

الثالث اختلف في حجه، وهو الحكم المجتهد فيه، أي الذي لا يخالف الدليل
الشرعي من الكتاب أو السنة أو الإجماع^(١).

ومن هذا يظهر أن هذا الفقه - وهو القانون الموضوعي في أغلب مسائل
الأحوال الشخصية في مصر - بقر للحكم الذي يصدر من القاضي المسلم في
حدود ولايته بالحجية بمعنى عدم حواجز التعرض له، فالحجية في لغة الفقهاء،
الإسلاميين تشمل الحجية وقوة الأمر المقضي، المصطلح عليهما في النظام القانوني
المعاصر، وذلك ما لم يخالف الحكم نصاً صريحاً في القرآن أو السنة أو يخالف
الإجماع.

ومن ثم، فإذا كن حكم التطلاق للضرر الصادر من محكمة الشارقة لشرعية

(١) كتب لدر المختار وحاشية رد المحتار لابن عيني حاشية كتاب القضاء ص ٥٠٢ حتى
ص ٥٢١ فقه حنفي وكتاب لأشياء والظاهر لابن نجيم في كتاب نفص، والشهادات
والدعوى في عدة مواضع من هذا الكتاب.

وقد صدر من قاض صاحب ولاية، يكون حجة فيما قضى به من التتطبيق. وعلى كل قاض مسلم تنفيذه لأنه قضى بما لا يخالف القرآن أو السنة أو الإجماع.

ذلك لأن مرد حكم لتطبيق للضرر هو فقه مذهب الإمام مالك رضي الله عنه، وله أدلة المستمدة من الكتاب والسنة. وقد أخذ به في مصر في القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ وما زال العمل مستمراً به للآن.

فقضاء ذلك الحكم بالتطبيق لثبوت إضرار الزوج لزوجته بالإيذاء على النحو الموضح بمدوناتة يقع في نفاق المعمول به تشريعاً وقضاءً في مصر بذلك القانون. وهو بعد حجة بمعنى أنه يجب تنفيذه وعدم التعرض له وفقاً لنصوص فقه المذهب الحنفي.

وأما الشق الآخر وهو مدى حجية حكم محكمة الشارقة الشرعية في النظام القانوني الحالي باعتباره حكماً أحيباً. فإن من القواعد المستقرة التي جرى عليها القضاء المصري أنه متى كان الحكم الصادر من محكمة أجنبية بشأن حالة الأشخاص بصفة نهائية ومن جهة ذات ولاية بإصداره حسب قانونها وبحسب قواعد الاختصاص في القانون الدولي الخاص وليس فيه ما يخالف النظام العام في مصر، فإنه يكتسب الحجية.

وإذ كانت قواعد القانون الدولي الخاص قد اقتضت تدخل الجنسية في تحديد حالة الأشخاص، وجرى التفنين المدني^(١) المصري، على تطبيق قانون الجنسية في هذا الحال ومنها الطلاق أو التتطبيق حيث جاءت المادة ١٣ ٢ بما يلي «أما الطلاق، فيسري عليه قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت الطلاق، ويسري على التطبيق والانفصال قانون الدولة التي ينتمي إليها الزوج وقت الدعوى».

(١) رقم ١٣١ لسنة ١٩٤٨.

من أحكام الحجر والقوامة والولاية والوصاية

وجرى نص المادة ١٤ من هذا القانون بما يلي «هي الأحوال لمصوص عليها هي المادتين لسابقتين إذا كن أحد لزوجين مصرياً وقت انعقاد الزواج، يسري القانون المصري وحده فيم عدا شرط لأهلية للزوج». فهذه البصوص لقانونية لمصرية تقصي بسريان القانون المصري وحده في الطلاق أو التطلاق متى كان أحد طرفي علاقة الزوجية مصرياً.

فإذا كان حكم التطلاق الصادر من محكمة الشارقة الشرعية قد طبق ما يفصي به فقه الإمام مالت من حواز تطلاق الزوجة - بناءً على طلبها في دعوى قضائية - على روحها بسبب إضراره بها لأن فقه هذا المذهب هو المعمول به هال كما هو معروف، يكون قد طبق أيضاً قانون الأحوال الشخصية في مصر وهو قانون الزوجين بوصفهما يحملان الجنسية المصرية، ولا يشترط في هذه الحالة للاحتجاج بهذا الحكم في مصر أن يحوي بيان ما يعتبر به حكماً في نطاق التنظيم القانوني المصري لأن بيان الحكم في مفهوم أحكام القانون الدولي الخاص يكون لقانون القاضي الذي أصدر الحكم، إذ هو وحده الذي يحدد هذا البيان بما يجعله مسنوباً الشكل الصحيح، وإن خالف في هذا البيان ما هو متواضع عليه في مصر من تنويب لمهية الحكم بالفصل بين أسبابه ومنطوقه.

وإذا كان البين مما تقدم أن قاعدة القضاء العامة في شريعة الإسلام تقضي بخضوع المسلم في خصوماته للقاضي المسلم الذي يلجأ إليه ويكون هو داخلاً في ولايته القضائية، كان تداعي طرفي الحكم المسؤول عنه ومثولهما أمام قاضي محكمة إمارة الشارقة الشرعية في موضوعه النجاء إلى قاض ذي ولاية عليهما، بعض النظر عن تبعيتهما في الجنسية السياسية لدولة أخرى غير دولة هذا القاضي. على أنه وقد طبقت محكمة الشارقة الشرعية على الدعوى فقه الإمام مالك وإجازته التطلاق للضرر - وهو ما يقصي به القانون المصري رقم ٢٥ لسنة

١٩٢٩ المستمدة أحكامه في الطلاق للضرر - من مذهب الإمام مالك، يكون هذا الحكم في حدود هذه القواعد ملزماً ونافذاً متى كان صادراً من قاض دي ولاية في موضوعه، إذ لا يتصدى قاض لغير ما في ولايته عادةً.

ومن ثم، يعتبر حجة فيما قضى به إذا كان قد صدر، بتهائياً أو صدر نهائياً وفقاً لقانون المحكمة التي أصدرته، ويمتنع التعرض لما قضى فيه قضاء قطعاً. أما عن صحة زواج هذه المطلقة بزواج آخر بمقتضى هذا التطبيق فإذا ثبت أن حكم التطلاق قد صدر من قاض مسم دي ولاية قانونية مختص، وأنه انتهت، أو صار بهائياً، كل ذلك حسب قانون قاصيه، كان الحكم - بهذه القيود - مهياً شرعاً وقانوناً لعلاقة الزوجية بين صرفيه. وإذا ثبت أن هذه المطلقة قد تزوجت بالآخر بعد انقضاء عدتها من هذا الطلاق بأحد الأسباب لانقضاء العدة، وهي وضع الحمل إن كانت وقت الحكم حاملاً، أما إن كانت حائضاً، فبرؤيتها دم الحيض ثلاث مرات كوامل تبدأ منذ صار الحكم نهائياً وتتصدى إذا أقرت بحدوثه، وكانت المدة من بداية العدة لا تقل عن ستين يوماً على المفتى به في فقه المذهب الحنفي، وإن لم تكن من ذوات الحيض فعدتها ثلاثة أشهر، وذلك كله في نطاق أحكام القانون الواجب التطبيق في مصر، وعلى المصريين المسلمين بمقتضى القواعد المقررة لتنازع القوانين في مصر، وهو أرجح الأقوال في فقه المذهب الحنفي على ما تقضي به المادة السادسة من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ والمادة ٢٨٠ من المرسوم بقانون رقم ٧٨ لسنة ١٩٣١ بلائحة ترتيب المحاكم الشرعية. إذا كان ذلك وقع زواجه بالآخر - متى استوفى باقي أركانه وشروطه - صحيحاً شرعاً، والله سبحانه أعلم.

من أحكام النذر

أخذ الأخ الفقير من النذر جائز شرعاً

سائل يعمل في دولة الإمارات العربية «أبوظبي» وأنه قبل أن يكتب عقد العمل فيها عقد عزمه بينه وبين نفسه على أنه إذا كان هناك نصيب في سفره وعمله بهذه الدولة فسوف يخصص مرتب شهر من دولة الإمارات لوجه الله تعالى، وأنه يريد تنفيذ ما عقد عزمه عليه، ويقرر بأن له أخاً شقيقاً يراه فقيراً فهو لا يملك شيئاً يخصه، وإنما يزرع في (٣٠) قيراطاً أرضاً زراعية مملوكة لوالدته التي لا تزال على قيد الحياة وتقيم مع هذا الأخ في معيشتهم، وفضلاً عن ذلك، فهو يعول أطفاله الصغار الأربعة، وأنه يوجد في بلد السائل مسجد هدم وينعقد بناؤه، وقرر السائل أن مرتبه يعادل (٣٠٠) جنيه مصري. وطلب بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع. وهل يجوز له شرعاً أن يخص أخاه المذكور بجزء من هذا المبلغ وكيفية توزيعه؟

الإجابة

إن ما عقد السائل لعزمه عليه من التقرب إلى الله بإتفاق مرتب شهر هو من قبيل النذر الواجب الوفاء به لقوله تعالى

﴿ تُمْ لَيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُوا نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ ۚ ﴾^(١)

وقول الرسول صلوات الله وسلامه عليه «من نذر أن يطيع الله فليطعه ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه»^(٢) وفي الحديث الشريف «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى»^(٣) فإذا كان السائل قد عقد عزمه وصحت نيته على إتفاق

(١) الآية ٢٩ من سورة الحج

(٢) رواه البخاري وأحمد.

(٣) رواه البخاري ومسلم.

العناوين الإسلامية - الجزء الثاني

مرتب شهر ٣٠٠ جيبه مصري لوجه لله تعالى فإن ذلك يشمل جميع أوجه البر والطاعة، ومنها بناء المساجد وصلة ذوي القربى، وما دام يرى أن أخاه في حاجة للرب به فإنه يحوز له شرعاً أن يوجه إليه بعض هذا المندور، ويوجه الباقي للإسهام في «تكميل بناء مسجد قريته»، أو في وجه من وجوه الخير والإحسان يراه أولى وأحق تقريباً إلى الله تعالى وتصديقاً بوعده. قال تعالى

﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ وَيَقْدِرُ لَهُ وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْبِفُهُ وَهُوَ حَسْبُ الرَّزَّاقِينَ ﴾ (١)

ومن ههنا يعلم لحواب عن لسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم

(١) الآية ٢٩ من سورة سبأ.

من أحكام التعامل مع البنوك

استثمار المال في أذون الخزانة وسندات التنمية

من بنك مصر: إن كثيرا من أبناء الجاليات المصرية بالبلاد العربية طلبوا من إدارة البنك أن تتولى إصدار شهادات استثمار يتم اكتتابهم فيها، بشرط ألا تستغل هذه الأموال في الإقراض أو أعمال ربوية وغير محددة حتى تكون إسلامية المنبع ولا شبهة في عوائد استثمارها. وإن البنك يقوم حاليا بإعداد مشروع يسمح باستثمار هذه الأموال في أعمال بعيدة عن شبهة الربا تتلخص في الآتي:

أ- تخصيص جزء مما يملكه البنك في أسهم الشركات المساهم فيها الجاليات حيث لا تخضع لنسب ربحية ثابتة. وأن هذه الشركات تقوم بالأعمال التجارية أو الصناعية، وليست في أعمال الائتمان أو الإقراض.

ب- شراء بعض الأسهم من الشركات الممتازة من سوق الأوراق المالية والخاصة بالعمليات التجارية والصناعية.

ج- تخصيص جزء من أسهم الشركات الجديدة التي يقوم البنك بتأسيسها، والتي تتعامل في الصناعة والتجارة بعيدا عن العمليات المالية. واستكمالاً لهذه المشروعات التي ينوي البنك إنشائها، رأت إدارة البنك استطلاع رأي دار الإفتاء بالنسبة لإمكانية شراء الأنواع الآتية، وإضافتها إلى الأنواع المشتراه لغرض نفسه:

- ١- أذون الخزانة التي تصدرها الدولة وتكتب فيها البنوك وهي بمعدل فائدة ثابت.
- ٢- سندات التنمية التي تصدرها الدولة وتساهم البنوك في شراء جزء كبير منها وهي بمعدل فائدة ثابت، على أن يوضع في الاعتبار أن للدولة بما لها من حق السيادة الحصول من المواطنين على الإيرادات المختلفة السيادية والخدمية بما يزيد عن المعدلات التي تمنحها للمشاركين في هذه السندات أو الأذونات، كما أنها ليست عرضة للخسارة مما يجعل الاشتراك في شراء هذه السندات أو الأذونات بعيدا عن شبهة الحرام أو الربا.

الإجابة

العناوين الإسلامية - الجزء الثاني

إن طاهر بن رعية هؤلاء المصيرين المستثمرين منحة إلى سعد عن المعامات المايه لربوية وأن سب حين يقوم بهذه المهمة في حدود هذه رعية يكون عمه من باب لوكاله في مر خص شروط محددة

ولم كان السك يستطيع رأي لسرعى في مكاسة سبعلال أموال هؤلاء في شرء أنور احرايه الي بصدرف لدوله وبكتف هبها السوب، هي بمعى فائدة ذات، وكذلك في شرء سندات التمنية وهي بمعدل فائدة ثابت

وما كست أنور لحرية وسندات سبمة لتي تصدرف لدولة بمعدل فائدة ثابت من باب افرض بفائدة، وقد حرمت الشريعة لإسلامه بفروض باب لفائده المحددة أن كان المقرص و المفترض، لأنها من باب ربى المحرم شرعا بالكتاب والسنة وإجماع، فإن بحقيقو رعية المستثمرين وحرصهم على الكسب لسرعى لسي حلله لله يستلزم ألا يسعس أموالهم على غير رعبهم هي هذه الأنور و لسندات، ويتم تستل في المشروعات عبر لربويه كالمبينة بكان اسك، وحتى لا يحرج السك عن حدود و كالتة لهؤلاء، ينبغي الالتزام بم رعوى فنه.

رأب التسيئة

نشرت احدى الجرائد في شأن ما تتقاضاه هيئة الأوقاف المصرية من المتعاملين معها في تملك العقارات وأطلقت عليه اسم «فائض الربح» اذ قالت رسالة بعث احد المواطنين بها أن الهيئة تأخذ فائدة سنويا فوق الثمن المتعاقد عليه مقدارها ٥% على باقي ثمن الشقق التي تعرضها للتمليك. بينما اجاب السيد الاستاذ رئيس مجلس إدارة الهيئة. كما هو منشور في ذات العدد. بأن هذا فائض ربح وليس تحصيل فوائد، ذلك لأن مشتري الشقة بالتقسيط يدفع مقدما ٢٥% من ثمنها ويسدد الباقي على ٤٠ سنة. وبذلك، يكون له منطوقيا ٢٥% من الملكية وللهيئة الباقي ٧٥% حتى تمام السداد، وخلال فترة التاجيل ينتفع المشتري بكامل الشقة رغم أنه لم يملك سوى ٢٥% فقط، ولا تنتفع هيئة الأوقاف بشيء ولها ٢٥% من الملكية.

من أحكام التعامل مع البنوك

ومن هنا ومحافظة على استثمار أموال الأوقاف، لجأت الهيئة إلى حساب دخل الشقة لو كانت مؤجرة طوال مدة الأجل ٤٠ عاماً مثلاً، ثم خصمت من جملة الدخل ٢٥% ويكون للهيئة الباقي، وكان هذا الحساب على أساس ١٠% من التكلفة، فوصلت حصة الهيئة إلى ٢٥ ألفاً من الجنيهات عن الشقة المكونة من حجرتين وصالة وفقاً لقانون الإيجارات، ولكن الهيئة لم تجر المحاسبة على هذا واكتفت بحساب ٥% فقط كضامن ريع.

كما اطلعنا على كلمة السيد المستشار فتحي لاشين المفتش القضائي الأول بوزارة العدل سابقاً والمنشورة في الجريدة ذاتها تعليقاً على ما سبق من أقوال السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارة الهيئة؛ حيث جاء بها أن عقد البيع ورد على كامل الوحدة السكنية موضوع العقد، وأن الرابطة تبعاً لهذا بين بائع وبين مشتري، وأن هذا استمرار في التعامل الربوي مع رفع شعار تطبيق الشريعة الإسلامية في المجال الاقتصادي، هذا؛ وقد ورد إلى دار الإفتاء من السيد المستشار فتحي لاشين نسخة من نص كلمته المنشورة في الجريدة. وبناء على طلب دار الإفتاء، ورد من هيئة الأوقاف المصرية صورة طبق أصلها من عقد التمليك الذي تبرمه الهيئة مع المشتريين لوحداتها السكنية، وأحد عشر كشفاً ببيان الأقساط والريع المستحق سنوياً والتي يقتضى سدادها طبقاً لنوع الشقة وحجراتها.

الإجابة:

إنه لما كان ما نشرته الجريدة وما جاء بالأوراق الواردة من هيئة الأوقاف المصرية وبأوراق السيد المستشار فتحي لاشين يفيد أن المشتري لوحدة سكنية من هيئة الأوقاف يملك مبانيتها فقط بمجرد التوقيع على العقد، وأن هناك جداول ملحقة بالعقد، ومعتبرة جزءاً لا يتجزأ منه وتجرى المحاسبة طبقاً لها، وقد جاء بهذه الجداول بيان الأقساط بدون ريع، وبيان الريع المستحق بواقع ٥/ وجملتهما، وبيانات أخرى مفصلة تبعاً لعدد حجرات الوحدة.

ولما كان البين من صورة العقد لوردة من هيئة الأوقاف أنه عقد بيع بالشروط المبينة في مواده وبالجداول الملحقة به، ومن هذه الشروط استحقاق الهيئة لنسبة ٥/ من جملة المبلغ المؤجل من ثمن الوحدة السكنية موضوع التعاقد.

وبما أن البيع قد عرفه فقهاء الشريعة الإسلامية بأنه مبادلة المال بالمال تملكاً وتمليكاً على اختلاف بينهم في التعبير عن هذا المعنى، وهو مشروع بنصوص القرآن الكريم والسنة الشريفة وإجماع المسلمين.

وقد اتفق الفقهاء جميعاً على أن اقتران عقد البيع بالشرط الفاسد مفسد للعقد وتكاد عباراتهم تتفق على أن الشرط الفاسد هو ما لا يقتضيه العقد ولا بلائمه أو يصر بالعقد، وأن من قبيل الشروط الفاسدة أن يشترط أحد المتعاقدين على صاحبه عقداً آخر ومن أمثلتهم للشرط الفاسد إذا قال البائع لمشتري "نعتك هذه الدار وجرتكها شهراً"، هذا الشرط لم يصح لأن المشتري ملك مدفع الدار بعقد البيع، فإذا أحره إياها، فقد شرط أن يكون له بدل في مقابلة ما ملكه المشتري، فلم يصح. ولما كان اشتراط هيئة الأوقاف المصرية في عقد التملك وملحقاته أن يدفع مشتري الوحدة السكنية ٥ في المائة من جملة الثمن المؤجل، وفسر هذا السيد الأستاذ رئيس مجلس إدارتها بأن هذا ريع مستحق نظير إيجار باقي الوحدة التي لم يدفع ثمنها، فيكون هذا الشرط بهذا المعنى عقداً آخر على المشتري يدخل في نطاق الشرط الفاسد بالمعيار، بل وبالمثال السابق الذي نص الفقهاء على عدم صحته.

وعلى ذلك، يكون واقع الأمر على ما تفيدته نصوص العقد وملحقاته أن نسبة الخمسة في المائة جاءت فائدة مقررة على المبلغ المؤجل من ثمن الوحدة السكنية المباعة، لأن البيع قد تم بالعقد وتسلم المشتري المبيع برضا البائع، فله الانتفاع به جميعه شرعاً بدون مقابل غير الثمن المسمى بالعقد، وأخذ نسبة ٥ في المائة على المؤجل من الثمن يكون في نظير التأجيل. وهذا هو ربا النسيئة الذي حرمه الله تعالى في القرآن الكريم وعلى لسان رسول الله ﷺ. ومن هذا قول الله سبحانه

من أحكام التعامل مع النوك

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الزُّبُونِ لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ
مِنَ الْمَنَسِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الزُّبُونِ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ
الزُّبُونَ فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَاسْتَهْزَأَ بِهَا سَلَفٌ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ
وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿١﴾﴾

لما كان ذلك وكانت تلك النسبة هـ في المدة إما في مقابلة تأجيل الدين وإما في مقابلة تأجيل باقي العين - كما جاء بتفسير رئيس مجلس الإدارة لهذا الشرط - وإن كان هذا التفسير لا تدل عليه بنود العقد ولا ملحقاته التي تفررت بها هذه النسبة، فتخلص تلك النسبة إما رب سبئية لا محالة لا يجرها أي اسم أو وصف يطلق عليها عن هذه الحقيقة، أو عقد إجارة فاسد لا تستحق به الأجرة، لأنه ورد على ما مكنه المشتري بعقد البيع مع تأجيل بعض الثمن. وفي كل حال، لا تقع هذه النسبة هـ في المائة في نطاق نص مبيح شرعاً لاشتراطها، بل وقعت في نطاق المحرمات عسى الوجه المين. هذا ومما ينبغي نبياؤه للناس أن الأصل في البيع أن يكون بثمن حال، ويجوز أن يكون بثمن مؤجل - كلاً أو بعضاً - إلى أجل معلوم حتى لا يؤدي تحصيل الأجل إلى النزاع. والريادة في الثمن عند البيع مؤجلاً اختلف الفقهاء في حلها، والجمهور على صحة البيع مع تأجيل الثمن والزيادة فيه عن الثمن الحالي.

كما أن من صور البيع التي أجازت شرعاً بيع المراهبة. وصورته أن يبيع الشيء بربح. فيقول: "ثمن هذا المبيع مائة جنيه وأبيعته بمائة وعشرين حنيهاً" مثلاً، وهذا جائز لا خلاف في صحته شرعاً.

(١) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

لما كان ذلك، فإن لهيئة الأوقاف المصرية أن تسير في هذه العقود على هذا الوجه امتثالاً لقوله سبحانه (.. وأحل لله البيع وحرم الربا)، فتضيف فوق التكاليف الفعلية للمباني الربح المناسب، ثم تبيع الوحدة بثمن محدد لا تتقاضى أكثر منه بهذا الوصف «فائض الربح أو إجارة باقي الوحدة لسكنيه مشتريها» حيث دخل في نطاق الربويات المحرمات شرعاً. ولقد حذرنا رسول الله من استحلال المحرمات بتسميتها بغير اسمها فقال «ليشرين أناس من أمتي الخمر ويسمونها بغير اسمها»^(١)، وهي رواية «لتستحلن طائفة من أمتي الحمر باسم يسمونها إياه». وهذا هو الواقع الآن مع لحمر ومع الربا وغيرهما من المحرمات حيث يسميها المسلمون بغير اسمها ويستحلونها.

وبعد

فإن الله سبحانه وتعالى قد نعد المتعاملين في الرب بما لم يتوعد به في غير هذه الكبيرة. فقال سبحانه

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ٢٨ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ٢٩ وَإِن نُّنَزِّلْ عَلَيْكُمْ مِّن مَّوْلِكُمْ لَا تُطِيعُونَ وَلَا تُطْلَمُونَ ٣٠﴾^(٢)

نقل القرطبي في تفسير هذه الآية أن لإمام مالكا قال «إني تصفحت كتاب الله وسنة نبيه فلم أر شيئا أشر من الربا، لأن الله أذن فيه بالحرب»

(١) رواه أحمد وأبو داود وابن ماجه.

(٢) الآية ٢٧٨ و ٢٧٩ من سورة البقرة.

هذا، وقد روى الشيخان عن النعمان بن بشير عن رسول الله ﷺ الحلال بين والحرام بين، وبينهما أمور مشتبّهات لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ ل عرضه ودينه».

و لله سبحانه وتعالى أعلم.

تعاليم الإسلام ومدى توافقها مع المنظمات التعاونية

جاء مايلي بكتاب سفارة نيجيريا بالقاهرة المرفق به ورقة الأسئلة الموجهة من السيد الحاج / رينجيم رئيس اتحاد توفير القرض النيجيري.

ان هذا الاتحاد يعمل بصفة عامة من أجل أربعة أغراض هي:

١- تقوية الاقتصاد.

٢ توفير الضمان بأقل معدل من الفائدة.

٣- تعليم الناس الاستغلال الحكيم لأموالهم والإدارة الصالحة لمواردهم المحدودة.

٤- تعليم الناس التعاون بتجميع جميع الموارد المالية والإنسانية من أجل حل مشاكلهم.

كما إن هذا الاتحاد مجموعة من الأشخاص قرروا أن يوفرُوا أموالهم من أجل توفير قروض والحصول على فائدة قليلة بينهم.

وعلى سبيل المثال: أعضاء الاتحاد هم بعض الأفراد في المجتمع، او العاملين في أية وزارة حكومية او من سكان القرى، والعضوية فيه مفتوحة للجميع بغض النظر عن الديانة أو الجنسية أو الانتماء السياسي. ويعمل الاتحاد بقبول مدخرات أعضائه. ومن هذه المدخرات يوفر القروض للأعضاء بأقل سعر من الفائدة لمواجهة النفقات المتزايدة.

ويحرص الاتحاد على أن تظل النفقات على أقل قدر ممكن، وأن غرضها الاساسي هو أن تؤدي خدمات دون أن تحصل على فائدة وما تحصله من فوائد على القروض إنما هو لتمكن من دفع التكاليف لمواجهة كل الاحتياجات المطلوبة ودفع فائدة عادلة على المدخرات للأعضاء، ثم إن هذه الفائدة تدفع منها التكاليف والنفقات لتعود إلى الأعضاء مرة أخرى لتقسم على المدخرات، فليس هناك أي استغلال، وينتخب الأعضاء من بين

أنفسهم المدير ومجلس الإدارة لإدارة اتحاد الضمان، والاتحاد يقبل جميع المدخرات من جميع الأعضاء. وبهذا تتجمع الاعتمادات المالية، وهذه الاعتمادات تعود ثانية إلى الأعضاء على شكل قروض لمن يحتاجها من الأعضاء، ولا يتم توزيع النقود كل عام إلا بعد دفع المصاريف.

انتهت الورقة بالأسئلة التالية:

- ١- هل تعاليم الإسلام تتوافق مع المنظمات التعاونية عموماً أم لا؟
- ٢- كيف يرى الإسلام دور الوظائف للتنمية في تطوير المجتمعات الإفريقية وأنظمتها السياسية والاقتصادية؟
- ٣- كيف أن مشكلة الفائدة وتعاليم القرآن من الممكن أن تحل في ضوء الاكتفاء الذاتي عن طريق التعاون والتطوير؟
- ٤- إلى أي مدى يمكن للتعاونيات عموماً واتحاد الضمان من أن يستفيد منها في البلاد الإفريقية وأماكن انتشار الإسلام فيها قليل؟
- ٥- كيف يمكن للمؤسسات والمنظمات الإسلامية العمل على رفعة الإنسان عن طريق التعاون عموماً واتحاد الضمان الخاص؟
- ٦- ما هي الطريقة المثلى - حسب تعاليم الإسلام - لتنظيم اتحادات الضمان بين المسلمين؟

٧- أي الفائدة محرمة إسلامياً؟

أجاب:

إن الله سبحانه وتعالى أورد الربا في القرآن في مواضع متعددة، وكان آخر آيات نزولاً^(١) في شأنه - على ما صح عن عمر بن الخطاب وابن عباس رضي الله عنهما - قوله تعالى

(١) ح ١ ص ٢٦٧ تفسير فتح القدير لشوكانى.

من أحكام التعامل مع البنوك

﴿ يَأْتِيهَا لِلدَّيْنِ ؕ مَوْتٌ تَقُوعًا لِلَّهِ وَذُرُوعٌ مَّا يَبْقَى مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ۚ وَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا بِخَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ؕ وَإِن تَتَّبِعُوا فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَالِكُمْ لَا تَظْلُمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ۚ ۝﴾ (١)

وهي السِّنة الشريفة، روى البخاري ومسلم وغيرهما عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه، قال قال رسول الله ﷺ "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة و البر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، سواء بسواء، يداً بيد، فإذا اختلفت هذه الأصناف، فبيعوا كيف شئتم إذا كان يداً بيد" (٢).

وهذا النص من لسنة قد قسم الأشياء لتي يراد تعادلها إلى ثلاثة ضرب
الضرب الأول أن يكون البدلان من نوع واحد، كالذهب بالذهب، فهذا
يخضع للتبادل لشرطين لتساوي في الكم، والفورية في التبادل - بمعنى عدم
تأجيل شيء من البدلين.

الضرب الثاني اختلاف نوعي البدلين مع أنهما من جنس واحد كالذهب
بالفضة وكالقمح بالشعير، فهذا شرط واحد وهو الفورية في التبادل والقبض،
ولا يضر اختلاف الكم.

الضرب الثالث أن يكون البدلان من جنسين مختلفين، كالفضة والطعام، فلا
يشترط في هذا شيء من هذين القيدتين، بل تكون المقايضة فيهما حرة.

(١) الآيتان ٢٧٨، ٢٧٩ من سورة البقرة.

(٢) سبل السلام للصنعاني ج ٣ ص ٨ وما بعده.

الغياوس الإسلامية - الجزء الثاني

والقواعد المستفادة من هذا الحديث الشريف وغيره في باب البذل والتقايض بهدف إلى حماية القود والأطعمة - وهما أهم حاجات الناس وأعظم مقومات حياتهم، وذلك بمنع تعريضهما للتقلبات المفاجئة في التنمية، فوق منع احتكارهما أو إخفائهما - ومن جهة أخرى، لحرص على حماية الفقراء وغيرهم من طرق الغبن والاستغلال.

حدد هذا الهدف واضحاً في الحديث الشريف الذي رواه مسم في صحيحه أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ بشيء من التمر، فقال له النبي ﷺ ما هذا من تمر؟ فقال الرجل يا رسول الله بعنا تمرنا صاعين بصاع، فقال ﷺ ذلك الربا ردوه، ثم بيعوا تمرنا، ثم اشترؤا لنا من هذا.

ما هو الربا؟

في لغة العرب أن الربا: الزيادة.

وفي اصطلاح فقهاء المسلمين زيادة مال في معارضة مال بمال بدون مقابل. وهذه الزيادة إما أن تكون حقيقية كالزيادة في أحد البدلين المتجانسين على الآخر مع التقايض في الأصناف التي يجري فيها الربا. وهي ما أطلق عليه الفقهاء «ربا الريادة»، وإما أن تكون لزيادة حكمية أو زيادة في المعنى كالتأجيل في قبض أحد البدلين في الأصناف التي يجري فيها هذا النوع من الربا، وهي هذه الحالة، تسمى الزيادة ربا النسيئة أي التأخير، وقد تصاحبت هذه الريادة الحكمية زيادة حقيقية في البذل المشروط تأجيله في مقابلة الأجل.

فالريادة إذا كانت مشروطة في العقد صراحة أو معروفة للمتعاقدين عند إجراء العقد بحيث يستعيان بهذه المعرفة عن اشتراطها صراحة، تكون ربا من غير شئ.

من أحكام التعامل مع البنوك

والذي تفيده الأحاديث النبوية الشريفة التي رواها رجال الحديث موثوق بهم - البخاري ومسلم والنسائي وأحمد - في أبواب المصاربة والمزارعة والمساواة، أن اشتراط جزء معين من ربح ذلك وثمراته لأحد المتعاقدين مدهي عنه، لأنه يخل بالمقصود من العقد، وهو الاشتراك في النتائج والثمرات.

ومن أجل هذا، اشترط الأئمة الفقهاء لزوم خلو العقد من مثل هذه الاشتراطات، تطبيقاً للسنن الصحيحة، وهي لأصل الثاني للشرعية. ولقد اتت الإمام مالك^(١) ما يفيد انعقاد الإجماع على أنه لا يجوز اشتراط جزء معين غير نسبي من الربح لصاحب المال في القرض نفسه. فقد قال في رجل دفع إلى رجل مالا قراضاً، واشترط عليه فيه شيئاً من الربح خالصاً دون صاحبه "إن ذلك لا يصلح، وإن كان درهماً واحداً إلا أن يشترط نصف الربح له، ونصفه لصاحبه أو ثلثه أو رבעه أو أقل من ذلك" وكثر، فإذا سمي شيئاً من ذلك قليلاً أو كثيراً، فإن كل شيء سمي من ذلك حلال، وهو قراض المسلمين، ولكن إن اشترط أن له من الربح درهماً واحداً فم فوقه خالصاً له دون صاحبه، وما بقي من الربح فهو بينهما نصفين، فإن ذلك لا يصلح، وليس على ذلك قرض المسلمين

إذا كان ذلك، كانت الفائدة المحرمة في الإسلام، هي تلك التي سماها «الرب» وهو كل زيادة مالية في معارضة مال بمال بدون مقابل حقيقي وتحريم الربا بهذا المعنى أمر مجمع عليه في كل الأديان السماوية، كما أخبرنا الله سبحانه وتعالى في القرآن الكريم^(٢)

(١) ما يحور من الشرط في لقر ص وما لا يحور ح ٢ ص ١٥٧، ١٥٨ شرح الررقي عى موطأ مالك المطبعة الحيرية.

(٢) سورة البقرة الآيت من ٢٧٥ - ٢٨١، وسورة ال عمران من ١٣٠ - ١٣٢، وسورة النساء لايتن ١٦٠ و١٦١، وسورة الروم الآية ٣٩.

إذا كان ذلك، كان الهدف هو تضامن أعضاء هذا الاتحاد وتعاونهم بما يؤدونه من اشتراكات للصندوق الذي يقرض المحتاج من الأعضاء المشتركين فيه وإذا كان هذا هو المستهدف، لم يجر في نطاق أحكام الإسلام في القروض أن يحصل الصندوق على فائدة من المقرض، مهما كان قدرها، حتى لا يدخل تعامل صندوق الاتحاد مع أعضائه في نطاق الربا الذي حرمه الإسلام.

وإنما لإدارة هذا الاتحاد أن تحصل من المقرض على مبلغ ثابت وقت الفرض في نظير أجور القائمين على إدارة الاتحاد ورصد حساباته باعتباره أجره كذبة لا فائدة للقرض. ذلك لأن فقهاء المسلمين لم يختلفوا على حوز أخذ الأجرة على كذبة صك الدين، وأن الأجرة في هذه الحال على المدين.^(١)

وعلى هذه الإدارة أيضاً أن تستثمر فائض الأموال المدخرة بالطريق المشروع في الإسلام، مثل التجارة أو الزراعة أو الصناعة، ولا يجوز لها شرعاً الاستثمار بالإقراض بفائدة محددة قدرها وزمناً، كإقراض مائة مثلاً بوقع ٧ في المائة لمدة سنة أو سنتين، لأن لقرض على هذا لوجه من الفائدة روي محرم في الإسلام.

ومما تقدم يمكن أن نستظهر الإجابة عن الأسئلة المحددة المطروحة على لوجه التالي

- ١ هل تعاليم الإسلام تتوافق مع المنظمات التعاونية عموماً بالاتفاق أو لا؟
على هذا السؤال، أجاب القرآن بقول الله تعالى:

((وَتَعَاوُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ))^(٢)

(١) أحكام القرض لأبي بكر الراربي الجصب ص ١ ص ٥٧٦ في تفسيرية المدائنة رقم

٢٨٢ من سورة البقرة وكتب جامع الفصولين في لفقه الحنفي ج ١ ص ٣٤٩ في

لفصل التاسع عشر في مسائل لإجارات بين المقرض والمستقرض

(٢) من الآية ٢ من سورة المائدة

من أحكام التعامل مع النوك

فأية صورة للتعاون بين الناس تجلب حيراً ولا تحوي إثماً أو تجر إليه تكون من مشمولات التعاون المشروع في الإسلام.

٢- كيف يرى الإسلام الوظائف للتنمية في تطوير المجتمعات الإفريقية وأنظمتها السياسية و لاقتصادية؟
من آية

﴿ بِمَا لَصَّدَقْتَ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْمُؤْنَةِ قُوَّةً وَبِالْزَّكَّاتِ وَالْغَرَمِينَ ﴾ سَبِّحْهُ وَأَنْتَ السَّابِقُ فَرِيصَةً مِنَ اللَّهِ وَهُوَ غَنِيٌّ
حَكِيمٌ ۝ (١)

نستفيد مشروعية الوظائف، فقد عصت هذه لاية نصب للعامل الذي يتولى جمع الصدقات واعتبرت عمله هذا وظيفة، وأرسل رسول الله ﷺ الولاية والقضاة والعمال على لجهات لتي دخلها الإسلام وأعصاهم على ذلك أحره لتفرعهم لعملهم الذي فيه صلاح حال الدس وقصاء أمورهم ومن ثم، فالإسلام قد شرع المبدأ، أما نوعية الأعمال والوظائف، فإنها تختلف بحسب الزمان والمكان والعرف والعادة، ولكل قوم أن ينظموا الوظائف حسب مقتضى الحال في ديارهم في نطاق قواعد الإسلام العامة التي لا يتسع مجال هذا السؤال للاستطراد في بيانها.

٣- كيف إن مشكلة الفائدة وتعاليم الفرائ من الممكن أن تحل في ضوء الاكتفاء الذاتي عن طريق التعاون والتطوير؟

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة

إن الإسلام حرم الربا - بمعناه المتقدم - حرصاً على تنمية المال و استثماره بطرق يستفيد بها ومبها أكبر عدد من الناس حتى يتسع مجال العمل والرق لكثيرين الذين قد تكون لديهم القدرة على العمل وليس في أيديهم رأس مال.

ومن هنا كان من دواعي تحريم الإقراض بفائدة أن صاحب المال سيصبح متعطلاً عن العمل المثمر، لأنه سيكتفي بفوائد قروضه، وكان هذا داعياً أيضاً لحبس المال عن استثماره بالعمل، وبهذا وغيره من الحكم التي ابتغاها القرآن بتحريمه للربا، تصبح الفائدة المحددة قدراً وزمناً، لا محل لها في الإسلام بعد أن حث على العمل وعلى استثمار الأموال في التجارة والصدعة والزراعة وغير هذا من متنوعات العمل التي تختلف باختلاف الزمان والمكان وإمكان القيام به، وهذا من أوجه التعاون في الإسلام، فإن إقامة الشركات المساهمة - مثلاً - تعاون في سبيل الاستثمار والاكتفاء.

٤- إلى أي مدى يمكن للتعاونيات عمومًا واتحاد الضمان من أن يستفاد منها في البلاد الإفريقية وأماكن انتشار الإسلام فيها قليل؟

إن المسلم عليه واجب لإيمان بما جاء به رسول الله ﷺ في القرآن وفي السنة، وأن ينتهي عما نهى الله عنه، ولقد اعتاد العرب قبل الإسلام التعامل بالربا، فما حرمه الله، انتهوا عنه بكل صورة.

ومن ثم، فإن المسلمين إذا كانوا في مجتمع إسلامي أو م سماه الفقهاء المسلمون دار الإسلام، وجب عليهم اتباع أحكام القرآن الذي رسم صريقاً واحداً لتعاون، هو التعاون على البر والتقوى. ومقتضاه أن يبتعد عن كل

من أحكام التعامل مع البنوك

صورة للتعاون عما حرم الله سبحانه. أما المسلم الذي يقيم في بلد غير إسلامي، فهو في حال ضرورة إذا اضطر للتعامل بغير ما يقضي به الإسلام.

٥- كيف يمكن للمؤسسات والمنظمات الإسلامية، العمل على رفعة الإنسان عن طريق التعاون عموماً واتحاد الضمان الخاص؟

إن الإسلام قد جاء بالأحكام التي ترفع الإنسان مادياً وأدبياً، فهو قد نظم الحياة الشخصية للمسلم، فرتب سلوكه مع الله بالعبادات ورتب سلوكه مع نفسه بإرشاده إلى الطرق التي يتغلب بها على مشقات الحياة، وتقوية عزيمته على مواجهة الصعاب، كما رتب سلوكه مع الناس في المجتمع الذي يعايشه بأن أبان الطرق الصحيحة للتعامل المالي والأخلاقي بما يؤدي إلى ترابط وتكافل أفراد المجتمع الإسلامي خاصة والإنساني عامة، ووضع ضوابط للحلال المباح من المعاملات ونهى نهياً باتاً عن المحرمات وبينها أوضح بيان.

٦- ما هي الطريقة المثلى - حسب تعاليم الإسلام - لتنظيم اتحادات الضمان بين المسلمين؟

إن معيار التعاون على البر والتقوى بين المسلمين هو ما أمر به القرآن الكريم في قول الله سبحانه

((وَتَعَاوُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ))^(١)

واتحاد الضمان - المسؤول عنه - بمقاصده وأهدافه الواردة بالسؤال قد يدخل في هذا النطاق إذا لم يقتض فائدة من المقترضين منه، لأن الفائدة

(١) من الآية ٢ من سورة المائدة.

الفتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

المحددة قدرًا وزمنًا من باب الربا المحرم في الإسلام كما تقدم ويمكن أن نسميه اتحاد التكفل الإسلامي، وأن يدفع المقرض مبلغًا ثابتًا في نظير أجور العاملين على إدارة أموال الاتحاد كما يمكن استثمار هائض هذه الأموال في المشروعات الإنتاجية كالزراعة والصناعة ويحرم إقراضها بفائدة ربوية في الإسلام.

٧- أي أنواع الفائدة محرم إسلامياً؟

الإسلام حرم الربا «الفائدة» كما حرّمته الأديان السماوية من قبل وإن استحلّه أتباعها، كما حكى القرآن الكريم عنهم

﴿فَبَطَّلُوا مِّنَ الدِّينِ مَا ذُكِّرُوا حَرِّمًا عَلَيْهِمْ طَيْسَتِ أَجَلَتْ هُمْ وَبَصَدِهِمْ عَنِ سَبِيلِ اللَّهِ كَثِيرًا ۖ وَأَخْذِهِمُ الرِّبَا وَقَدْ هُمُوا عَنْهُ وَأَكْلِهِمْ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْإِطْلَاقِ ۚ وَأَعْتَدْنَا لِلْكَافِرِينَ مِنْهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا ۖ﴾ (١)

والربا المحرم نوعان:

الأول ربا السيئة^(٢) وهو أن يقول الدائن للمدين أتقضي الدين أم تربى؟ فإن لم يقض المدين زاد في المال، فيريد الدائن في الأجل.

فزيادة المال في هذا النوع جاءت في مقابل تأجيل موعد السداد.

الثاني ربا الفضل أو ربا الزيادة وهو أن يزيد في التبادل في المتفقين جنساً، كتبدل ذهب بذهب أو شعير بشعير أو نقود بنقود، فإذا اقترض شخص مائة جنيه من شخص آخر ثم رده إليه مائة وعشرين، كانت العشرون الزائدة ربا محرماً.

(١) الأتقان ١٦٠ و ١٦١ من سورة النساء.

(٢) أحكام القرآن لجصاص ج ١ ص ٥٥٢ و ٥٥٣.

من أحكام التعامل مع البنوك

ومن هذا يتضح أن أية زيادة في القرض، سواء أكانت في مقابل تأجيل سداد الدين أو كانت مشترطة قدرًا - مثل ٥ في المائة - تصبح فائدة محرمة في الإسلام.

وفي هذا الصدد جاء الحديث الشريف الذي رواه الدارقطني وغيره عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال قال رسول الله ﷺ «الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما»^(١)

وعقبا الله للتمسك بالإسلام وكتابه القرآن، وسنة الرسول محمد ﷺ، إذ ذلك هدى الله

﴿ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾^(٢)

والله سبحانه وتعالى أعلم.

أرباح بنك ناصر

سائل يطلب الإفادة عن الأرباح التي يصرفها بنك ناصر الاجتماعي لحملة دفاتر الاستثمار، ويقول في طلبه إن إدارة البنك أفادته بأنها تستثمر هذه الأموال في مشاريع صناعية فقط، ثم تصرف الأرباح المحققة على حملة الدفاتر دون تحديد نسب للربح. فهل هذه الأرباح يدخل هيها أي نوع من أنواع الربا. وما الحكم الشرعي في ذلك؟

الإجابة

إذا كان الحال كما ذكر السائل بسؤاله من أن البنك يستثمر الأموال في مشاريع صناعية ويصرف الأرباح المحققة على حملة دفاتر الاستثمار دون تحديد نسب معينة للربح مقدماً، فإن هذا التعامل جائز شرعاً لأنه استثمار للأموال دون

(١) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ص ٣٥٠ و ٣٥١.

(٢) الآية ١٦ من سورة المائدة.

تحديد للربح سلفاً. وبهذا، يخلو هذا التعامل من الربا الذي يحرمه الشرع الإسلامي، إذ الربح في هذه الحال محتمل والخسارة كذلك محتملة. وبهذا، يعلم لحواب عما جاء بالسؤال والله سبحانه وتعالى أعلم.

عائد شهادات الاستثمار

هل عائد شهادات الاستثمار حلال أم حرام؟ وهل يعتبر هذا العائد من قبيل الربا المحرم؟ أو هو مكافأة من ولي أمر في مقابل تقديم الأموال للدولة لاستغلالها في إقامة المشروعات التي تعود على الأمة بالنفع؟

الإجابة

إن الإسلام حرم لربا ربويعه - ربا الزيادة و ربا لنسيئة - وهذا التحريم ثابت قطعاً بنص القرآن الكريم والسنة النبوية لشريعة وبإجماع أئمة المسلمين منذ صدر الإسلام حتى الآن. ولما كان الوصف القانوني الصحيح لشهادات الاستثمار أنها قرض بفائدة، وكانت نصوص لشريعة في القرآن والسنة تقضي بأن الفائدة المحددة مقدماً من باب ربا الزيادة المحرم، فإن فوائد تلك الشهادات وكذلك فوائد التوفير أو الإيداع بفائدة تدخل في نطاق ربا الزيادة لا يحل للمسلم الانتفاع به. أما القول بأن هذه الفائدة تعتبر مكافأة من ولي الأمر، فإن هذا الطر غير وارد بالنسبة للشهادات ذات العائد المحدد مقدماً لا سيما وقد وصف بأنه فائدة بواقع كذا في المائة. وقد يجري هذا النظر في لشهادات ذات لجوائز دون القوائد، وتدخل في نطاق الوعد بجائزة لذي أجازها بعض الفقهاء. والله سبحانه وتعالى أعلم.

جوائز شهادات الاستثمار المجموعة (ج) ودفاتر التوفير

أولاً: هل الجوائز التي يحصل عليها أصحاب شهادات الاستثمار من فئة «ج» حلال أم حرام؟
ثانياً: السائل لديه دفاتر توفير في بنك الإسكندرية باسم أولاده. وقد تنازل عن الفائدة لأنها ربا محرم، ولكن البنك يجري على الدفاتر سحباً شهرياً بجوائز لها. فما هو الحكم الشرعي لهذه الجوائز؟

الإجابة

إن لجوائز التي تُعطى للفائزين من أصحاب شهادات الاستثمار من الفئة (ج) وللمدخرين في دفاتر التوفير ندخل في نطاق الوعد بجائزة الذي أباحه بعض الفقهاء. أما الفائدة المحددة مقدماً لبعض أنواع شهادات الاستثمار الأخرى، وعلى المبالغ المدخرة بدفاتر التوفير بواقع كذا في المائة فهي المحرمة لأنها من باب ربا الزيادة المحرم شرعاً.

لما كان ذلك، فإنه يباح للسائل أن يحصل على الجائزة عن شهادات الاستثمار فئة (ج) أو عن دفاتر التوفير. أما الفوائد، فإنها محرمة. وبه سبحانه وتعالى أعلم.

استثمار الأموال في البنوك

سائل عنده مال يودع بعضه في شهادات استثمار البنك الأهلي، ويودع البعض الآخر في حساب استثماري في بنك ناصر الاجتماعي. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي بالنسبة لعائد كل من المبلغين المودعين في كل من البنكين، كما طلب بيان رأي الدين في الزكاة الواجبة في المبالغ المودعة بالبنكين، وهل تجب على رأس المال المودع أم على العائد الذي يحصل عليه السائل من البنكين؟

الإجابة

الاستثمار بإيداع الأموال في البنوك بفائدة محددة مقدماً أو بشراء شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدماً قرض بفائدة. وبهذا الوصف، تكون الفائدة

من ربا الزيادة المحرم شرعاً، أما الاستثمار دون تحديد فائدة مقدماً بل يبقى خاصاً لواقع الربح والخسارة كل عام فهو جائز شرعاً، لأنه يدخل في نطاق عقد المضاربة الشرعية، والربح والاستثمار بهذا الطريق حلال، ومن هذا يتضح أن العائد من الاستثمار بالطريق الأول حرام، باعتبار أن هائدة الشهادات محددة مقدماً فهي من ربا لزيادة، وبالطريق الآخر حلال، باعتبار أن الربح غير محدد بل يتبع الواقع من ربح وخسارة، ويتعين على المسلم أن يتخصص من الفائدة المحرمة بالتصدق بها ولا تجب عليها زكاة.

هذا، والزكاة تجب في رأس المال والربح الصلال إذا بلغ، لمجموع قيمه لنصاب الشرعي وهو ما يقابل قيمة ٨٥ جرم من الذهب غير ٢١ وذلك بواقع ربع العشر أي ٢.٥ في المائة مع توفر باقي شروط وجوب الركاه في المال، وتُصرف الزكاة على بعض الأصناف الثمانية المسببة في قوله تعالى

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَلِلْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَرَمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنِّي السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَأَنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ (١)

والله سبحانه وتعالى أعلم

التعامل مع البنوك بفائدة محرم شرعاً

المصارف في مصر تعطي فائدة سنوية لكل مائة مبلغاً قدره ٧,٥% أو ٨,٥% أو ١٣%. وقد أفتى بعض العلماء بجواز ذلك، حيث إن التعامل ليس مع الأفراد ولكن مع المصارف التي تتبع الحكومة. وطلب السائل الإفادة عن حكم هذه الفائدة.

(١) الآية ٦٠ من سورة التوبة.

الإجابة

قال الله تعالى

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٢٧٥ ٢٧٦ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَالَّذِي لَا يُجِبْ كُلَّ كَفَرٍ أَثِيمٌ ٢٧٧ ٢٧٨ ﴾^(١)

وقال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب يداً بيد والفصل ربا»^(٢) ومن هذه النصوص الشرعية وغيرها يكون الربا حراماً، سواء أكان ربا نسيئة أو ربا زيادة، ولما كان إيداع المال بالبنوك نظير فائدة محددة مقدماً قد وصفه القانون بأنه قرض بفائدة فإن هذه الفائدة تكون من قبيل ربا الريادة المحرم شرعاً، وبالتالي تصبح مالاً خبيثاً لا يحل للمسلم الانتفاع به وعليه التخلص منه بالصدقة. أم القول بأن هذا التعامل ليس بين الأفراد ولكن مع المصارف التي تتبع الحكومة، فإن الوصف القانوني لهذه المعاملات "قرض بفائدة" لا يختلف في جميع الأحوال ولم يرد في النصوص الشرعية تفرقة بين الربا بين الأفراد وبين الربا بينهم وبين الدولة، وعلى المسلم أن يكون كسبه حلالاً يرضى عنه الله وأن يتحرى الابتعاد عن الشبهات. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الايتان ٢٧٥ و ٢٧٦ من سورة النقرة.

(٢) المبسوط للسرخسي.

شهادات الاستثمار

سائل قام بشراء شهادات الاستثمار من النوعين «أ» و «ج» وطلب الإفادة عن رأي الدين والشرع في كل نوع منهما، لأنه قرأ في الجرائد أن شهادات الاستثمار من النوعين «أ» و «ب» أحلها فريق وحرّمها آخرون، وأن النوع «ج» ذات الجوائز حلال. فما هو رأي الشرع في ذلك؟

الإجابة

يقول الله في كتابه الكريم

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَخْبَّ اللَّهُ لَتَبْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَلَهُ مَا سَدَّ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٢٧٥ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِيلُ الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦﴾ (١)

ويقول رسول الله ﷺ فيما روي عن أبي سعيد قال قال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب، والفضة بالفضة والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يدًا بيد. فمن زاد أو استزاد فقد أربى، الأخذ والمعطي فيه سواء» (٢) ويظهر من هذا أن الربا بقسميه - ربا النسيئة وربي الزيادة - محرم شرعاً بهذه النصوص من القرآن والسنة وبإجماع المسلمين. لما كان ذلك، وكانت

(١) الآيتان ٢٧٥ و ٢٧٦ من سورة البقرة.

(٢) رواه أحمد و لبحري.

من أحكام التعامل مع البنوك

شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة مقدماً من قبيل القرض بفائدة، وكان كل قرص بفائدة محددة رباً محرماً، من ثم، تدخل الفوائد المحددة مقدماً لشهادات الاستثمار في ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى تلك النصوص الشرعية. أما شهادات الاستثمار من الفئة «ج» ذات الجوائز دون الفائدة، فتدخل في نطاق الوعد بجائزة الذي أباحه بعض الفقهاء، ومن ثم، تصبح قيمة الجائزة من المباحات شرعاً.

لما كان ذلك، كان مباحاً للسائل أن يحصل على الجائزة من شهادات الاستثمار فئة «ج» إن جاءت إليه نتيجة القرعة الشرعية. أما فوائد شهادات الاستثمار الأخرى، فهي من قبيل ربا الزيادة المحرم شرعاً دون ضرورة أو حاجة ويجب على المسلم أن يتحرى الكسب الحلال ويتعدى عن كل ما فيه شبهة الحرام، امتثالاً لقول الرسول ﷺ «دع ما يريبك إلى ما لا يريبك»^(١)، وانه سبحانه وتعالى أعلم.

الأموال المودعة في البنوك وبنك فيصل الإسلامي

نريد بيان حل أو حرمة الحصول على فائدة عن المبالغ المودعة بالبنوك التجارية، وكذلك فوائد المبالغ المودعة ببنك فيصل الإسلامي من وجهة نظر الشريعة الإسلامية.

الإجابة

جاء في القرآن الكريم قوله تعالى

(١) رواه البيهقي والطبراني.

﴿لَّذِينَ يَكُونُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَحَبَّطُ لَشَيْطَانٍ مِنَ
الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّمَا تَبْعٌ مِثْلُ رِبَاٍّ وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ
جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّبَعَهَا فَأْتَوْا بِمَنْ سَلَفَ وَمَنْ يَأْتِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ
مُخْلِصًا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فِيهَا حَدَثَةٌ فَإِنْ يَمْسُقُوا الرِّبَا أَضْعَافًا أُضْعَافًا
يُجِبُ كُلُّ كِفَافٍ أُتِيهِمْ ۝﴾ (١)

وروى البخاري وأحمد عن أبي سعيد قل قل رسول الله ﷺ «لذهب بالذهب،
والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، ولتمر بالتمر، والملح، بالملح مثلاً
بمثل، يداً بيد، فمن راد أو استراد فقد أربى. الأخذ والمعطي فيه سوء». بهذه
النصوص ومثالها في القرآن الكريم ولسنة الشريفة وبإجماع المسلمين، ثبت تحريم
الربا سواء أكان ربا الزيادة أم ربا النسيئة.

لما كن ذلك، وكان إيداع النقود بالبنوك التجارية بفائدة محددة مقدماً من قبيل
القرض بفائدة، كانت هذه لفائدة من باب ربا الزيادة المحرم بتلك النصوص الشرعية.
وإذا كانت الفوائد التي يؤديها بك فيصل لإسلامي محددة مقدماً، كنت من هذا
القبيل المحرم شرعاً. أما إذا كان طريقها الاستثمار دون تحديد سبق للفائدة، وبما
يبقى العائد خاضعاً لواقع الربح والخسارة كل عام أو في كل صفقة. كان هذا العمل
داخلاً في نطاق عقد المضاربة الشرعية. والربح والاستثمار الأموال بهذه الطريقة حلال
لشدة الحاجة إليها في التعامل لأن من الناس من هو صاحب مال ولا يهتدي إلى

(١) لايتان ٢٧٥ و ٢٧٦ من سورة البقرة.

من احكام التعامل مع البنوك

النصرف، ومبهم من هو صاحب حبرة ودرية بالتحارة وغيرها من طريق الاسنتمار ولا مل له، فأجير عقد المضاربة الشرعية لتنظيم ونادل لمافع و لمصالح.

هد ، وإن الله سائل كل مسلم ومسسة عن ماله من أين كتسبه وفيه أنفقه والله سبحانه وتعالى أعلم.

إيداع الأموال في البنوك دون فائدة مباح

ما الحكم الشرعي فيما يلي:

- ١- فوائد البنوك عامة والتي تعطى بنسب ثابتة على المبالغ المودعة طرفها.
- ٢- هل إيداع الأموال في البنوك دون أخذ فوائد عليها حلال أم حرام؟
- ٣- الإفادة عن بنك فيصل الإسلامي وبنك ناصر الاجتماعي، وهل إيداع المبالغ بهما بالطرق المختلفة سواء أكان حساباً جارياً أم وديعة أم دفتر توفير حلال أم حرام؟ وهل الفوائد من البنك الأخير (بنك ناصر الاجتماعي) حلال أم حرام؟ مع العلم بأنه يتم خصم نسبة الزكاة المفروضة شرعاً من فوائد الحسابات المذكورة سابقاً. أي: فوائد خالصة الزكاة.

الإجابة

إن لإسلام حرم الربا بنوعيه ربا الريادة كئن يقترض من إسان أو من جهة مبلغاً معيناً بفائدة محددة مقدماً، أو ربا النسيئة وهو أن يزيد في الفائدة أو يقدرها إن لم تكن مقدرة في نظير الأحل أو تأخير السداد وهذا التحريم ثبت قصعاً بنصوص القرآن الكريم والسنة لنبوية الشريعة وإجماع أئمة المسلمين. وقال رسول الله ﷺ «الذهب بالذهب يداً بيد والفضل ربا»^(١) ومن هذه النصوص الشرعية وغيرها يكون الربا محرماً سواء أكان ربا الزيادة أم النسيئة.

(١) المبسوط للرحسي.

فإذا كانت الفوائد المحددة مقدماً على المبالغ التي تودع في البنوك عامة أو بدفاتر البريد قد وصفها القانون بأنها قرض بفائدة، فتكون من أنواع ربا الزيادة المحرم في الإسلام بالنصوص السالفة وإجماع المسلمين.

أما إيداع الأموال السائلة «النقود» في البنوك عامة بدون فائدة، وإما يقصد حفظها، فهو مباح، لأن النقود لا تتعين بالتعين فاختلاطها بأموال ربوية لا تجعل الإيداع محرماً.

هذا والمعروف عن نظام الاستثمار المعمول به في بنك فيصل الإسلامي وبنك ناصر الاجتماعي أنه لا يجري على نظام الفوائد المحددة مقدماً، وإنما يوزع أرباح عملياته الاستثمارية المشروعة بمقادير غير ثابتة، بل خاضعة لدى ما حققه المشروع من كسب. والتعامل على هذا الوجه مشروع في الإسلام، باعتباره مقابلاً لما جرى عليه فقهاء المسلمين في إجازة عقود المضاربة والشركات التي يجري فيها الكسب والخسارة.

وإذا كان ذلك، كان على أصحاب الأموال من المسلمين استثمار أموالهم بالطرق المشروعة التي لا تجلب الحرام لأن الله سبحانه سائل كل إنسان عن ماله من أين اكتسبه وهيم أنفقه كما جاء في الحديث الشريف، لا سيما إذا كانت هذه البنوك تتعامل وتستثمر الأموال وتخرج زكاتها كما يقضي الإسلام. والله سبحانه وتعالى أعلم.

شهادات الاستثمار والعائد منها والزكاة فيها

الحكم الشرعي في شهادات استثمار البنك الأهلي المجموعة «ب» ذات العائد الجاري، وهل هي حلال أم حرام؟ كما يطلب الإفادة عن كيفية الزكاة فيها، وكيفية التصرف في العائد منها والمستحق له الآن، وما سبق أخذه من البنك من هذا العائد.

الاجابة

جرى اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية على أن الربا هو زيادة مال بلا مقابل في معارضة مال بمال، وقد حرم الله سبحانه وتعالى الربا بالآيات الكثيرة في القرآن الكريم وكان من آخرها نزولاً على ما صح عن ابن عباس رضي الله عنهما قول الله سبحانه وتعالى

﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَخْلَى اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّقِهَا مَا سَلَكَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَئِكَ أَصْحَابُ الْأَسَارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [٢٧٥] يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ﴾ [٢٧٦]

ومحرم كذلك بما ورد في الحديث الشريف عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ "الذهب بالذهب، والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح، مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زاد أو استزاد، فقد أربى الآخذ والمعطي فيه سواء".^(٢)

ولما كان مقتضى هذه النصوص أن الربا بكل صورته محرم شرعاً وأنه يدخل فيه كل زيادة في المال المقترض بالشرط والتحديد بلا مقابل، وأجمع المسلمون على هذا التحريم.

(١) الآيتان ٢٧٥ و ٢٧٦ من سورة البقرة

(٢) رواه البخاري ومسلم وغيرهما.

ولما كانت شهادات الاستثمار «أ و ب» ذات هائدة محددة مشروطة مقدماً زمناً ومقداراً، كانت دحية في ربا الزيادة المحرم بهذه النصوص الشرعية باعتبارها قرضاً بفائدة مشروطة

أما شهادات الاستثمار «ج» ذات الجوائز، فإنها تدخل في باب الوعد بجائزة إذ ليست لها فائدة مشروطة ولا محددة زمناً ومقداراً، فتدخل في باب المعاملات المباحة عند بعض فقهاء المسمين الدين أحازوا الوعد بجائزة. أما عن لأرباح التي حصل عليها السائل فائدة للشهادات ذات العائد المحدد مقدماً، فهي ربا محرم، وسبيل التخلص من المال الحرام هو التصديق به. أما عن الزكاة في هذا المال، فإذا كان رأس المال يبلغ النصاب الشرعي وجبت عليه الزكاة فيها، ولكن بشروط وهي أن تكون ذمة مالكها خالية من الدين، وأن تكون هائضة عن حاجته لمعيشة وحاجة من يعوله. وأن يمضي عليها سنة كاملة. والنصاب الشرعي الذي يجب فيه الزكاة بعد استيفاء باقي الشروط هو ما يقبل قيمته بالنقود الحالية ٨٥ جراماً من الذهب عيار ٢١. ويجب عليه إخراج الزكاة بمقدار ربع العشر أي ٢,٥ في المئة. وتصرف هذه الزكاة للأصناف التي حددها الله تعالى في قوله

﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةُ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْعِزْمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَفِي سَبِيلِ الْبَيْتِ فَرِيضَةٌ مِّنْ اللَّهِ وَآلِهِ عِيمٌ حَكِيمٌ ٢٥٠ ﴾ (١)

و الله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٦٠ من سورة نوبة

نقص قيمة الشهادات مع أرباحها عن قيمتها وقت الشراء لا يكون مبرراً لحل الفائدة

سائل أهديت له شهادات استثمار من الضئيلة «ب» ذات العائد الجاري من والده بمناسبة زواجه وهي في حوزته إلى الآن. وقد استحق صرفها حالياً ولها أرباح عن فترة حيازته لها. والسؤال: هل هي حلال بأرباحها، علماً بأن قيمتها الشرائية الآن مع أرباحها أقل من قيمتها وقت الإهداء والشراء؟

الإجابة

اصطلح فقهاء السريعة على أن ربا الزيادة هو زيادة مال بلا مقابل في معاوضة مال بمال.

وقد حرم الله الربا بالآيات الكثيرة في القرآن الكريم وكان أحرمها نزولاً على ما صرح عن ابن عباس رضي الله عنهما قول الله سبحانه وتعالى

﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ إِلَّا كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَانُوا إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَاتَّهَىٰ فَهُوَ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّهِ وَمَنْ عَادَ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ٢٧٥ يَمْحُوا اللَّهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ ٢٧٦﴾ (١)

(١) الأيتان ٢٧٥ و ٢٧٦ من سورة البقرة.

وحرمة ذلك بما ورد في الحديث الشريف الذي رواه البخاري ومسلم، عن أبي سعيد الخدري قال قال رسول الله ﷺ "الذهب بالذهب والفضة بالفضة، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر، والملح بالملح مثلاً بمثل، يداً بيد، فمن زد أو استراد، فقد أربى، لآخذ والمعطي فيه سواء".

ولما كان مفتضى هذه النصوص أن الربا تدخل فيه كل زيادة على المال لمقتضى، أو المودع بالشرط والتحديد بلا مقابل، وقد أجمع المسلمون على تحريمه إعمالاً لنصوص القرآن والسنة الشريفة، ولم كانت شهادات الاستثمار من الفئة «ب» ذات فائدة محددة مشروطة مقدماً زمنياً ومقداراً، كانت داخلة في ربا الزيادة المحرم شرعاً بمقتضى تلك النصوص، باعتباره قرضاً بفائدة مشروطة مقدماً زمنياً ومقداراً، أما ما جاء بالسؤال من أن قيمة هذه الشهادات الشرائية الآن مع أرباحها أقل من قيمتها وقت إهدائها إلى السائل أو وقت الشراء فلا يصلح مبرراً لاستحلال هذه الفوائد الربوية فقد قال الإمام الإسيبجاني اتفاق الفقهاء على أن الفلوس إذا لم تكسب ولكن غلت قيمتها أو نقصت، فعلى المقترض مثل ما قبض من العدد ما دام نوع الفلوس محدداً^(١).

وإذا كان ذلك كانت القيمة الاسمية لهذه الشهادات حلالاً باعتبار أن أصلها حاء هدية من كسب حلال هي الغالب حملاً لحال المؤمنين على الصلاح، كما هو الأصل.

أما الفائدة التي استحققت عليها طبقاً لنظام إصدارها، فهي من باب ربا الزيادة المحرم، باعتبارها محددة زمنياً ومقداراً، ولا يحل للمسلم الانتفاع بهذه

(١) رسالة تنبيه لرقود على مسائل النقود من رخص وعلاء وكسب و بقطاع للعلامة ابن عيدين، ج ٢ - مجموع لرسائل ص ٥٨ - ٦٧.

من أحكام التعامل مع البنوك

الفائدة باعتبارها من الأكساب المحرمة، وله قبضها وتوجيهها إلى أي صريق من طرق البر^(١)، كبناء المساجد أو المستشفيات أو إعطائها لفقير أو مسكين على ما أشارت إليه سنة رسول الله ﷺ في التصرف في الكسب الحرام، إبراءً لذمة المسلم من المسؤولية أمام الله. فقد ورد في الحديث الشريف عن أبي برزة الأسلمي قال قال رسول الله ﷺ لا تزول قدما عند يوم القيامة حتى يسأل عن عمره فيما أفناه وعن عمه فِيم فعل وعن ماله من أين اكتسبه وفيم أنفقه وعن جسمه فِيم أبلاه^(٢) والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) انظر كتاب إحياء علوم الدين للإمام لعل على ص ٨٨٢ و ٨٨٣ مسلسل ج ٥ ص ٩٢ و ٩٣ تحت عنوان الحلال والحرام، البصر الثبي في المصرف طبعة لجنة الثقافة الإسلامية ١٣٥٦هـ.

(٢) صحيح لترمذي ج ٩ ص ٢٥٣.

من أحكام الإقرار

التزام بما لا يلزم

سيدة حرر زوجها على نفسه إقراراً تعهد فيه بدفع خمسة آلاف جنيه مصري كتعويض إذا حصل فراق بينه وبين زوجته أو تزوج غيرها وأنه بعد قيام المعاشرة الزوجية بينهما أكثر من عشرين عاماً طلقها وتزوج بأخرى، وطلبت السائلة الإفادة عما إذا كان في تنفيذ هذا الإقرار أو الاستناد إليه مخالفة لأحكام الشريعة الإسلامية؟

الإجابة

إن الفقهاء اختلفوا في لزوم الشروط التي يقررها الزوجان بهذا الوصف لمصلحة أحدهما أو يفرضها الزوج على نفسه لزوجته، كما إذا شرط لها أن لا يتزوج عليها أو أن لا ينقلها من بلدها أو أن لا يطلقها. فقال فقهاء مذاهب المالكية والحنفية والشافعية "إن هذا الشرط لا يلزم الزوج". وقال فقهاء المذهب الحنبي يلزم الشرط إذ كان فيه نفع للزوجة، ورتبوا لها الحق في طلب فسخ عقد الزواج عند عدم الوفاء بمثل هذا الشرط.

لما كان ذلك وكان الزوج في هذا السؤال قد شرط لزوجه أن لا يفارقها وأن لا يتزوج غيرها، فإن خالف هذا الشرط، يكون ملزماً بأن يدفع لها مبلغاً قدره خمسة آلاف من الجنيهات على سبيل التعويض. وكان الطلاق موكولاً شرعاً للزوج وكن الفصاء في مسائل الأحوال الشخصية يجري في نطاق القواعد المقررة في المادة ٢٨٠ من القانون رقم ٧٨ سنة ١٩٣١ سلائحة ترتيب المحاكم الشرعية، وعمادها أرجح الأقوال في فقه مذهب أبي حنيفة.

لما كان ذلك، كانت الشروط المسؤول عنها بطللة لا يلزم بها الزوج إذا أخل بها، ولا يترتب على مخالفته إياها استحقاق ذلك المبلغ المشروط في نطاق أحكام

فقه المذهب الحنفي ومن وافقه لأن الزوج إذا طلق، فقد استعمل حقاً منوطاً به شرعاً. وبهذا علم جواب السؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

إقرار بوصية

سيدة توفيت عن غير زوج أو ولد، وانحصر إرثها الشرعي في أختها الشقيقة وابن أخيها الشقيق فقط. هذه السيدة قد أوصت قبيل وفاتها بثلاث تركتها لغير وارثين بمقتضى محرر عرفي مشهود عليه مع شهود آخرين (الوكيل الرسمي للأخت الشقيقة وابن الأخ الشقيق). فهل يقبل من ابن الأخ الشقيق الوارث الذي وقع شاهداً على عقد الوصية أن يعود فينكر واقعة الإيصاء، مع العلم بأنه مقر بتوقيعه؟ وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في هذا الموضوع.

الإجابة

إن الظاهر من السؤال أن الموصية قد أشهدت أحد ورثتها (ابن أخيها الشقيق) على وصيتها المكتوبة على ورقة عرفية، وأن هذا الوارث قد أقر بعد وفاتها بتوقيعه على هذه الورقة شاهداً. فإذا كان ذلك فهل يقبل منه بعد هذا أن يعود فينكر واقعة الإيصاء التي حوتها الورقة العرفية التي سبق أن وقع عليها بإمضائه بوصفه شاهداً في حياة الموصية؟ وأنه لما كان الاعتراف بالإمضاء على الورقة العرفية دليلاً على علم الموقع بما تضمنته ويعتبر مقراً لإقراراً ضمياً بالتصرف الذي حملته الورقة وقد اعترف فقهاء المذهب الحنفي بالإقرار الضمني، وأجروا عليه أحكام الإقرار الصريح سواء كان في مجلس القضاء أم خارجه، ومن هذه الأحكام بطلان الرجوع عن الإقرار المتعلق بحقوق الأدميين، بمعنى أن المقر إذا عاد فأنكر إقراره السابق الصريح أو الضمني، كان هذا الإنكار منه رجوعاً عن هذا الإقرار، فلا يقبل منه، لأن الرجوع عن الإقرار المتعلق بحقوق الناس باطل.

من أحكام الإقرار

وعلى ذلك، ففي واقعة السؤال إذا ثبت أن هذا الوارث قد وقع بإمضائه شاهداً على الورقة العرفية بالوصية حال حياة الموصية، فإنه يكون قد علم بالتصرف الذي حوته ويعتبر مقراً به ضمناً، فإذا عاد وأنكره لم يقبل منه هذا الإنكار، حيث يكون إنكاره بمثابة رجوع عن الإقرار الضمني السابق الثابت المتعلق بحقوق العباد، والرجوع عن الإقرار بهذه الحقوق باطل وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

من أحكام الشركات

تحديد فوائد التجارة

نرجو الإفادة عن الآتي،

أولاً، إن للسائل صديقاً مخلصاً يتصف بالأمانة وحسن الخلق وصدق المعاملة. يعمل لحسابه في نقل البضائع بواسطة سيارة نقل يمتلكها. وقد عرض على صديقه هذا أن يكون شريكاً له في عمله بمبلغ خمسة آلاف جنيه على أن يقسم صافي الربح أو الخسارة بينهما في نهاية كل سنة بنسبة رأس مال كل منهما. إلا أنه رفض هذه المشاركة بحجة أنه تعود أن يزاول عمله ويديره بنفسه، كما أن هذه المشاركة تضطره إلى إمساك دفاتر حسابية مما يزيد عبء العمل عليه وتزداد مسؤولياته أمام شريكه. وأخيراً، وبعد إلحاح قبل مبدأ المشاركة على أساس أن يعطيه مبلغاً من المال محددًا شهرياً وعلي مدار السنة، وقد قبل هذا العرض. ويقول السائل: إن تعاملني مع هذا الصديق على هذا النحو الذي يريده وقبلته منه، هل يجيزه الدين الإسلامي أو أنه يعتبر تعاملًا بالربا؟

ثانياً، شهادات الاستثمار قسم «ب» التي يصدرها البنك الأهلي المصري ذات العائد التجاري والتي يدفع عنها البنك أرباحاً سنوية قدرها ٩% من قيمتها. هل هذه الأرباح حلال أو حرام؟

الإجابة

أولاً، إن التعامس مع هذا الصديق على هذا النحو الذي ذكره وهو تحديد مبلغ محدد قدره بمعرفته وقبلة منه لسائل مبطل لهذه الشراكة إن كانت في نطاق أحكام المصاربة الشرعية، ويكون المبلغ المحدد من قبل الشريك من باب ربا الزيادة المحرم شرعاً بنص القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة وبإجماع أئمة المسلمين، منذ صدر الإسلام حتى الآن، إذ إن هذا التعامل من قبل القرض بهائدة، وكل قرض حر نفعاً فهو حرام.

وعلى ذلك، فإن المبلغ المحدد الذي يدفعه الصديق للسائل يدخل في هذا النطاق ويكون ربا لا يحل للمسلم الانتفاع به.

ثانياً: لما كان واقع شهادات الاستثمار ذات الفائدة المحددة والعائد الجاري وتكييفها قانوناً أنها قرض بفائدة، وكن مقنصي نصوص الشريعة الإسلامية أن الفائدة المحددة من قبيل ربا الزيادة المحرم، فإن الفوائد المحددة سلفاً لبعض أنواع شهادات الاستثمار أو لتوفير تدخل في هذا النطاق، وتكون ربا لا يحل للمسلم الانتفاع بها. ومن ذلك، يتبين أن كلا التعاملين على الوجه المشروع غير جائز شرعاً ويحرم التعامل بهما. والله سبحانه وتعالى أعلم.

من أحكام الودائع

وديعة

سائل يقول أن شقيقه خطب فتاة واتفق على إعطائها صداقاً وقدره ثمانمائة جنيه بخلاف الشبكة وذلك حسب العرف. وقد قدم لها الخاطب بعض الملابس والأدوات المنزلية لتستعمل في بيت الزوجية، كما قدم لها بوتاجازاً وخلاطاً وطقم فرن وطقم ميلامين وأباجورة، وغير ذلك من الأدوات التي لم تستهلك. ويقول السائل إن شقيقه قد توفي إلى رحمة الله قبل أن يعقد قرانه على خطيبته، فطلب أهل الخاطب من أهل المخطوبة استرداد تلك الأشياء فرفضوا وطلب السائل بيان الحكم الشرعي في ذلك.

الإجابة

الظاهر من السؤال أن الخاطب قد أودع لدى المخطوبة تلك المنقولات بقصد استعمالها في منزل الزوجية وأنها ما ترال في حوزتها، وأن الخاطب توفي قبل عقد زواجه عليها ولما كان العرف لم يجر بإهداء هذه المنقولات للمخطوبة، ولكن الجاري أن يعد الخاطب مثل تلك المنقولات لمنزل الزوجية، ومن ثم، تكون هذه الواقعة خاصة لأحكام الوديعة، ولا تسري عليها أحكام هدايا الخطبة والهبة. ولما كانت الوديعة تظل على ملك المودع شرعاً باتفاق فقهاء المذاهب الإسلامية وأريد المودع لديه يد أمين للحفظ فقط، ولبست يد تملك، وإذا كان ذلك، فإن المنقولات المسئول عنها تكون من تركة الخاطب منذ وفاته، ويجب على المخطوبة تسليمها لورثته الشرعيين إذا كانت قائمة بذاتها. فإذا كانت قد هلكت بفعلها أو بتقصيرها في حفظها، ضمنت قيمتها، وإذا هكت بعير فعلها ودون تقصير منها، فلا ضمان عليها لأن يدها يد أمانة. وهذا إذا كان الحال كما ورد بالسؤال.

والله سبحانه وتعالى أعلم.

من أحكام الهبة

الإطلاق في الهبة يقتضي التسوية بين الموهوب لهم

والد السائل اشترى - بصفته ولياً شرعياً على أولاده القصر وهم: بنتان وولد - حصة قدرها ١٢ قيراطاً بالمشاع بينهم في كامل أرض وبناء المنزل الكائن بقسم باب الشعرية. ولم يحدد في العقد نصيب كل منهم، كما لم يذكر كلمة بالتساوي بينهم. ويطلب إفادته عن نصيب كل منهم في هذه الحصة.

الإجابة

إنه جاء عن رسول الله ﷺ أنه قال: "سوا بين أولادكم في العطية، ولو كنت مفضلاً أحداً، لفصلت النساء"^(١)، ومن هذا الحديث أخذ الفقهاء أن التسوية بين الذكر والأنثى في الهبات والعطيات وما في حكمها مطلوبة شرعاً.

لما كان ذلك، وكان الظاهر من الصورة الضوئية غير الرسمية لعقد شراء والد السائل العقار المبين به أنه قد اشتراه لأولاده المذكورين به بوصفه ولياً شرعياً عليهم، دون أن يحدد نصيباً لكل منهم. ومن ثم، يكون استحقاقهم للقدر المشتري بالتساوي الذكر كالأنثى، ولا يجري فيه التفاضل لأنه ليس ميراثاً عن والدهم، وإنما اشتراه لهم نائباً عنهم في العقد بوصفه وليهم الشرعي. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) روّه ابن عباس عند الطبراني والبيهقي وسعيد بن منصور، نيل الأوطار ج ٦، ص ٦.

من أحكام الإجارة

إجارة فاسدة

من أمين فتوى حماة- الجمهورية السورية- أن شخصين تشاركاً على تعهد بناء للحكومة، أحدهما مهندس والآخر عامل وممول، وبعد عقد الشركة بينهما، تناقشا في استئجار مستودع لمواد البناء والآلة، ثم فطن العامل أن عنده مكاناً يصلح لأن يكون مستودعاً فذكره لشريكه المهندس فرفض ذلك. وقد استعمل هذا المكان ولكن لم يذكر شيئاً عن مقدار أجره وبقي هذا الأجر مجهولاً إلى أن انتهت شركتهما وأرادا الانفصال وقد طالب صاحب المستودع شريكه المهندس بدفع نصف أجره المستودع، فرفض شريكه بذلك في بادئ الأمر. وبعث رجلاً مختصاً، فخمن أجرته ورضي صاحب المستودع بذلك التخمين أيضاً. ثم قال له بعض أهل العلم إن هذا طالما كان من الشريك يعتبر تبرعاً. وقد جاء بالكتاب المذكور أن السائل أفتى بأن هذا من قبيل الإجارة الفاسدة وفيها أجر المثل؛ حيث لم يذكر فيها بدل الإيجار. وليس هذا من قبيل التبرع؛ حيث لم يذكر التبرع نصاً ولا دلالة ولا العرف يدل عليه، بل يدل على الإجارة. وطلب السائل الإجابة عن هذه الواقعة.

الإجابة

إن الإجارة باتفاق الفقهاء «مع اختلاف العبارة» عقد يفيد تملك المنفعة بعوض، وأركان الإجارة عند فقهاء الحنفية الإيجاب والقبول، وما عد هما يدخل في الشروط، بينما يرى فقهاء المالكية والشافعية والحنابلة أن أركانها الإيجاب والقبول والعاقدان والأجرة والمنفعة. وللإجارة شروط في العاقدين وفي الصيغة وفي المنفعة التي هي محل الإجارة، كم لها شروط في بدل المنفعة وهو الأجرة. وبعض الفقهاء يقرر شروط المنفعة وشروط الأجرة.

أما الأولى، وهي شروط المنفعة فيشترط أولاً أن تكون المنفعة معلومة عند التعاقد علماً برفع لجهالة المفضية للبرع، وعلم المنفعة يكون مبين لعين لتي وقعت الإحارة على مفعليها، ومن عنصرها بيان المدة، وذلك مع اختلاف عبارات هذا الشرط بين فقهاء المذاهب والشرط الثاني هو أن يكون استيفاء المنفعة مقدوراً، والثالث أن يكون المنفعة مفصولة بمعنى أن يُعناد استيفؤها بعد الإحارة والتعامل به يحري من الناس، والرابع ألا تكون المنفعة مطلوباً فعلها قبل الإجارة، والخمس عدم انتفاع الأجير بالعمل لمعقود عليه مع اختلاف هي عبارات فقهاء المذاهب في مؤدى هذا الشرط وما يخرج به، والسادس أن تكون المنفعة مملوكة للمؤجر.

وأما الثانية، وهي شروط الأجرة، فإن الأجرة في عقد الإجارة كالثمن في عقد البيع، ويشترط الحنفية أن تكون مالاً متقوماً معلوماً، ويجمع فقهاء المذهب على شرائط أن تكون الأجرة معلومة في عقد الإجارة كالثمن في البيع وإن وقع الخلاف في ماهية الأجرة وتقومها أو كانت في الذمة.^(١)

لما كان ذلك، وكان الثابت في لواقعة المطروحة أن لشريك مالك المسودع لم يجز مع شريكه الآخر صيغة عقد إجارة على ما هو باد من السؤال، وأن رض هذا لشريك قد ينصرف إلى ارتضائه مجرد استعمال المكان المعروض مستودعاً، فإن كان العرف قد جرى على أن مثل هذا لا يكون استعماله إلا بأجرة، اعتبرت إجارة معاطاة كييع لمعاطاة. ويؤكد هذا العرف أنهم كانوا قد تكرر في استئجار مستودع قبل أن يملن الشريك العامل لوحود هذا المسودع له، وإذا اعتبرت

(١) مدائع الصنائع للكاساني فقه حنفى ج ٤، والشرح الكبير للدردير بحاشية الدسوقي فقه مالكي ج ٤، ونهاية المحناح فقه شافعى ج ٥، وكشاف القناع فقه حنبلى ج ٢ هي الإجارة

إجارة معاطاة بهذا النظر، وقعت إجارة فاسدة؛ لأن لأجرة لم تكن معلومة وفت العقد بفترض بحقق باقي الشروط السابق إجمالها في خصوص المنفعة المتعقد عليها. هذا. ويجمع فقهاء المذهب الأربعة الإسلامية على أن لإجارة الفسده متى بعت، وحت فيها أجرة لمثل على خلاف بينهم في تسميتها في هذه الحال؛ هل هي أجرة أو بدل أو عوض. والله سبحانه وتعالى أعلم.

الإجارة لا تفسخ إلا لمبرر شرعي

شخص يمتلك عمارة بجهة شبين القناطر مكونة من عشرين شقة، وأنه قد قام بتحرير عقود إيجار لبعض الناس؛ منهم العاملون بالخارج ومنهم من استأجر شقة انتظاراً لكبير أبنائه ليزوجهم فيها. ومنهم من يسكن في شقة ويرخص إيجار الشقة عند السائل، فضل السكنى عنده. ومن المستأجرين أيضاً المتزوجون الذين لم يدخلوا بعد بزواجاتهم، ولم يجدوا مسكناً وهؤلاء كثيرون.

وانتهى الطالب إلى السؤال التالي:

أي فئة من تلك الفئات تستحق السكنى في عمارته؟ ثم أضاف أنه قد حرر بعض عقود إيجار فعلاً لبعض هؤلاء المستأجرين ويسأل:

هل لو ألغيت بعض هذه العقود يعتبر مخالفاً للشرع؟

الإجابة

قال الله سبحانه وتعالى في افتتاح سورة المائدة

((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَوْفُوا بِالْعُقُودِ^(١)))

(١) من الآية ١ من سورة المائدة.

والعقود جمع عقد، ومعناه هي الأصل صد الحس لأنه الجمع بين طرف الشيء وربط بعضها ببعض. وأصل سعماله في الأجسام، كعقد لحبل وعقد لبناء، ثم استعير لعقد المعاني، فيقال عقد البيع وعقد لرهن وعقد الزوج وكل ما كان عقداً بين صنفين. والوفاء والإيفاء هو الإتيان بالشيء تاماً وافياً لا نقص فيه. ومن ثم، يكون معنى هذه لفظة من الآية - والله أعلم - إن الله قد أمر المؤمنين بأن يوفوا بما بتعدون عليه فيما بينهم، وبعقودهم وعهودهم مع الله سبحانه بالوفاء بعباداته والالتزام بأوامره ونواهيه. وإجارة عقد يفيد تملك المدفع بالعوض وقد اتفق الفقهاء على جوازها شرعاً، وعلى أن من شروط صحتها أن تكون المنفعة والعوض معومين.

وقد يكون محلها منفعة أشياء، كمنافع الدور والثياب والحيوان. وقد يكون منفعة أعمال وهي ما يقوم به العمال من الأعمال التي تطلب منهم بعقد إجارة كالخياطة والصياغة والصناعة والباعة والبائ والنقل ونحو ذلك. ولما كان محل الإجارة المنافع، كان الواجب عند انعقادها تسليم العين المؤجرة إلى من استأجرها استيفاءً لحقه. وتنعقد الإجارة بالإيجاب والقبول ومتى انعقدت صحيحة مستوفية أركانها وشروطها، كانت عقداً لازماً باتفاق جمهور فقهاء المذاهب لم يخالف في هذا غير البعض، منهم الإباضية وشريح. ومتى كانت لازمة، لم يحز لأحد طرفي العقد أن يستبد بفسخه، وإنما يكون فسخ عقد الإجارة باتفاق طرفيها ما لم يوجد عذر أو سبب شرعي يستتبع الفسخ، نص على هذا فقهاء المذهب الحنفي وقال فقهاء المالكية إنها عقد لازم، سواء أكانت مجزأة أم مضافة ويرى فقهاء الشافعية أنها عقد لازم كذلك، فلا يستقل أحد العاقدين بفسخها، وجرى فقه الإمام أحمد بأنها عقد لازم كالبيع وليس لأحد طرفيها فسخها سواء بعذر أو دون عذر.

ويرى فقهاء مذهب لأئمة أبي حنيفة ومالك وأحمد جواز إضافة الإحارة إلى زمن مستقبل، فإذا أضيف لعقد إلى زمن معين، ابتداءً بطلوله ومنع فقه الإمام الشافعي إضافة عقد إجارة منافع الأعيان إلى زمن مستقبل، ويتفق الفقهاء بوجه عام على أنه بترتب على استئجار العين المعينة وجوب تسليمها إلى مستأجر عقب العقد أو عند استدائه عند من يجيزون إضافة الإحارة إلى زمن مستقبل.

لما كان ذلك، وكان حديث رسول الله ﷺ قد جاء به: (. و المسلمون على شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً)^(١)، كانت عقود إجارة هذا العقار التي تمت بين مالكيها الطالب وبين أولئك المستأجرين لازمة، إما في الحال إذا كان العقد عبر مضاف إلى زمن مستقبل، وإما من لتاريخ الذي أضيف إليه العقد. ولا محل للمفاضلة بين المستأجرين إذا كانت عقود الإجارة قد انعقدت مستوفية أركانها وشروطها الشرعية ولا يحق فسخها أو أي واحد منها بمعرفة المؤجر بذلك وحده. وأي إلغاء لعقد من تلك العقود دون مبرر يقره الشرع يكون مخالفاً لنصوص القرآن والسنة سالفة البيان.

هذا، ولا يحفى أن هناك قابلية منظمًا لإيجار الأماكن يتعين الالتزام بحكمه، باعتبارها في الأغلب نقنيًا لمباح يرى ولي الأمر الإلزام به ابتغاء لمصلحة و لله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) رواه الترمذي في سننه ج ٧ ص ١٠٢ و ١٠٤ في لصلح.

من أحكام الشفعة

حق الشفعة

توفي رجل عن بنتين وولد وترك لهما قطعة أرض زراعية على المشاع لم تفرز بعد. وقد حدث أن باعت إحدى البنتين والولد نصيبهما الذي مازال على المشاع إلى شخص أجنبي وقد أرادت أختها الشقيقة شراء القدر المباع على الشيوع من أخويها. علماً بأن المشتري لا يملك أرضاً بجوار القطعة المباعة وليس شريكاً في المنافع ولا في الميراث، وذلك طبقاً للشريعة الإسلامية.

الإجابة

الشفعة شرعاً هي تملك البقعة جبراً على المشتري بما قام عليه وسببها اتصال ملك الشفيع بالمشتري لأنها تجب لدفع ضرر الدخيل عنه على الدوام بسبب سوء المعاشرة والمعاملة. وشرطها أن يكون العقد عقد معارضة مال بمال وركنهما أخذ الشفيع من أحد المتعاقدين عند وجود سببها وشرطها. وحكمها جواز الطلب عند تحقق السبب وصفته أن الأخذ بها بمنزلة شراء مبتدئ، حتى يثبت بها ما يثبت بالشراء نحو الرد بخيار الرؤية والعيب. وتجب للخليط في نفس المبيع. ثم للخليط في حق المبيع كالشرب والطريق إن كان خاصاً، ثم للجار الملاصق، لما روي عن جابر أنه قال "إن النبي ﷺ قضى بالشفعة في كل شركة لم تقسم ربعة، أو حائط لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ وإن شاء ترك، وإن باع ولم يؤذنه فهو أحق به"^(١)، وعن عبادة بن الصامت إن النبي ﷺ قضى بالشفعة في الأرضين والدور^(٢) وقال عليه الصلاة والسلام "لجار أحق

(١) رواه مسلم والسنائي وأبو داود.

(٢) رواه عبدالله بن أحمد في المسند.

بشفعة جاره ينتظر بها وإن كان عائباً إذا كان طريقهما واحداً. ^(١) وقال عليه الصلاة والسلام جار الدار أحق بالدار من غيره. ^(٢) وهذا هو فقه مذهب أبي حنيفة. وقال مالك و الشافعي وأحمد بن حنبل إن الشفعة لا نحب إلا للشريك القاسم. فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق، فلا شفعة لقول جابر رضي الله عنه أنه عليه الصلاة والسلام قصى بالشفعة في كل مال لم يقسم. من كل هذه النصوص يتبين أن حق الشفعة بثبت لمخيط في حق المبيع، ثم للجار الملاصق عند فقهاء الحنفية، وذلك إذا تحقق سببها وشرطها وركانها. وقد وجبت عند الحنفية على هذا الترتيب المذكور لدفع الضرر الدائم الذي يلحق الشفيع من حجة المشتري فكل ما كان أكثر اتصالاً كان أحص بالضرر وأشد تبعاً معه فكان أحق بها لقوة الموجب لها. ولما كان السائل يقرر في طلبه أن قطعة الأرض موضوع السؤال قد ألت ملكيتها له ولشقيقتيه عن والدهم المتوفى وأنها مرزالت على الشيوع بينهم لم تفرز بعد وأن المشتري ليس شريكاً في هذه القطعة ولا جاراً، وأن إحدى الشقيقتين قد طلعت أحقيتها في شراء القدر المباع على الشيوع بحق الشفعة، فإذا كان ذلك مع تحقق سببها وشرطها وركانها، فتكون باتفاق فقهاء المذاهب جميعاً أحق بالقدر المباع من المشتري. ويتحقق تملكها لهذا القدر إما بالأخذ إذا سلمها المشتري رضاً، أو بحكم من المحكمة المختصة عند لنزاع في لأحقية لأن ملك المشتري قد تم بالشراء فلا يخرج عنه إلى الشفيع إلا برضاه أو بحكم قضائي باعتبار أن القضاء ولاية عامة. هذا وعلى الشفيع التحقق من توافر لشروط والإجراءات المقررة في القانون المدني في شأن لأخذ بالشفعة إذا إنها موافقة في الحملة لما اشترطه الفقهاء ومما ذكر يعلم الجواب عن السؤال. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) رواه أحمد والبخاري وغيرهما.

(٢) رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه.

من أحكام الديات

قيمة الدية في الشريعة الإسلامية

قتل شخص آخر خطأ بسيارته وحكمت لجنة المصالحات على صاحب السيارة بدية القتل يؤديها إلى والده، وقد تحددت الدية بألف دينار من الذهب تقدر قيمتها عند الدفع بقيمة الذهب حسب تقدير أهل هذه الصناعة. وقد أفتى بهذا شيوخ من الأزهر. ويطلب السائل بيان أصل هذه الفتوى في الشريعة الإسلامية وهل للفتوى الشرعية الحجية على الكافة شرعاً وواجبة النفاذ أو لا؟ وهو يطلب أيضاً بيان ما إذا كان قرار لجنة المصالحات يعتبر مشاركة ومن التحكيم الإسلامي أم لا.

الإجابة

قال الله سبحانه وتعالى

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِنًا خَطَأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ مِيثَاقٌ فَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ وَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ شَهْرَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ تَوْبَةً مِّنَ اللَّهِ وَكَانَ اللَّهُ عَظِيمًا حَكِيمًا ﴾ (١) وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَحِرَاقَةُ حَبْشَةٍ فِيهَا وَعَصَبُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَلَعْنُهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا ﴿١﴾ (١)

(١) الأيوان ٩٢ و٩٣ من سورة النساء.

وتشير نصوص فقه مذهب^(١) الإمام أبي حنيفة إلى أن القتل الخطأ هو الفعل الصادر من الحاني الخالي من قصد القتل عند مباشرة المقصود لسرك التثبت والاحتياط.

وفي فقه الإمام مالك^(٢) هو ما مسببه غير مقصود لهاعله. باعتبار أن صفة غير منهي عنه، فيدخل فيه القتل الخطأ بالتسبب.

وفي فقه الإمام الشافعي والإمام أحمد^(٣) بن حنبل إن القتل الخطأ هو ما صدر من الإنسان بفعل لم يقصده أصلاً أو قصده دون قصد الشخص المقتول. ويوافق جمهرة فقهاء مذهب الإمام أحمد فقهاء المذهب الشافعي في هذا الحد.

ولقد شرع به سبحانه في الآية المرقومة الدية في القتل الخطأ دون بيان قدرها. وحاعت السنة الشريفة مسببة لها، من هذا ما روى أبو بكر بن محمد بن عمر بن حزم عن أبيه عن جده أن رسول الله ﷺ كتب إلى أهل اليمن كتاباً، جاء فيه أن من اعتبط مؤمناً قنلاً عن بية، فإنه قود إلا أن يرضى أولياء المقتول، وأن في النفس الدية مائة من الإبل. "إلى أن قال" "وإن الرجل يقتل امرأة، وعلى أهل الذهب ألف دينار".^(٤)

وقد أجمعت الأمة^(٥) من لدن النبي ﷺ على وجوب الدية، ولم يعرف عن أحد أنه أنكرها.

(١) بدائع لصائع لكاساني ج ٧ ص ٢٣٤ وتكمه فتح لقدير على الهدية ج ٨ ص ٢٥٢

(٢) حدود ابن عرفة ج ١ ص ٤٧٧.

(٣) معني المحتاج ج ٤ ص ٤ والمعني لاس قدمة مع الشرح لكبر عي من المفع ج ٩ ص ٢٠ و ٣٢١.

(٤) رواه السائي، بل لأوطر لشوكاني ج ٧ ص ٥٧، وسن لسلام لصنعاني ج ٢ ص ٢٢٢ وما بعدها.

(٥) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ٦ ص ١٨٨.

والحكمة من شرعية الدية وتقديرها هي رفع النزاع في تقدير القيمة إذا وكل إلى أولياء القتيل، وحتى لا يعال هؤلاء أهل القاتل، وحتى لا يدخل الناس في تقديرها عناصر أخرى غير الأدمية، إذ مهما خلفت منازل الناس وأجناسهم، فهم جميعاً أمام تقدير لدماء سواء فلا تعاوت بينهم. لذلك، لم يترك الشارع أمر تقديرها للحاكم، بل تولى تقديرها بنفسه.

و لدية المقررة هي شريعة الإسلام لا تدخل في نطاق التعويض أو لعرامة لني تتردد في قانون العقوبات الوضعي.

ذلك لأن الدية وإن اشبهت العرامة لما فيها من معنى الزجر للجاني بحرمانه من جزء من ماله، إلا أنها تختلف عنها في أن الجاني لا ينحمل عبء الدية وحده في أغلب الأحوال، كما أنها لا تؤول إلى لخزاة العامة كالعرامة.

كما أن الدية تختلف عن التعويض إذ يدخل في عناصر تقدير التعويض مقومات متعددة، مادية وحسدية وأدبية بينما الدية جاع مقدرة شرعاً، غير محل في تقديرها احتساب كل ما يتبع عن الجريمة من الأذى والخسارة، ويتم كمقابل لنفس التي هكت بالقتل فقط أو لأعضاء التي أتنفها الحاني "ما قدر الدية فقد اتفق الفقه"^(١) على أن مقدارها في فتر الحر المسمم مائة من لإبر كما جاء في كتاب رسول الله ﷺ إلى أهل اليمن.

ثم اختلفوا في الاتي هل الأصل هي لدية هو لإبل، وأن ما عداها من الأصناف هو تقدير لها أو لا؟

فقال الإمامان أبو حنيفة ومالك وهو أحد قولين في مذهب الإمام الشافعي، إن الدية إنما تكون في واحد من أصناف ثلاثة هي الإبل والذهب والفصه، وأن كن واحد أصل بنفسه.

(١) بدية، لمحتهد ح ٢ ص ٤٠١.

وذهب الإمام أحمد وصاحب الإمام أبي حنيفة إلى "إن الدية تكون من هذه الأصناف ومن البقر والغنم، وانفرد هذان الصاحبان إلى أنها أيضاً تكون من الحنبل، وقد قالوا "إن هذه الأصناف أصول في الدية" وذهب الإمام الشافعي في الجديد ورواية عن الإمام أحمد إلى أن "الأصل في الدية الإبل، أما غيرها فهو بديل عنها وقيمة لها".

ولكل وجهته وأدلتها المبسوطة في موضعها من كتب الفقه.
ومن ثم، كان إلزاماً على فقهاء كل عصر أن يراعوا الميسور لتداول من هذه الأصول.

ولما كان الأخذ بالمعيار النقدي أضبط وأيسر وأنسب، وكان الذهب من أصول الأثمان ولا خلاف في تقدير الدية به في الشريعة، فقد وردت نصوص السنة بأنها ألف دينار من الذهب.

والدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة المقدرة بالثقال، فهي موحدة من حيث الوزن ولا تفاوت بينها، فتكون مضبوطة.

من يحمل الدية في القتل الخطأ؟

يحملها في هذا عاقلة الجاني باتفاق الفقهاء، ويرى الإمامان أبو حنيفة ومالك، أنه يحمل معها. بينما يرى فقه الإمامين الشافعي وأحمد أن الجاني لا يحمل مع العاقلة شيئاً.

وأميل في هذا للأخذ بقول فقه مذهبي الإمامين أبي حنيفة ومالك، حتى يتحقق الزجر والردع للجاني بانتقاص ماله بسبب تقصيره ووقوع جريمته

وإذا ثبت القتل الخطأ بإقرار الجاني أو بدليل شرعي آخر، كانت دية القتل ألف دينار من الذهب. ولما كان الدينار يزن الآن ٢,٥٠ غراماً، تكون جملة الدية

٤٢٥٠ جراماً من الذهب تدفع عيناً لولي القتيل، أو قيمتها بالنقد السائد حسب سعر الذهب يوم ثبوت هذا الحق، رضاءً أو قضاءً.

وبهذا، تكون الفتوى الصادرة من بعض العلماء في هذا الموضوع صحيحة في جملتها ذات سند شرعي.

هل الفتوى في مثل هذا الموضوع حجة وملزمة شرعاً؟

قال الفقهاء إن المفتي مخبر عن الحكم، أما القاضي فملزم بالحكم وله حق الحبس والتعزير عند عدم الامتثال، كما أن له إقامة الحدود والقصاص. لما كان ذلك، تكون الفتوى مبينة للحكم الشرعي ولكنها غير ملزمة، بمعنى أنها لا تنفذ إلا إذا صدر بمقتضاها حكم قضائي.

ومع ذلك، تصير الفتوى ملزمة في الأحوال التالية
أ- إذا التزم المستفتي العمل بها.

ب- شروعه في تنفيذ الحكم الذي كشفته الفتوى.

ج- إذا اطمأن قلبه إلى صحة الفتوى والوثوق بها لزمته شرعاً.

هل قرار لجنة المصالحات في هذا الموضوع يعتبر مشاركة، ومن التحكيم الإسلامي أم لا؟

إن التصالح في أمر الدية مشروع بنص القرآن الكريم

﴿ وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَقْتُلَ مُؤْمِماً إِلَّا خَطأً وَمَنْ قَتَلَ مُؤْمِماً خَطأً فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَدِيَةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ إِلَّا أَنْ يَصَّدَّقُوا فَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ عَدُوٍّ لَكُمْ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مُؤْمِنَةٍ وَإِنْ كَانَ مِنْ قَوْمٍ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَهُمْ

مَيْشَقٌ قَدِيَّةٌ مُسَلَّمَةٌ إِلَى أَهْلِهِ، وَحَرِيرٌ رَقَّةٌ مُؤَمَّيَّةٌ قَمَرٌ لَمْ يَجِدْ فَصِيَاءُ شَهْرَيْنِ
مُتَتَابِعَيْنِ نَوْبَةً مِنْ اللَّهِ وَكَارَ اللَّهُ عَلَيْهِمَا حَكِيمًا ۖ ﴿١﴾

بل إن هذا النصر فوض لأهل القتيل النزول عن هذه الدية. ومن يملك النزول
عن الكل، يملك التصالح في شأنها.

وإذا تم الصلح بين الجاني وولي القتل في نطاق ما تقضي به الشريعة، كان
صلحاً ملزماً شرعاً.

أما قرار لجنة المصالحات فليس له في ذاته قوة الإلزام، إلا إذا ارتصاه طرفا
الصلح والتزما به وبشروط ألا يكون صلحاً عبي محرم شرعاً. لحديث لشريف
الذي رواه عمرو بن عوف أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الصلح جائز بين
المسلمين إلا صلحاً حرم حلالاً أو أحل حراماً".^(٢) وزاد الترمذي والمسلمون على
شروطهم إلا شرطاً حرم حلالاً أو أحل حراماً. قال الترمذي هذا حديث حسن
صحيح. والله سبحانه وتعالى أعلم.

(١) الآية ٩٢ من سورة النساء

(٢) رواه أبو داود وابن ماجه والترمذي معني المحتاج ج ٤ ص ٤ و المعني لاس قد مة مع
الشرح، لكبير على متن المقنع ج ٩ ص ٢٢٠ و ٢٢١.

من أحكام الوصية

وصية واجبة لو ارث لم يبق له شيء من التركة

ورد في إحدى القضايا ما يلي: إن فرع الميت الذي يستحق وصية واجبة يشترط فيه أن يكون غير وارث طبقاً لنص المادة ٧٦ من القانون.

فما قولكم إذا كان هذا الفرع عاصباً، فهو وارث حكماً، ولكن استحق التركة أصحاب الفروض، فلم يبق له شيء مثل:

توفيت امرأة عن بنتين وأبوين وزوج وابن ابن. فإن للبنتين الثلثين، ولكل واحد من الأبوين السدس، وللزوج الربع، ففي المسألة عول، ومن ثم فلا شيء لابن الابن.

فما موقف قانون الوصية الواجبة منه؟

هل تركه في مثل هذه الحالة يكون فيه قصور؟

أم أنه يستحق وصية واجبة ونصوص القانون لم تتناولها؟

الإجابة

إن المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به من أول أغسطس سنة ١٩٤٦ قد جرى نصها بما يلي

«إذا لم يوص الميت لفرع ولده الذي مات في حياته أو مات معه ولو حكماً بمثل ما كان يستحقه هذا الولد ميراثاً في تركته لو كان حياً عند موته، وجبت للفرع هي التركة وصية بقدر هذا النصيب في حدود الثلث، بشرط أن يكون غير وارث وألا يكون الميت قد أعطاه بغير عوض عن طريق تصرف آخر قدر ما يجب له. وإن كان ما أعطاه أقل منه، وجبت له وصية بقدر ما يكمله. وتكون هذه الوصية لأهل الطبقة الأولى من أولاد البنات، ولأولاد الأبناء من أولاد الظهور وإن نزلوا، على أن يحجب كل أصل فرعه دون فرع غيره، وأن يقسم نصيب كل أصل على

فرعه وإن نزل قسمة الميراث كما لو كان أصله أو أصوله الذين يدلى بهم إلى الميت ماتوا بعده، وكان موتهم مرتباً كترتيب الطبقات».

وقد أفصحت المذكرة الإيضاحية لقانون الوصية عما استهدفه هذا النص وتغياها فقالت المواد ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ وضعت لتلافي حالة كثرت منها الشكوى، وهي حالة الأحفاد الذين يموت أبائهم في حياة أبيهم أو أمهم أو يموتون معهم ولو حكماً، كالغرقى والهدمى والحرقي، فإن هؤلاء قلما يرثون بعد موت جدهم أو جدتهم لوجود من يحجبهم من الميراث، مع أن آبائهم قد يكونون ممن شاركوا في بناء الثروة التي تركها الميت، وقد يكونون في عياله يموتونهم، وأحب شيء إلى نفسه أن يوصي لهم بشيء من ماله، ولكن المنية عاجلته فلم بفعل شيئاً، أو حالت بينه وبين ذلك مؤثرات وقتية.

وقد تضمنت هذه المادة أنهم إذا كانوا غير وارثين ولم يوص لهم الجد أو لجدته بمثل نصيب أصلهم، فإن الوصية تجب لهم بإيجاب الله تعالى بمثل هذا النصيب على ألا يزيد على الثلث.

لما كان ذلك، كان ما هدف إليه نص المادة ٧٦ وما بعدها هو «إيجاب وصية للفرع الذي مات أصله في حياة أبيه أو أمه بشروط هي

- ١- أن يكون هذا الفرع غير وارث.
- ٢- أن يكون موجوداً على قيد الحياة عند موت المورث (جده أو جدته مثلاً).
- ٣- أن يكون من أولاد الظهور أو الطبقة الأولى من أولاد البنات.
- ٤- ألا يكون الفرع ممنوعاً من ميراث أصله ولا محجوباً به.
- ٥- ألا يكون للفرع نصيب في الميراث من التركة التي وجبت فيها لوصية

٦ ألا يكون المتوفى قد أعطى فرعه المستحق للوصية الواجبة ما يساوي نصيب أصله بطريق التصرع، فإن كان قد أعطاه بلا مقابل، فلا حق له بطريق هذه الوصية إلا إذا كان ما أخذه، يُقص من استحقاقه فيستكمل له

فإذا قام بالفرع سبب من أسباب الإرث وتوافرت له شروطه وانتفت عنه موانعه، ولم يوجد وارث أولى منه، ولكنه لم يرث لأنه عاصب وقد استعقرت الفروض التركة كلها كما هي الواقعة المطروحة، فلا يقل لهذا الفرع أنه محجوب أو ممنوع من الميراث، وإنما يكون أهلاً للإرث غير مستحق فعلاً لشيء من التركة لنفاذها باستعراق الفروض لها، ويتسوى بذلك مع من لم تتوفر له أهلية لإرث لعدم وجود سبب من أسبابه.

ومن ثم، تدخل هذه الحالة في نطاق حكم المادة ٧٦ باعتبار أن هدفها هو تعويض الفرع عما فاتته من ميراث أصله، وهذا وقع في هذه المسألة، فإذا طبقنا قاعدة الميراث، لم يمل هذا الفرع (ابن الابن) شيئاً من تركته جدته لأبيه المتوفاة، ولو أن أباه «ابن المتوفاة» كان على قيد الحياة وقت وفاة أمه، لورث مع أخنيه الباقي - بعد فرض الزوج والأبوين - تعصيباً للذكر مثل حظ الأنثيين، فوجب أن يعطى هذا الفرع بطريق الوصية لأنه غير وارث، بمعنى أنه غير مستحق فعلاً لقدر من التركة أياً كان بطريق الميراث. وبعبارة أخرى، فإن مجرد تحقق أهلية الإرث دون استحقاق ميراث فعلي لاستعراق الفروض، التركة تجعله مثيلاً لمن لم تتوافر فيه هذه الأهلية إطلاقاً، طرداً، لعل النص وما استهدف علاجه من مشاكل اجتماعية، حسبما بوهت به المذكرة الإيضاحية لقانون الوصية.

وإذا كان ذلك، كان نص المادة ٧٦ من قانون الوصية شاملاً لهذه الواقعة إذا توفرت فيها الشروط المنوّه بها التي حوتها هذه المادة وما تلاها. ونقسم تركة هذه المتوفاة على مرحلتين.

المرحلة الأولى: لتعرف نصيب أصل هذا الحفيد باعتسار أصله على قيد الحياة، وملاحظة أن الوصية الواجبة تقدر بالأقل من القدرين، أي الميراث الذي كان يستحقه الفرع الذي مات في حياة أصله، فإن كان الميراث هو لأقل قدرت به، وإن كان الثلث هو لأقل قدرت به.

المرحلة الثانية: يطرح النصيب الذي ظهر وصية واجبة بهذه الأسس من مقسم لتركة جميعه، ويصبح الباقي بعده هو لتركة، التي نقسم على الورثة الأحياء وقت وفاة المورث

وفي هذه المسألة، تركت المتوفاة بنتين - ابوين - زوجاً - من ابن.

المرحلة الأولى: لكل واحد من الأبوين السدس $٤/٢٤$ وللزوج ربع $٦/٢٤$ - $١٤/٢٤$ والباقي $١٠/٢٤$ يكون للبنتين وأخيهما ابن المتوفاة باعنبره على قيد الحياة تعصيباً للذكر ضعف الأنثى، فبخص الابن المتوفى $٥/٢٤$ ويخص البنتين $٥/٢٤$ مناصفةً.

المرحلة الثانية: يطرح نصيب الابن المتوفى، لأنه صار وصية و حبة لاسه وهو $٥/٢٤$ يصح الباقي $١٩/٢٤$ هو التركة وتعاد قسمتها على هؤلاء، الورثة

لما كان ذلك، كانت هذه الحادثة من مشمولات أحكام الوصية الواجبة، لأن اشتراط النص - أن يكون الفرع غير وارث - يعني أن يكون غير مستحق فعلاً لشيء من ميراث الجد أو الحدة، ويستوي بهذا المعنى أن يكون محجوباً بغيره أو أنه لم يبق له شيء من التركة لاستغفرها بالفروض، والله سبحانه وتعالى أعلم

الوصية واجبة

شخص سعودي الجنسية أنجب أولاداً، ثم توفي إلى رحمة الله في حياة أبيه السعودي الجنسية، ثم توفي هذا الأخير وترك أولاداً وأولاد ابنه الذي توفي قبله عن تركه بعضها هي السعودية والبعض الآخر في جمهورية مصر العربية. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيما إذا كان هؤلاء الأحفاد - الذين توفي والدهم السعودي الجنسية قبل جدهم الذي توفي بعد ابنه - يستحقون في تركه الجد الوصية الواجبة طبقاً لمذهب الإمام أحمد بن حنبل استناداً إلى الآية الكريمة رقم ١٨٠ من سورة البقرة أم لا؟

الإجابة

قال تعالى

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدِ
وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ ۚ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ ﴾ ١ فَمَنْ بَدَّلَهُ بَعْدَ مَا سَمِعَهُ فَإِنِ
بَدَّلَهُ عَلَى الظُّلُمِ يَبْدُلُوهُ ۚ إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿٢﴾

قال الإمام أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص الحنفي في كتاب أحكام القرآن في تفسير الآية الأولى

اختلف الناس في الوصية المذكورة في هذه الآية. هل كانت واجبة أم لا؟ فقل قائلون إنها لم تكن واجبة، وإنما كانت ندباً وإرشاداً، وقال آخرون: قد كانت فرضاً ثم نسخت. على الاختلاف بينهم في المنسوخ منها. وذكر القرطبي في شأن هذه الآية هذا الاختلاف أيضاً (٢) كما قال ابن حزم وفرض على كل مسلم أن يوصي لقربته الذين لا يرثون إما لرق وإما لكفر وإما لأن هنالك من بحجبهم عن

(١) الآيتان ١٨٠ و ١٨١ سورة البقرة.

(٢) الجامع لأحكام القرآن للقرطبي.

لميرث أو لأنهم لا يرثون، فيوصي لهم بم طابت به نفسه لا حد في ذلك. فإن لم يفعل، أعطوا ولا بد ما ربه الورثة أو لوصي^(١) وفسر ابن حرم في هذا الموضوع كلمة «والأقربين» بأنهم من يجتمعون مع الميت في لأب الذي يعرف بالنسبة إليه لأن هؤلاء في اللغة أقارب. ولا يجوز أن يوقع على غير هؤلاء، سم أقرب بلا برهان، وأضاف أن الآية تفيد فرض الوصية، ويحرج من هذه الفرصية لوالدين والأقربون الوارثون، ويبقى من لا يرث على هذا الفرض. وإذا هو حق لهم واجب، فقد وحب لهم من ماله جزء مفروض إخراجهم لمن وجب له إن ظلم هو ولم يأمر بإخراجه.

أورد ابن قدامة الخلاف بين لفقهاء في وجوب الوصية أن ممن وجبها الزهري وداود، وحكى عن طووس ومسروق وإيس وقتادة وابن جرير.^(٢) وبوجوبها لغير الوارثين من الأقربين قال أيضاً أبو بكر عبدالعزيز، وأورد ابن مفلح أن من اختيارات أبي بكر عبد العرب وجوب الوصية لقريب غير وارث.^(٣)

وفي التعريف بالفقيه أبي بكر عبد العزيز، قال ابن العماد الحنبلي وهذا الفقيه الأخير هو عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد الحنبلي صاحب الخلال وشيخ الحنابلة. وحاء في كتاب طبقات الحنابلة^(٤) وقال للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى الحنبلي أن عبدالعزيز بن جعفر بن أحمد بن يزيد بن معروف أبو بكر المعروف بعلام الخلال وممن حدث عنهم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقى.^(٥)

(١) المحلى لابن حرم - المسألة الرقيمة ١٧٥١ ج ٩.

(٢) المعنى لابن قدامة على محمدر الحرفي الحنبلي المطبوع مع الشرح الكبير على من المفتح لابن قدامة المقدسي الحنبلي أيضاً - ج ٦ في كتاب الوصايا.

(٣) الفروع لابن مفلح ج ٤ ص ٩٦.

(٤) شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي - ص ٤٥ ج ٢.

(٥) كتب صفات لحداثة لفقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى الحنبلي ج ٢ ص ١١٩ وما بعدها تحت رقم ٦١١.

وأورد صاحب هذا المؤلف بعض اختيارات هذا الفقيه الذي خالف فيها اختيارات شيخه أبي بكر الخلال. كما أورد أنه قرأ بخط أبي بكر عبد العزيز على نسخة مختصر الخرقي، يقول عبدالعزيز خالفني الخرقي في مختصره في ستين مسألة لم يسمها.^(١)

وإذا كان هذا الفقيه هو أبو بكر عبد العزيز الذي نقل ابن قدامة في المعني ج ٦ ص ٤١٥ عنه الحديث عن وجوب الوصية بقوله "وقال أبو بكر عبد العزيز هي واجبة للأقربين الذين لا يرثون"^(٢). وكان هذا القول «والله أعلم» هو الرواية في مذهب الإمام أحمد بن حنبل التي أشارت إليها لمذكرة الإيضاح لقانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ في إسناده المواد ٧٦ و ٧٧ و ٧٨ منه، إذ لم يعثر في كتب الفقه الحنبلي التي بأيدينا على غير هذا القول الذي نقله ابن قدامة عن أبي بكر عبد العزيز الذي هو من الطبقة الثالثة من فقهاء الحنابلة وذو مكانة بينهم على ما سبقت الإشارة إليه نقلاً عن كُنَاسِي شذرات الذهب وطبقات ابن أبي يعلى ومأورده أيضاً ابن مفلح في الفروع.

لما كان ذلك، كان إيجاب الوصية للقريب غير الوارث دون توقف على عبارة منشئة للوصية من جهة المتوفى، بإيجاب لله تعالى، هو ما قال به ابن حزم واختيار أبي بكر عبد العزيز من الطبقة الثالثة من فقهاء الحنابلة، وقول داود وحكي عن مسروق وطاووس وإياس وقتادة وابن جرير. ويقول هؤلاء، جاءت المادة ٧٦ من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ المعمول به في مصر من أول أغسطس سنة ١٩٤٦، لكن نص هذه المادة خص وجوب الوصية بفروع المتوفى حال حياة أبيه أو

(١) كتب طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين بن أبي يعلى الحنبلي - ص ٧٦ وما بعده.

(٢) ابن قدامة في المعني ج ٦ ص ٤١٥.

العتاوس الإسلامية - الجزء الثاني

أمه دون غيرهم من الأقرب استناداً إلى قاعدة المصلحة المفوضة لولي الأمر باعتبار أنهم أولى الأقارب بالعطاء من مال الجد أو الجدة وجوباً.

هذا، وقد جاء بالمذكرة لإيضاحية لهذه المادة أن القول بوجوب الوصية للأقربين غير لوارثين مروي عن جمع عظيم من فقهاء التابعين ومن بعدهم من أئمة الفقه والحديث، ومن هؤلاء، سعيد بن المسيب والحسن البصري وطاووس والإمام أحمد وداود وطرير وإسحاق بن راهويه وابن حرم، والأصل في هذا قوله تعالى

﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَلَدَيْنِ

وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُنْقِبِينَ ﴾ (١)

والقول بإعطاء جزء من مال الموفى للأقربين غير الوارثين على أنه وصية وحب في ماله إذا لم يوص لهم هو مذهب ابن حزم، ويؤخذ من أقوال بعض فقهاء التابعين ورواية في مذهب الإمام أحمد، وهي « والله أعلم » اختيار أبي بكر عبد العزيز صاحب الخلافة على ما سبق بيانه.

لما كان ذلك، وكان الثالث مما تقدم أن من القائلين بوجوب الوصية للأقربين الذين لا يرثون فقيه الحنابلة وشيخهم هي عصره أبو بكر عبد العزيز (٢)، استحق الأحفاد المسؤول عنهم وصية واحدة في تركة جدهم. أما مقدارها على هذه الرواية، فلم نعثر على نقل في هذا الشأن عن الفقيه أبي بكر عبد العزيز فيما في أيدينا من كتب الفقه الحنبلي، وما ذهبت إليه المادة ٧٦ من قانون الوصية المصري

(١) الآية ١٨٠ من سورة لقمة

(٢) كم نقه ابن فدمة في لمغي شرح محتصر الحرفي، وكم هو ميقول عنه في شرح لمقم وفي كتاب فروع لاس مفتح.

رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ هي مقدار الوصية الواجبة إنما هو اجتهاد من هذه المصلحة، وفي نطاق القدر الذي تجوز الوصية به وتنفذ دون توقف على موافقة الورثة، وأنه سبحانه وتعالى أعلم.

وصية بيع لبعض الورثة

أوصى أحد الأشخاص قبل وفاته إلى ابنته باطيان زراعية قدرها فدانين وثلاثة قراريط وبمئزر صغير على مساحة « ٢٥٠ » مترا، وذلك حسبما هو مبين بعقد الوصية.

ثم بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ باع الموصي أطيانا زراعية مساحتها ثلاثة أفدنة واثنى عشر قيراطا إلى ابنته الموصى لها بالعقد الأول. وأدخل ضمن المساحة المباعة إليها الأطيان الزراعية الموصى إليها بها، وقد زاد عليها مساحة قدرها فدان واثنى عشر قيراطا. وطلب السائل بيان الحكم الشرعي فيما إذا كان عقد البيع الصادر من الموصي لابنته الموصى لها بتاريخ ١٩٦٧/١١/٥ يعتبر منه عدولا عن الوصية وتصير كأن لم تكن، حيث إن جميع الأطيان الزراعية الموصى بها بالعقد بتاريخ ١٩٦٦/٥/١٢ دخلت ضمن عقد البيع الصادر لصالحها. وهل يستفاد منه عدوله عن الوصية بكافة أجزائها واستبدالها بعقد البيع مما يعني إلغاء الوصية في المنزل في مقابلة المساحة الزائدة في عقد البيع؟

الإجابة

اتفق الفقهاء على أن الوصية عقد غير لازم، وأنه يجوز لموصي الرجوع عنها كلها أو بعضها ما دام على قيد الحياة. كما اتفقوا على أن الرجوع عن الوصية يكون بصريح لقول وبلفعل وبكل تصرف يدل على الرجوع عنها ويقتضيه. وبهذا الذي جرب به كلمة فقهاء المسلمين حاء بن المادة ١٨ من قانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأحكام الوصية بحور للموصي الرجوع عن الوصية كلها أو بعضها صراحة أو دلالة ويعتبر رجوعاً عن الوصية كل فعل أو تصرف يدل بقريية أو عرف على الرجوع عنها، ومن الرجوع دلالة كل تصرف يزيل ملك الموصي عن الموصى به.

العتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

ولما كان الثابت من الأوراق أن الموصي قد أوصى لابنته بمساحة «فدانين وثلاثة قراريط» وبمنزل، وذلك بالعقد المؤرخ ١٢/٥/١٩٦٦، ثم باع إليها هي شخص والدتها مساحة «ثلاثة أفدنة واثنى عشر قيراطاً» تدخل فيها المساحة المبينة بعقد الوصية، وقد سلم المساحة المباعة جميعها إلى المشتري بصفتها، لما كان ذلك، كان تصرف الموصي في مساحة (الفدانين والثلاثة قراريط) الموصى بها بالبيع والتسليم فعلاً - كما جاء بعقد البيع، عدولاً عن الوصية وإلغاءً لها في شأن هذه المساحة فقط، لأنه بهذا البيع خرجت هذه العين الموصى بها عن ملكه قبل وفاته فلم تعد من تركته التي تجرى فيها الوصية - أما المنزل الموصى به لابنته بعقد الوصية المحرر في ١٢ مايو سنة ١٩٦٦، فلم يرد في عقد البيع المؤرخ ١١/٥/١٩٦٧ ما يعد رجوعاً من الموصي عن الوصية هي شأنه. ولا تعتر المساحة المرادة في عقد البيع عما كان موص به بدلاً لهذا المنزل إذ لا قرينة في هذا العقد على إرادة الموصي ذلك، لا سيما والوصية بالمنزل تعتبر في ذاتها منفصلة عن الوصية في الأعيان، فهو عقد وصية بأعيان مختلفة، وعدوله عن الوصية بعين منها لا يعد في ذاته عدولاً عن الوصية بالأعيان الأخرى

فإذا كان هذا الموصي قد مات مصراً على وصيته الأولى في شأن المنزل ولم يصدر منه ما يعد عدولاً عنها من قول أو فعل حسبما حدده مبطوق النص القانوني السالف، كانت بوفاته وبقبول الموصى لها أو من ينوب عنها لازمة بمراعاة باقي الشروط الواجب توافرها للتنفيذ. والله سبحانه وتعالى أعلم.

وصية لمسجد

سألوا سيدة قبل وفاتها لمن يكون العقد الذهب والحلق الذهب بعد وفاتها. فقالت يباع الذهب ويودع بالمسجد ولا يسلم لأحد من أولاد إخوتها، لأنهم الورثة الشرعيون لها بعد وفاتها، وقالت إنهم لا يستحقون عندي شيئاً لأنهم لم يسألوا عني.

من أحكام الوصية

ويطلب السائل إفادته، هل تنفذ هذه الوصية، ويبيع الذهب ويودع الثمن لمسجد البلد، أو لا تنفذ الوصية ويسلم الذهب لأولاد إخوتها؟

الإجابة

إن الوصية في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية تملك مصاف إلى ما بعد الموت، وبهذا المعنى، تكون الوصية شرعاً جارية في الأموال والمنافع و ل ديور. وقد عرفها قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بأنها تصرف في التركة مضاهياً لما بعد الموت.

ولما كنت الوصية، المسؤول عنها وصية للمسجد، وهي صحيحة وجائزة وفقاً لنص المادة السابعة من هذا القانون التي جرت عبارتها بأنه «تصح الوصية لأماكن العبادة والمؤسسات الخيرية وغيرها من جهات البر والمؤسسات العلمية والمصالح العامة، وتصرف على عمارتها ومصالحها وفقرائها وغير ذلك من شئونها، ما لم يتعين الصرف بعرف أو دلالة. وتصح الوصية لله تعالى ولأعمال البر بدون تعيين جهة وتصرف في وجوه البر».

وقد جرى القانون في هذا على قول الأئمة مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف ومحمد صاحبي الإمام أبي حنيفة الذين قالوا إن الوصية للجهات العامة صحيحة مطبقاً وإن لم يذكر الموصي سبباً معقولاً «كما يقول الإمام أبو حنيفة» أو سكت عن ذلك، وتحمل وصيته وتصرفه على المعنى المعقول شرعاً لوصيته، ولما كان قانون الوصية المرقوم ينص على جواز الوصية للوارث وغير الوارث بأموال المعينة في حدود ثلث التركة، وتنفذ الوصية في الثلث ولو للوارث بدون إذن الورثة، ولا تنفذ فيما زاد عن الثلث إلا بإجازة جميع الورثة بعد وفاة الموصي، وبشرط أن يكونوا من أهل الترع عالمين بما يجيزونه إعمالاً لنص المادة ٣٧ من هذا القانون.

لما كان ذلك، فإذا كان ثمن العقد الذهب والحلق الذهب لا يزيد على ثلث تركة الموصية وقت وفاتها بل في حدود الثلث، نفذت الوصية بدون توقف على إحالة الورثة، وصرف جميعه في مصالح المسجد. أما إذا كان الثمن يزيد عن الثلث، نفذت الوصية في مقابل ثلث التركة. أما ما زاد عليه، فلا تنفذ فيه الوصية إلا إذا أجازها جميع الورثة بشرط أن يكونوا من أهل الترع عالمين بما يجيزونه كما سبق فإذا لم يجيزوا الوصية جميعاً كان للمسجد الثلث وصية نافذة وللورثة الشرعيين الباقي. ومن هذا، يعلم الجواب عن السؤال، والله سبحانه وتعالى أعلم.

وصية اختيارية

توفي شقيق السائلة بتاريخ ٢٧ مارس سنة ١٩٨٠ عن زوجته وعن أخته وعن أبناء إخوته الأشقاء البالغ عددهم أحد عشر ابناً، وقد ترك هذا المتوفى تركة عبارة عن أطيان زراعية وحدائق وعقارات، وظهر بعد وفاته أنه حرر وصية مكتوبة بخطه وتوقيعه على ورقة عرقية. وبالإطلاع على الصورة الضوئية لهذه الورقة المودعة من السائلة تبين أنه قد تصرف في مساحة ١٤ سهماً، ٧ قراريط، ١٥ فداناً من جملة ما يمتلك وهو ١٦ سهماً، ٢ قراريط، ٤٤ فداناً، وأن الباقي على ملكه يوم وفاته هو مساحة ٢ سهم، ٢٠ قيراطاً، ٢٨ فداناً. وقد جاء بهذه الورقة أنه أوصى لزوجته بثلث تركته فوق نصيبها الشرعي في الميراث وهو الربع، واختصها في الوصية بالأرض المقام عليها حدائق الموالح، وبالسراي المقامة في عزبته وما فيها من أثاث فاخر، ونصف التركة الآخر لأخته شقيقته حسب نص الوصية، وأنه بهذا قد حرم أبناء إخوته أشقائه المذكورين من الميراث.

كما ظهرت مسودة خطاب بخطه موجهة إلى ابن عمته، ظهر من الإطلاع على صورتها الضوئية المودعة من الطالبة أنه يطلب فيها منه إعادة النظر في مشروع الوصية القديمة التي سبق أن نصح المرسل إليه بأن تكون وصية انتفاع مدى الحياة، وأنهى إليه أنه قد تصرف بالبيع في أطيان مساحتها ١٤ سهماً، ٥ قراريط، ١١ فداناً وسجل عقدها فعلاً ومساحة ٢ قيراط، ٤ أفدنة بعقد ابتدائي لم يتم تسجيله لابن ابن شقيقه، ولم يدفع لها ثمنها حسبما جاء بمسودة هذا الخطاب، وأنه بعد استئصال جملة المباع بالعقدين وهو ١٢ سهماً، ٧ قراريط، ١٥ فداناً يصبح باقي الأطيان ٢ سهم، ٢٠ قيراطاً، ٢٨ فداناً، ثم إن للمورث

من أحكام الوصية

عمارة عليها نزاع قضائي، وقد أجرى في شأنها ما أجراه في الأقطان من وصية للزوجة. وأضافت السائلة في طلبها: أن ورقة الوصية قد وقع فيها تلاعب وكشط ظاهر في عدة مواضع وقد حصل هذا لصالح أحد الورثة، للإيهام بأن المورث هو الذي قام به وانتهت إلى توجيه الأسئلة التالية:

أ- إذا نفذت هذه الوصية فما نصيب أبناء إخوة المتوفي الأشقاء وهم من الورثة الشرعيين؟ وكيف يتم تقسيم التركة؟ وما موقف البيع لابن ابن شقيقه المتوفى عنه وهو بيع بلا ثمن؟

ب- ما هو مدى صحة هذه الوصية قانوناً بعد ظهور الكشط والتلاعب فيها، وتصرف المورث بالبيع في بعض الموصى به دون أن يتم تعديل الوصية، ثم ظهور الخطاب المرفق صورة مسودته؟

ج- هل يجوز أن يوصي بعد وفاته بثلاث تركته منفعة مدة حياة الموصى له كما هو مبين بمسودة ذلك الخطاب؟

الإجابة

إنه إذا ثبت أن ورقة الوصية محررة جميعها بخط الموصي وإمضائه، كست حجة وحازت بها الوصية شكلها القانوني المقرر في المادة الثانية من قانون الوصية رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦. ولما كانت المادة ٣٧ من هذا القانون قد أجازت الوصية بالثلث لسوارث وغيره وتنفيذ دون توقف على إجازة الورثة، كما أجازت الوصية بأزيد من الثلث، ولا تنفذ الزيادة على الثلث إلا بموافقة الورثة بعد وفاة الموصي، وبشرط أن يكون الورثة من أهل التبرع عالمين بما يجيزونه، من ثم، تكون الوصية للزوجة وهي من الورثة جائزة في نطاق هذا النص، وبهذه الشروط.

وإذا كانت ورقة الوصية بافتراس صحتها - قد حصرت في افتتاحها مساحة الأقطان التي كانت على ملك الموصي، ثم نصت على ما تصرف فيه بالبيع، كما نعت على الوصية لزوجته بثلاث ما بقي على ماله من الأقطان وبينت حدود المساحة

الفصول الإسلامية - الجزء الثاني

الموصى بها إليها بالذات، كما حددت ما يؤول إليها ميراثاً بمقدار ربع الباقي بعد الوصية.

ولم كنت لوصيه بقسمة أعيان التركة على ورثة الموصي بحيث يعين لكل وارث أو لبعض الورثة قدر وموقع نصيبه صحيحة ونصيح لازمة بوفاة الموصي، فإذا زادت قيمة ما عين لأحدهم عن استحقاقه ميراثاً في التركة كانت الزيادة وصية، وذلك عملاً بالمادة ١٢ من ذلك لفنون ويبيع في شأن الزيادة على، لئلا ما نص عليه القانون في المادة ٣٧ سالف الإشارة. ومن ثم تصح وصيته بتحديد موقع ما يؤول ميراثاً لزوجته ويكون من حقها بشرط ألا تزيد قيمته عما تستحقه، فإذا ردت قيمته لم تعد في الزيادة إلا بموافقة الورثة. ولما كانت الوصية قد جاء بها بعد تحديد ما أوصى به للزوجة وتحديد موقع الربع مقدار ميراثها في باقي التركة - في شأن نصيب أخته مايلي

(.. ويكون الباقي وهو مساو لهذه المساحة بالضبط حق الشقيقة، هذا إذا كانت على قيد الحياة، وإن لم تكن واختارها الله إلى جوارحه، تقسم هذه المساحة وهي الباقية من الإرث على الورثة الشرعيين وهم أبناء الأشقاء ذكوراً وإناثاً بالأنصبة الشرعية للذكر مثل حظ الأنثيين). هذه العبارة إنما تفيد تحديد موقع ما يؤول إلى أخته شقيقته فهي وصية بتعيين النصيب في الباقي بعد تحديد موقع وصيته لزوجته وميراثها، ومن ثم، فلا تقل هذه العبارة التفسير على أنها وصية أخرى لهذه الأخت، وإنما هي وصية بتحديد عين نصيبها.

لما كان ذلك وكان الظاهر من أقوال الطالبة في هذا الطلب أن ورقة الوصية العرفية محررة بخط وإمضاء الموصي كانت حجة في خصوص الوصية لزوجته بثلاث الباقي على ملكه من الأطنان، بعد استئزال ما باعه سواء ما كان مسجلاً أو

من أحكام الوصية

غير مسجل، إذا ثبت صحة البيع غير المسجل ولم يطعن عليه الورثة بالصورية، فإن ثبت صورية عقد البيع لابن ابن أخيه انقلب وصية تدخل في نطاق الثلث الموصى به للزوجة، ويقسم الثلث بين هذا الصبي ابن ابن أخيه، وبين زوجته بنسبة ما أوصى به لكل منهما حسبما يبين فيما بعد، وصحت الوصية بتحديد الموقع الموصى به للزوجة والمواقع التي أوصى بتوريثها إياها في حدود استحقاقها.

ويكون للأخت الشقيقة نصف الباقي بعد الثلث فرضاً، كما أن للزوجة ربع الباقي بعد الثلث فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، ويكون الباقي بعد الربع والنصف لأبناء إخوته أشقائه المذكورين تعصيباً بالسوية بينهم.

فإذا كان الباقي من التركة بعدما تصرف فيه بالبيع حال حياته حتى لابن ابن أخيه الشقيق بافتراض صحة عقده هو «٢ سهم، ٢٠ قيراطاً، ٢٨ فداناً» كن ثلثه وصية لزوجته في المواقع التي حددها، ثم ربع الباقي ميراثاً لها في المواقع التي حددها، ونصف الباقي بعد الوصية للزوجة يكون ميراثاً للأخت الشقيقة، وما يتبقى بعد الربع والنصف ومن بعد إخراج الوصية يكون ميراثاً تعصيباً لأبناء إخوته أشقائه المذكورين.

وإذا كان ذلك، جاءت الإجابة على الأسئلة المطروحة فيما يلي

أولاً، تقسم التركة هكذا:

أ- يخرج ثلثها وصية للزوجة في المواقع التي حددها من الأطيان.

ب- ويكون الباقي بعد الوصية هو التركة التي تقسم على الورثة. للزوجة منه الربع فرضاً لعدم وجود الفرع الوارث، وتأخذه مما حدده المورث في ورفة الوصية، بمعنى أنها تستوفي حقها فيما عينه وصية وميراثاً، ولأخته شقيقته النصف فرضاً، ولأبناء إخوته أشقائه المذكورين الباقي بعد الربع والنصف تعصيباً بالسوية بينهم.

جـ عقد البيع بمساحة ٢ قيراط، ٤ أفدية لابن ابن شقيق المورث إذا ثبت صوريته انقلب وصية ونفذت إذا أثارها الورثة وصبة أخرى، وإلا فمن ثلث التركة المخصص لزوجته، ويقسم الثلث عندئذ بين الروحة وهذا الموصى له الآخر بنسبة ما أوصى به لكل منهما، على الوجه المبين في المادة ٨٠ من قانون الوصية لمقوم هـ وإذا ثبتت صورية عقد البيع الذي لم يسجل، كان القدر المباع به من التركة.

ثانياً: إن الكشط أو التصحيح الواقع في بعض سطور الوصية لا يفسدها كسند للوصية إذا ما ثبت أنها خطه وتوقيعه، كما أن الخطأ في الحساب واستئزال ما باعه من أصل ما يملكه لا يطعن على الورقة لأنه من باب الخطأ الحسابي أو الكتابي.

أم تصرفه بالبيع في بعض الأصيان، فهو قد أجرى الوصية بعد ستتز له، وإن قد وقع خطأ في احتسابه، وهذا الخطأ لا يصر في إفراج الوصية في الشكل القانوني.

ثالثاً: لخطب الذي ظهرت مسودته بفتراض صحته، لا يعد رجوعاً عن الوصية لا صراحة ولا ضمناً، وإنما هو مجرد فكرة تعديل لم ينفذها فلا يعتبر هذا الخطاب مسوغاً للرجوع عن الوصية.

رابعاً: من حيث حواز الوصية بالمنافع فهو مشروع على ما جاء بالفصل الثالث في الوصية بالمنافع من القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٤٦ بالمواد ٥٠ وما بعدها حتى المادة ٦٣ من هذا القانون.

هذا، وليس في ذلك الخطب ما يدل على وصيته بالمنافع لأحد وإما فيه ذكر لفكرة سبق أن طرحها المرسر إليه الخطاب على الموصي وقد وكل هذا الأخير إلى المرسل إليه اقتراح ما يرى في شأنه، فالخطاب بفتراض صحة صدوره من الموصي لا يحمل وصية بالمنافع، كما لا يعد دليلاً على رجوعه عن الوصية

والله سبحانه وتعالى أعلم.

من أحكام الميراث

الحكم بموت المفقود

ماذا تقولون في زوجة تزوجت برجل وبعد الزفاف بعشرين يوماً، تركها زوجها عند أبيه وغاب غيبة انقطع خبره ولم يعلم مكانه ولا حياته. ومضى على غيابه ما يقارب أربع سنوات والزوجة تنتظر رجوعه أو خبر موته وما ترك لها ما لا تنطق منه على نفسها. ولا يوجد من ينطق عليها قرضاً على زوجها الغائب، فماذا يكون الحكم الشرعي في حق هذه المرأة المسلمة. هل لها فسخ النكاح أم لا؟ وإذا كان لها الفسخ، هل تستقل به أم لا؟

وهل للقاضي الشرعي تعيين مدة للانتظار، ثم يتم بعده الفسخ؟ أم يحبسها على الصبر إلى العمر الغالب؟

الإجابة

جاء في كتب لغة العرب أن المفقود اسم مفعول من فقد الشيء إذا أضلته، يُقال فقد الشيء يفقده فقداً؛ بمعنى غاب عنه وعدمه.

وقد نقل الريلي^(١) عن النهاية أنه في اللغة من لأضداد. يقول الرجل فقد الشيء أي أضلته، وفقده أي طلبته. وكل من المعنيين متحقق في المفقود فقد صر عن أهله وهم في طلبه وقد اصطلح الفقهاء على أن المفقود هو العائى الذي لا يدري مكانه ولا حياته ولا مونه. وقد ذهب فقهاء مذهب أبي حنيفة إلى أنه لا يعتبر الجهل بمكان المفقود، وأن عدم معرفة حياة الشخص أو وفاته هو الأساس في اعتباره مفقوداً ومن ثم، اعتبروا الأسير في دار الحرب الذي لا تعرف حياته أو وفاته مفقوداً مع أن مكانه قد يكون معلوماً.

(١) تبيين الحقائق شرح كز الدقائق ج ٢ ص ٣١٠.

ولما كان المفقود مجهول الحال؛ أحي هو أم ميت، اعتبره الفقهاء حياً في حق الأحكام التي تصره، وهي التي تتوقف على ثبوت موته فلا يُقسم ماله على ورثته ولا تُفسخ إجاراته عند من يقول بفسخها بالموت، وهم فقهاء المذهب الحنفي. ولا يُفرق بينه وبين زوجته قبل الحكم بموته. ويعتبر ميتاً في حق الأحكام التي تنفعه وتضر غيره؛ وهي المتوقفة على ثبوت حياته. فلا يرث من غيره ولا يحكم باستحقاقه لما أوصي له به، بل يوقف بصييه هي الإرث والوصية إلى ظهور حياته أو الحكم بوفاته. فإذا ظهر حياً، أخذ الإرث والوصية، وإذا حكم بموته، قُسم ماله بين ورثته الموحدين وقت صدور الحكم بموته، وأما ما يوقف له من الميراث، فيُرد إلى من يرث مورثه وقت موت ذلك المورث. وتُرد الوصية إلى ورثة الموصي وقد بنى الفقهاء هذه الأحكام على قاعدة أن الأصل بقاء ما كان على ما كان حتى يقوم الدليل على زواله. ويعبرون عن هذا الأصل أيضاً بأنه استصحاب الحال، وهو الحكم ببقاء أمر محقق يظن عدمه، وقالوا: إن هذا لأصل يصلح حجة للدفع، لا للاستحقاق.

ما المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود؟

لم يرد نص في القرآن الكريم ولا في سنة رسول الله ﷺ يحدد الزمن الذي يحكم بفواته بموت المفقود، لا صراحة ولا دلالة ومن ثم، كان اختلاف الفقهاء في تحديد هذا الزمن؛ فقد ذهب فقه مذهب الإمام أبي حنيفة إلى أنه لا يحكم بموت المفقود إلا إذا مات أقرانه وقدر موت أقرانه ببلوغ المفقود عشرين ومائة سنة من تاريخ ولادته. وقيل: ببلوغه مائة سنة، وقيل: ببلوغه تسعين سنة، وقيل: سبعين سنة، وقيل: بموت أقرانه في بلده.

وقد اختار الزنلعي ووافقه كثيرون أنه بفوض إلى رأي الإمام لأنه يختلف باختلاف البلاد والأشخاص. فجتهد ويحكم بالقرائن الظاهرة الدالة على موته أو حياته وبعد الحكم بوفاة المفقود، نعتد زوجته عدة لوفاة وتحل للأزواج^(١)

وفي فقه مذهب الإمام مالك، أن من فقد في بلاد المسلمين في حال يعلب فيها الهلاك وقد انقطعت أخباره عن زوجته وأهله، كما إذا فقد في معارك بين المسلمين أو في بلد عمه الوباء، كان لزوجته أن ترفع أمرها إلى القاضي للبحث عنه. وبعد العجز عن الوقوف على خبره أو تعرف أثره، نعتد زوجته عدة الوفاة. ولها أن تتزوج بعد العدة ويورث ماله أي يعتبر ميتاً بدون حاجة إلى حكم لقاضي بالنسبة لزوجته وأمواله.

ثم إن كان قد فقد في بلاد الإسلام في حال لا يعلب فيها الهلاك وقد انقطع خبره عن له وزوجته، فإذا رفعت هذه أمرها إلى القاضي، حكم بوفاته بعد مضي أربع سنوات من تاريخ فقدته واعتدت عدة الوفاة وحلت للأزواج بعد انقضائها. وماله، فلا تورث عنه إلا بعد مضي مدة التعمير وهي سبعون سنة من تاريخ ولادته وأما إذا كان قد فقد في غير بلاد الإسلام في حال يغلب فيها الهلاك كمن فقد في حرب بين المسلمين وأعدائهم، ورفعت الروجة أمرها إلى القاضي، فبها بعد البحث والتحري عنه، يُصرب له أجل سنة. فإذا انقضت، اعتدت الزوجة وحلت للأزواج بعد انقضاء عدتها. ويورث ماله لورثته وقت انقضاء هذا الأجل^(٢).

(١) المرجع السابق ص ٣١٠ إلى ص ٣١٢ كتاب المفقود ط. المطبعة لأمرية بولاق سنة ١٣١٢هـ. وحاشية رد المحتار لاس عابدين على الدر المختار للحصكفي ج ٢ ص ٤٥٢ وم بعدها والمبسوط للسرحدسي ج ١ ص ٢٤ إلى ٤٩. ومختصر لطحاوي ص ٤٠٢ ط. دار الكتب العربي سنة ١٣٧٠هـ.

(٢) شرح منح الحيين على مختصر حسن ج ٢ ص ٣٨٥ وما بعدها في مسائل روجة لمفقود وح ١ ص ١٨١ وم بعدها من شرح الررقاسي على متن خليل وحاشية وح ٢ ص ٥٤٢ وم بعدها من حاشية الدسوقي على شرح الكبير لسردير على مختصر حيل

هذا، وقد أخذ بعض^(١) فقهاء مذهب أبي حنيفة بما ذهب إليه الفقه المالكي تيسيراً على زوجة المفقود ورفعاً لحرج انتظارها إياه حتى موت أقرانه أو غير هذا من تلك المدد الزمنية سابق التنويه عنها.

وفي فقه مذهب الإمام الشافعي هي القديم، تتربص زوجة المفقود أربع سنين. وهي أعلى مدة الحمل، وأربعة أشهر وعشراً لعدة الوفاة. وفي رواية حتى يبلغ سن المفقود تسعين سنة منذ ولادته. ثم بعدها، تحل للأزواج. وفي حديد الشافعي أن المفقود هو الذي اندرس خبره وأثره وغلب على الظن موته. ولا يفسخ نكاحه حتى تقوم البينة بموته ورجع عن القول بتربصها أربع سنين ثم تعتد عدة الوفاة وتتزوج^(٢)

وفي فقه الإمام أحمد بن حنبل، قال ابن قدامة في المغني أنه إذا غاب الرجل عن امرأته غيبة غير منقطعة يُعرف خبره ويأتي كتابه، فهذا ليس لامرأته أن تتزوج في قول أهل العلم أجمعين إلا أن يتعذر الإنفاق عليها، فلها أن تطلب فسخ النكاح فيفسخ نكاحه.

أما إن كن المفقود قد غاب، وفُقد في حال يغلب فيها الهلاك بـن خرج في حرب ولم يعد أو كان في سفينة قد غرقت ونجا بعض ركبائها وغرق الباقيون، يُحكم بموته بعد أربع سنين من تاريخ فقدّه. وتُقسم أمواله على ورثته وقت الحكم بموته بعد هذه المدة. وتعتد زوجته عدة الوفاة أربعة أشهر وعشرة أيام من تاريخ الحكم

(١) ص ٤٥٦ ح ٢ من البر لمختار وحاشية رد مختار لابن عابدين هي كتب لمفقود.

(٢) الأم للشافعي ج ٧ ص ٢١٩ و ٢٢٠ باب لمفقود ص أولى المطبعة الأميرية سنة ١٣٢٥ هـ

وص ٨٦ و ٨٧ من حاشية البحر المحير على شرح منبهج لطلاب ح ٤٠ ط دار الكتب

لعربية، وتحفة لمحنّاح وحواشيه شرح المباح ح ٨ ص ٢٥٣ و ٢٥٤ لمصبعة التجارية

بالقاهرة في باب العدة

بموته وتحل للأزواج عقب انتهاء هذه العدة. أما إن كان المفقود قد فقد في حال لا يعلب فيها لهلاك، كما إذا كان قد خرج للسياحة أو للتجارة أو لطلب العلم، فإنه يبحث عنه بكل الوسائل، فإن غاب على من لقاصي من تتبع أثره واستظهر أخباره أنه قد مات، حكم بموته، ولا ينتظر حتى يقوم قرينة على موته أو يموت أفرانه في بلده وقدر فقه هذا المذهب موت الأقران اعتباراً بتسعين سنة^(١) تل خلاصة ما تردد من أقوال فقهاء المذاهب الأربعة في شأن لمفقود و لمدة التي تتربص فيها زوجته انتظاراً لعودته.

وقد كان أمر المفقود، سواء من حيث حكم روحته، أو حكم تركته، محكوماً في مصر بالمشهور في فقه مذهب الإمام أبي حنيفة وهو، لا يطر حتى يبلغ سنة تسعين سنة منذ ولادته، حتى صدر بقانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ بتبني أحكام لمفقود نصت المادة ٢١ من هذا القانون على أنه

يحكم بموت المفقود الذي يعلب عليه الهلاك بعد أربع سنين من تاريخ فقدّه، وأم هي جميع الأحوال الأخرى، فيفوض أمر المدة التي يحكم بموت المفقود بعدها إلى القاصي، وذلك كله بعد البحري عنه بجميع الطرق الممكنة لموصلة إلى معرفة إن كان لمفقود حياً أو ميتاً، ونصت المادة - ٢٢ من ذات القانون على أنه

بعد الحكم بموت المفقود بالصفة المبينة في المادة السابقة، بعد روحته عدة الوفاة، وتقسم تركته بين ورثته الموجودين وقت الحكم.

وقد جاء في المذكرة الإيضاحية لهاتين المادتين

(١) المعني لاس قدمه ح ٩ ص ١٣٠ حتى ص ١٤٥ في أحكام المفقود بعائت عن زوجه وأمواله وعد استوفى يرد وشرح أقوال فقهاء لصحابة والتابعين وفقه مذهب الأمصار وسبق أن أورد القول في ميراث المفقود ح ٧ ص ٢٥ وما بعدها المطبوع مع لشرح الكبير مطبعة البار سنة ١٢٤٨ هـ.

رأت الوزارة أن تضع أحكاماً لأءوال المفقوء تصلء من الءال الموءوء الآن وءتناسب مع ءال العصر الءاصر بقءر المسءطاع؁ ولما كان بعض المفقوءفن ففقء فف ءال فظن معها موءة؁ كمن فءرء لقضاء ءاجة قرفبة ولا فعود؁ أو ففء فف مفءان القتال؁ والبعض الآخر ففء فف ءال فظن معها بقاؤه سالماً؁ كمن ففب للءجارة أو لطلب العلم أو للساءة ثم لا فعود؁ رأت الوزارة الأخء بمذهب الإمام أءمء بن ءنبل فف الءالة الأولى؁ وبقول مصءء فف مذهبه وبمذهب الإمام أبف ءنففة فف الءالة الثانية.

ففف الءالة الأولى فنتظر إلى تمام أربع سنفن من ءفن فقءه؁ فإذا لم فءء وبءء عنه فلم فوءء؁ اعءءء زوءءه عءة الوفاة وءلء للأزواء بعءها وقسم ماله بفن ورءءه بعء الءكم بموءه اعءباراً من القاضف.

وفف الءالة الثانية فترك أمر فقءفر المءة الءف فففش بعءها المفقوء إلى القاضف؁ فإذا بءء عنه فف مظان وءوءه بكمل الطرق الممكنة وءءرفف عنه بما فوصل إلى معرفة ءاله فلم فءءه؁ وءفن أن مثله لا فففش إلى هء؁ الوقت؁ ءكم بموءه.

ولما كان الراءء من مذهب أبف ءنففة أنه لا بء من ءكم القاضف بموء المفقوء؁ وأنه من ءارفء الءكم بموءه ءعء زوءءه عءة الوفاة وفسءق ءركءه ورءءه لموءوءون وقت صءور الءكم؁ رؤف الأخء بمذهبه فف الءالفن لأنه أضسء وأصلء لنظام العمل فف القضاء.

وقء صءر فف مصر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٥٨ بءعءفل الماءفن ٢١ و٢٢ من القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٩ فأناط الءعءفل لوزفر الءفاع ففما فءءص بالمفقوءفن من رءال القواء المسلحة فف أثناء العمليات الءربفة أن فصءر قراراً

باعتبارهم موتى بعد مضي الأربع سنوات. ويقوم هذا القرار مقام الحكم، بحيث تعد زوجة المفقود من أفراد القوات المسلحة وتقسم تركته من وقت صدور قرار وزير الدفاع باعتبار المفقودين منهم موتى.

لما كان ذلك، وكان الظاهر مما تردد في كتب فقهاء المذاهب اختلافهم في المدة التي تتربصها زوجة المفقود بعد فقده، واختلافهم كذلك فيما إذا كانت تحل للأزواج بعدها دون توقف على حكم من القاضي أو لا تحل إلا بعد الحكم من القاضي بموت المفقود بعد قيام الحجة أمامه على ذلك.

ولما كان بعض فقهاء مذهب^(١) الإمام أبي حنيفة قد صحح تفويض المدة التي يحكم بعدها إلى رأي الإمام، وهذا الرأي قريب من فقه مذهب الإمام^(٢) الشافعي في الجديد، كما أن الصحيح في فقه الإمام أحمد^(٣)، أن زوجة المفقود تتربص أربع سنين من تاريخ فقده، ثم تعد عدة الوفاة في الأحوال التي يغلب عليه فيها الهلاك، وكان القضاء في مصر قد جرى على مذهب الإمام أبي حنيفة في ضرورة صدور حكم من القاضي بوفاة الزوج المفقود لتحل زوجته من بعده للأزواج وتُقسم تركته على ورثته وقت صدور الحكم لأنه أضبط وأصلح احتياطاً للفروج التي لا تحل إلا بكلمة الله.

لما كان ذلك، تكون الفتوى في شكاة زوجة المفقود المسؤول عنها أولاً؛ أنه ليس لهذه الزوجة فسخ النكاح أخذاً بالأحوط، لأن الأصل في لفروج التحريم. فإذا تقابل في المرأة حل وحرمة، غلبت الحرمة، اتبع لفقه

(١) الزيلعي ومن وافقه حسبما تقدم.

(٢) المرجع السابقة في فقه الإمام الشافعي.

(٣) لروض المربع للبهوتي، شرح راد المستصع للحجاوي في كتاب العدة ص ٤٤٩ ط دار المعرف بمصر.

مذهبي^(١) الإمامين أبي حنيفة والشافعي وعدولاً عن مذهب الإمام مالك الذي يحيز له في بعض الصور أن ترفع الأمر إلى القاضي لبحث عنه، ثم تعند عدة الوفاة - حسبما تقدم - وعن مذهب الإمام أحمد الذي يقضي في بعض الصور كذلك بنرخس زوجة لمفقود أربع سنين، ثم تعتد عدة الوفاة، وبذلك، تحل للأزواج دون توقف على صدور حكم من القاضي، واعدول عن الأخذ بمذهبي الإمامين مالك وأحمد في هذا من باب الاحتياط للفروح - كما تقدم - ومن ثم فيميل إلى الفتوى بالالتجاء إلى القاضي الذي يحكم بعد سمع البينة، واستظهر القرائن بما تؤدي إليه الأدلة، وليس للقاضي الشرعي تعيين مدة للانتظار ثم الاعتداد ثم الفسخ، إلا إذا كان قانونه الذي تولى القضاء بمقتضاه يرخص له في اتباع مذهب الإمام مالك أو مذهب الإمام أحمد. كما أنه ليس لهذه الزوجة التبرص أربع سنين، ثم الاعتداد عدة الوفاة لتحل للأزواج بدون حكم من القاضي.

ثانياً: ليس حتماً على القاضي الشرعي حبس هذه الزوجة على الصبر إلى العمر الغالب، وله دعاء للإعنات الذي لحقها بغيبه زوجها عنها هذه المدة أن يأخذ بما جرى عليه القانون والقضاء في مصر، تطبيقاً للقول الذي اختاره الزيلعي ومن وافقه من المتأخرين من فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة وللقول الصحيح في فقه مذهب الإمام أحمد بن حنبل الذي يقضي بأنه إذا كان الزوج المفقود قد فقد في حال يظن معها موته كمن خرج للصلاة ثم لم يعد أو كان ففده في ميدان قتال، رفعت زوجته أو أحد ورثته أمره إلى القاضي للتحقق من حال فقده والتحرري أربع سنين على

(١) لأشباه والنظائر لابن نجيم الحنبلي ص ٢٣ والأشباه والنظائر للسيوطي لشافعي ص ٦١ كلاهما في قاعدة الأصل في الأضاع التحريم.

تاريخ فقده، أما إذا كان هذا المفقود قد خرج أو غاب للتجارة أو لطب العلم ثم لم يعد، فذلك حال يظن فيها سلامته فيفوض أمر مدة النسي يحكم بعدها بموته اعتباراً إلى القاضي على ألا تقل عن أربع سنين، كما في الحالة الأولى.

وترفع الدعوى بطلب الحكم بوفاء المفقود اعتباراً في هاتين الحالتين على وكيل هذا المفقود سواء أكان وكيلاً لإدارة أمواله، إن كان له أموال، أم كان وكيلاً بقيمه لقاضي لاختصاصه في هذه الدعوى فهو مدعى عليه بهذا الوصف على ما هو مبين في موضعه من كتب فقه مذهب الإمام أبي حنيفة (كتاب الدعوى وكتاب القضاء وكتاب المفقود).

هذا، وقد سبقت الإشارة إلى أن بعض فقهاء مذهب الإمام أبي حنيفة رأوا الفتوى في حكم زوجة المفقود بما في فقه مذهب الإمام مالك (على ما سبق بيانه)، ولكني لا أميل لمثل هذه الفتوى لأن رفع الأمر إلى القاضي أضبط وأحوط ولأن حكم القاضي رافع للخلاف في المجتهد فيه بناءً على إجماع الصحابة على أن الاجتهاد لا يقض بالاجتهاد^(١).

والله الموفق للصواب

وهو سبحانه وتعالى أعلم.

(١) كتب الأشبه و لطائر السابق في قاعدة الاجتهاد لا يقض بالاجتهاد.

الفهرس الموضوعي

الصفحة	الموضوع
٥	تعريف الإمام الأكبر
٧	مقدمة
١١	من أحكام الطاعة وسفر الزوجة إلى الخارج مع زوجها
١٥	حق الزوج في تأديب زوجته
١٧	عمل الزوجة
١٩	طاعة الزوجة ونشوزها والإصرار بها
٢١	حلق اللحية وعفوها
٢٥	من أحكام منع الحمل وما يتعلق بها
٢٥	هل تنظيم النسل أمر جائز في الشريعة الإسلامية؟
٢٩	هل يحرم التعقيم للزوج أو للزوجة كوسيلة لمنع الحمل؟
٣١	ما حكم الإجهاض وهل يثم من فعله؟
٥٥	من أحكام الختان (ختار الساب)
٦٣	من أحكام الطلاق وما يتعلق بها
٦٣	موقف الإسلام من اتفاقية الطلاق والانفصال الحسدي
٧٨	طلاق المكره
٨٢	طلاق لعصبان
٩٠	طلاق بالكتابة
٩٨	تفويض لطلاق إلى الزوجة
١١٩	من أحكام البمير
١٢١	من أحكام النسب
١٢١	رأي دار الافتاء في مشروع المديء العامة لخاصة بالمولودين بون رواح شرعي
١٢٩	موقف القانون لمصري من تبني مصري مسم لأجنبي
١٣٣	حكم الأطفال غير لشرعيين في القانون المصري
١٣٥	التبني محرم شرعاً
١٣٧	التلقيح الصناعي في الإنسان
١٥٥	من أحكام اعتناق الإسلام
١٥٥	بغير الاسم ليس شرطاً لتحويل في لإسلام
١٥٦	لإسلام الثالث لا يزول بالشك

الفتاوى الإسلامية - الجزء الثاني

الصفحة	الموضوع
١٥٩	ردة وعودة إلى الإسلام
١٦٢	الردة بالفعل أو بالقول
١٦٥	من أحكام المساجد
١٦٧	نزاع الملكية لإقامة المساجد جائز لولي الأمر
١٧١	جواز هدم المسجد الأيل للسقوط وإعادة بنائه
١٧٩	من أحكام الرضاع وما يتعلق به
١٨٢	الرضاع المحرم وغير المحرم
١٨٩	من أحكام الزنا وما يتعلق بها
١٩٣	من أحكام العدة
١٩٧	من أحكام الحجر والقوامة والولاية والوصاية
١٩٨	ولاية القاضي المسلم ولاية عامة فيما نيط به
٢٠٧	من أحكام النذر
٢٠٩	من أحكام التعامل مع البنوك
٢٠٩	استثمار المال في أنون الخزانة وسندات التنمية
٢١٠	ربا النسبة
٢٣٠	عائد شهادات الاستثمار
٢٣٢	التعامل مع البنوك بفائدة محرم شرعاً
٢٣٨	شهادات الاستثمار والعائد منها والزكاة فيه
٢٤٥	من أحكام الإقرار
٢٤٩	من أحكام الشركات
٢٥١	من أحكام الودائع
٢٥٣	من أحكام الهبة
٢٥٧	من أحكام الإجارة
٢٦١	من أحكام الشفعة (حق الشفعة)
٢٦٣	من أحكام الديات
٢٦٩	من أحكام الوصية
٢٨٥	من أحكام الميراث
٢٨٦	ما المدة التي يحكم بعدها بموت المفقود؟

